ASH-SHURA
الشورى
العدد ١٨٢ شعبان / رمضان ١٤٣٨هـ - مايو / يونيو ٢٠١٧م

وزير الشؤون الإسلامية تحت قبة الشورى

الشورى يبارك اختيار سموه

الأمير محمد بن سلمان وليًا للعهد

لتوفر مصادرها في المملكة على مدار العام

الطاقة المتجددة في المملكة.. فتح لآفاق بيئة نظيفة وتخفيف الاعتماد على الطاقة التقليدية

في جلسة حضرها وزير الدولة لشؤون مجلس الشورى

الشورى يوافق على التعديلات التي أدخلتها الحكومة على مشروع نظام التجارة بالمنتجات البترولية

الدكتور محمد الجرباء لـ « الشورى »:

نحن في حاجة لتحديد المفاهيم والمسميات القانونية لنواكب الحراك والتطور السريع مع رؤية المملكة ٢٠٣٠

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

SAUDI CANCER SOCIETY

ساهم في مساعدة مرضى السرطان بإرسال
رسالة نصية فارغة قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات
وللتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال أرسل رقم «١»

920009592

www.saudicancer.org

محمد بن سلمان وليٌّا للعهد

منذ توحيد المملكة العربية السعودية على يد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود ـ طيب الله ثراه ـ وهي تنعم بالأمن والاستقرار، يتفيأ ظلاله موطنو هذه البلاد جيلاً بعد جيل وفي ظل تعاقب ملوكها. وباتت مضرب مثل بين الأمم في هذا المجال.

ومنذ أن تولى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ـ يحفظه الله ـ مقاليد الحكم وهو يسعى إلى ترسيخ أمن هذه البلاد واستقرارها، ووضع اللبنات التي تعزز من الاقتصاد الوطني وتنويع مصادره للدفع بهذه البلادا إلى مصاف الدول المتقدمة في عالم يعج بالمتغيرات المتسارعة. كما حرص ـ أيده الله ـ على الدفع بجيل جديد من القيادات الشابة سواءً من الأسرة المالكة أو من أفراد الشعب، لقيادة التنمية في البلاد، إيماناً من الملك المفدى بكفاءة هؤلاء الشباب وقدرتهم على قيادة مفاصل التنمية في البلاد.

وما أمره الكريم ـ يحفظه الله ـ باختيار صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولياً للعهد بعد حصوله على ٣١ صوتًا من ٣٤ صوتاً لهيئة البيعة، وتعيين سموه نائبًا لرئيس مجلس الوزراء مع استمراره في منصب وزير الدفاع والمناصب الأخرى، إلا دليل على مضي الملك سلمان في سياسته لترتيب بيت الحكم، وترسيخ دعائمه، لتحقيق الوحدة واللحمة الوطنية انطلاقاً من المبادئ الشرعية التي استقر عليها نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ، ورعاية لكيان الدولة ومستقبلها وضماناً - بعون الله تعالى - لاستمرارها على الأسس التي قامت عليها لخدمة الدين ثم البلاد والعباد.

نبارك لسمو الأمير محمد بن سلمان هذه الثقة الملكية الكريمة، التي هو أهل لها، فقد أثبت كفاءته ونجاحه في قيادة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ووزارة الدفاع بكل جدارة واقتدار بما يملكه سموه من طموح الشباب، والفطنة والذكاء، والرؤية المستقبلية لهذه البلاد، من خلال رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي رسمها سموه لبناء اقتصاد قوي ومتين متعدد المصادر، وترسيخ الأمن والدفاع عن حياض الوطن بتطوير القدرات العسكرية لتكون ردعًا لكل من تسول نفسه المساس بامن هذه البلاد.

الشكر لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز على ما بذله من جهود إبان توليه منصب ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، لخدمة دينه ومليكه ووطنه، فجهود سموه في مجال الأمن لحماية الوطن وأهله وممتلكاته ومحاربة الإرهاب والإرهابيين تذكر فتشكر فقد شهد بها مسوؤولون دوليون ومنظمات دولية.

عهد نماء وازدهار لهذه البلاد الغالية ولشعبها الوفيٍّ لوطنه ولقيادته، عهد يتسم بحيوية الشباب وطموحهم لتحقيق آمال وتطلعات ملك الحزم والعزم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز للارتقاء بهذا الوطن وتعزيز مكانته في الخارطة السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية.

أسرة التحرير

ASH-SHURA
الشورى

مجلة شهرية تصدرها الإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي بمجلس الشورى.

تحرص مجلة (الشورى) على دقة المعلومات الواردة في هذا العدد وتبذل الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنها لاتتحمل مسؤولية أي من النتائج المترتبة على هذه المعلومات.

جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى).

إن مجلة الشورى دوريه إعلامية تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

تقارير القبة

٢٠

الشورى يوافق على التعديلات التي أدخلتها الحكومة على مشروع نظام التجارة بالمنتجات البترولية

وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية الخامسة والثلاثين من أعمال السنة الأولى للدورة السابعة التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ١٣/ ٨/ ١٤٣٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على التعديلات التي أدخلتها الحكومة على عدد من مواد مشروع نظام التجارة بالمنتجات البترولية الصادر بشأنه قرار مجلس الشورى رقم ٧٧/١٥١ وتاريخ ١٤٣٦/٢/٢٤هـ، وذلك بحضور وزير الدولة عضو مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى الأستاذ محمد بن فيصل أبو ساق.

تقارير القبة

٣٢

شوريون يطالبون بتحويل صندوق التنمية الصناعي إلى بنك صناعي

استعرض عدد من أعضاء مجلس الشورى عدة ملحوظات على تقرير الأداء السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ. وأبدوا آراءهم بشأن توزيع قروض الصندوق على المناطق الأكثر حاجة للتنمية مع المطالبة بتحويل الصندوق إلى بنك.

جاء ذلك خلال الجلسة الثالثة والثلاثين التي عقدها مجلس الشورى يوم الأربعاء ١٤٣٨/٧/٢٩هـ برئاسة معالي رئيس المجلس.

الحوار

٤٤

الدكتور محمد الجرباء لـ « الشورى » :

نحن في حاجة لتحديد المفاهيم والمسميات القانونية لنواكب الحراك والتطور السريع مع رؤية المملكة ٢٠٣٠

أكد عضو مجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالعزيز الجرباء أهمية تطوير آلية دراسة مشروعات الأنظمة وإرساء مبادئ شرعية وقانونية تكون واضحة وتحد من أوجه التباين في الأنظمة السعودية.

كما أكد أهمية عناية السلطة التشريعية بهذا الجانب المهم من خلال التنسيق بين كل من مجلس الشورى ومجلس الوزراء للاتفاق على منهجية واضحة تحدد الإطار العام لمشروعات الأنظمة.

جاء ذلك في لقاء خاص مع مجلة «الشورى» أشار فيه إلى مواقف لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله - مع عائلة الجرباء.

مجلس الشورى

التحقيق

٥٤

لتوفر مصادرها في المملكة على مدار العام

الطاقة المتجددة في المملكة.. فتح لآفاق بيئة نظيفة وتخفيف الاعتماد على الطاقة التقليدية

بعد حقبة طويلة من الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية مثل البترول والغاز والفحم وغيرهم، ظهر ما يسمى الطاقة المتجددة أو النظيفة، وهي المنتجة من مصادر طبيعية كضوء الشمس والرياح وغيرها. وككل جديد اختلفت الآراء بشأنها، ما بين مؤيد ومعارض لها، وكلٌ يعدد أسبابه. واتجهت المملكة للاستفادة من الطاقة المتجددة ووضعت خططًا طموحة لذلك، رغبة منها في عدم الاعتماد على مصدر واحد للطاقة، وللإسهام في الحفاظ على البيئة، وتقليل نسب التلوث.

الدراسة

٦٠

مسيرة فشل المؤسسات الناشئة في المملكة

تفشل المؤسسات لعدة أسباب قد تبدو للوهلة الأولى أنها بديهيات ومعروفة للكثيرين، ولكن متابعة نشوء وتطور المؤسسات الصغيرة الناشئة على مدى من الزمن واستخلاص بعض المعلومات الأساسية عن حياة المؤسسة أظهرت وجود أسباب لم تكن في الحسبان، أو انخفاض أهمية بعض الأسباب التقليدية للفشل، أو ارتفاع أهمية أسباب كانت تعد غير مهمة.

اتضح ذلك من خلال دراسة شملت أكثر من أربعمائة مؤسسة ناشئة وصغيرة ومتوسطة منذ سنة ٢٠٠٩، ولمدة أربع سنوات، بهدف التعرف على أسباب فشل المؤسسات الصغيرة في المملكة.

توجد عدة تعريفات لفشل المؤسسات ولعل أفضل تعريف يتناسب مع حال المؤسسات السعودية.

تحت القبة:

هيئة الإذاعة والتلفزيون.. التطوير ضمان للمنافسة ٢٢
الاستثمار الأجنبي متطلبات لم تتحقق !! ٢٦
الشورى يطالب صندوق التنمية الزراعية برعاية الجمعيات التعاونية الزراعية ٣٦

في هذا العدد

حصاد الشهر ٦٦
مجتمع الشورى ٧٤
متابعات برلمانية ٧٦

المقالات

زامل الركاض ٦٥
د. فاطمة القرني .. شوريات ٧٨

المشرف العام
د. يحيى بن عبدالله الصمعان
مساعد رئيس مجلس الشورى

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
فيصل بن محمد الشدي
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني

التصوير
سلطان الفهد
سالم الحمدان

ردمد
ISS:١٣١٩ - ٩٨٤٦

موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

حساب المجلس في تويتر
@ShuraCouncil-SA

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى- الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روؤف
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

بأمر ملكي.. اختيار سمو الأمير محمد بن سلمان ولياً للعهد وتعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء

صدر أمر ملكي باختيار صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولياً للعهد، وتعيين سموه نائباً لرئيس مجلس الوزراء مع استمراره وزيراً للدفاع، واستمراره فيما كلف به من مهام أخرى.

وفيما يأتي نص الأمر الملكي:

الرقم : أ / ٢٥٥

التاريخ ٢٦ / ٩ / ١٤٣٨هـ

بعون الله تعالى نحن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بناءً على ما اطلع عليه أعضاء هيئة البيعة من مبررات وتأييد أعضاء هيئة البيعة بالأغلبية العظمى وذلك بأغلبية (٣١) من (٣٤).

وعملاً بتعاليم الشريعة الإسلامية فيما تقضي به من وجوب الاعتصام بحبل الله والتعاون على هداه، والحرص على الأخذ بالأسباب الشرعية والنظامية، لتحقيق الوحدة واللحمة الوطنية والتآزر على الخير، وانطلاقاً من المبادئ الشرعية التي استقر عليها نظام الحكم في المملكة العربية السعودية، ورعاية لكيان الدولة ومستقبلها وضماناً - بعون الله تعالى - لاستمرارها على الأسس التي قامت عليها لخدمة الدين ثم البلاد والعباد، وما فيه الخير لشعبها الوفي.

وبعد الاطلاع على النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/ ٩٠) بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢هـ وبعد الاطلاع على نظام هيئة البيعة الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/ ١٣٥) بتاريخ ٢٦ / ٩ / ١٤٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/ ٥٢) بتاريخ ٣ / ٤ / ١٤٣٦هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/ ١٦٠) بتاريخ ١٠ / ٦ / ١٤٣٦هـ، والمؤيد من الأغلبية العظمى من أعضاء هيئة البيعة لاختيار صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ليكون ولياً لولي العهد.

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة.

أمرنا بما هو آت :

أولاً : يعفى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود من ولاية العهد، ومن منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ومنصب وزير الداخلية.

ثانياً : اختيار صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولياً للعهد، وتعيين سموه نائباً لرئيس مجلس الوزراء مع استمراره وزيراً للدفاع، واستمراره فيما كلف به من مهام أخرى.

ثالثاً : يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه.

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

كما صدر أمر ملكي بتعديل الفقرة (ب) من المادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم، فيما يلي نصه :

الرقم : أ / ٢٥٦

التاريخ ٢٦ / ٩ / ١٤٣٨هـ

بعون الله تعالى نحن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بعد الاطلاع على النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/ ٩٠) بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢هـ.

وبعد الاطلاع على نظام هيئة البيعة الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/ ١٣٥) بتاريخ ٢٦ / ٩ / ١٤٢٧هـ.

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة.

أمرنا بما هو آت :

أولاً : تعدل الفقرة (ب) من المادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم لتكون بالنص الآتي: "يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء ، ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. ولا يكون من بعد أبناء الملك المؤسس ملكاً وولياً للعهد من فرع واحد من ذرية الملك المؤسس».

ثانياً : يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه.

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

سمو ولي العهد يتلقى البيعة من الأمراء والعلماء والمواطنين

تلقى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز المبايعة وليًا للعهد على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، من أصحاب السمو الملكي الأمراء، وسماحة مفتي عام المملكة، ومعالي رئيس مجلس الشورى، وأصحاب الفضيلة العلماء والمشايخ، وأصحاب المعالي الوزراء، وكبار المسؤولين من مدنيين وعسكريين، وجموعاً غفيرة من المواطنين، يتقدمهم صاحب السمو الأمير بندر بن محمد بن عبدالرحمن، وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالإله بن عبدالعزيز آل سعود المستشار الخاص لخادم الحرمين الشريفين، وصاحب السمو الأمير خالد بن فهد بن خالد، وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود، وذلك مساء اليوم في قصر الصفا بمكة المكرمة.

وقد ألقى سماحة مفتي عام المملكة رئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ الكلمة التالية ... بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبد الله ورسوله محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز وفقه الله، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أوصيك يا أبني بتقوى الله في سريتك وعلانيتك فإن في تقواه سبب في نجاة الأولين والآخرين، " ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم أن اتقوا الله " تقوى الله تعتمد على طاعة الله واجتناب معاصي الله، والعدل والإنصاف، وكشف أمور الرعية، فلا شك أنها مسؤولية جسيمة وثقيلة جداً وقد اختاركم خادم الحرمين لتكونوا عوناً له في هذه المهمة العظيمة والجسيمة، فلنتق الله في أنفسنا، فكل إنسان مسؤول عن رعيته، فهذه البلاد العظيمة ينبغي المحافظة على كيانها لا من حيث الدين ولا من حيث الأمن ولا من حيث الأخلاق والاقتصاد ولا من حيث الأمن والحياة. أيها المواطنون لا صلاح لنا وتآلف قلوبنا واجتماع كلمتنا وتناصح بيننا الجاهل ينصح والغائب ينبه، فيجب علينا أن نكون يداً واحدة في هذه البلاد المباركة لنحميها من كيد الكائدين فإنها مستهدفة كل استهداف لما فيها من الخير العظيم والكبير، لنكون يداً واحدة إن شاء الله وصفاً واحداً. وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه، ونبايعك على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

رئيس مجلس الشورى يبارك اختيار الأمير محمد بن سلمان ولياً للعهد

بارك معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ باسمه وباسم أعضاء المجلس ومنسوبيه الأمر الملكي الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود -حفظه الله- باختيار صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولياً للعهد، وتعيين سموه نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للدفاع .

وهنأ معاليه -في تصريح صحفي- الشعب السعودي على صدور هذا الأمر الكريم الذي راعى تعاليم الشريعة الإسلامية فيما تقضي به من وجوب الاعتصام بحبل الله والتعاون على هداه، والحرص على الأخذ بالأسباب الشرعية والنظامية لتحقيق الوحدة واللحمة الوطنية والتآزر على الخير، منطلقاً من المبادئ الشرعية التي استقر عليها نظام الحكم في المملكة العربية السعودية.

وأشاد بالنظرة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين التي راعت منذ اليوم الأول لتوليه الحكم في المملكة كيان الدولة ومستقبلها، ضماناً -بعون الله تعالى- لاستمرارها على الأسس التي قامت عليها لخدمة الدين ثم الوطن والمواطنين، مؤكداً أن ما اضطلعت به هيئة البيعة من مهام جسيمة أسهمت في ترسيخ سلاسة انتقال مقاليد الحكم بين أفراد الأسرة المالكة، وفق منظومة دستورية، وعلى مبدأ الشورى الذي ترتكز عليه سياسة هذه البلاد منذ أن وحد أركانها المؤسس الملك عبد العزيز -طيب الله ثراه- حينما اتخذ الشورى منهجاً في الحكم.

ورفع معالي رئيس مجلس الشورى التهنئة لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان على الثقة التي أولاها إياه خادم الحرمين باختياره ولياً للعهد وتعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للدفاع داعياً الله عز وجل أن يوفقه لخدمة دينه ومليكه ووطنه.

وقال معاليه إن «اختيارُ الأمير محمد بن سلمان ولياً للعهد اختيار موفقٌ وصائب وثقةٌ في محلها لرجلٍ قيادي يملك سداداً في الرأي ووفاءً وإخلاصاً ويصب في مصلحة البلاد والعباد، لمواجهة التحديات وتحقيق التطلعات ومواكبة المتغيرات،والعمل الجاد في المرحلة القادمة -بإذن الله تعالى- وفق ما خططته الدولة للمستقبل من خلال رؤية المملكة ٢٠٣٠».

ونوه معالي الدكتور عبد الله آل الشيخ بالجهود الكبيرة التي بذلها الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز إبان توليه منصب ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزيرً الداخلية في تحقيق الأمن وحماية الوطن وأهله وممتلكاته تمثل في التصدّي لأصحاب الأفكار الضالة والمنحرفة الذين يريدون زعزعة أمن هذه البلاد وتفريق جماعتها ووحدتها من خلال الأعمال الإرهابية والإجرامية، منوهاً بمبايعة الأمير محمد بن نايف لسمو ولي العهد في صورة تجسد تلاحم هذه الأسرة الكريمة وحرصها على اجتماع الكلمة ووحدة الصف والتآزر على الخير وهو ما استقر عليه نظام الحكم في المملكة منذ أمد بعيد.

واختتم معاليه تصريحه سائلاً المولى القدير أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين ويوفقه لكل خير، وأن يوفق سمو ولي العهد لكل ما فيه مصلحة البلاد والعباد وأن يديم الله على المملكة وشعبها الأمن والاستقرار إنه ولي ذلك والقادر عليه.

د. الجفري : الوطن ينتظره المزيد من الرقي في ظل قيادة شابة

أشاد معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري بصدور أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله- باختيار صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولياً للعهد نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للدفاع.

ورفع معاليه -في تصريح صحفي- التهنئة لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان على هذه الثقة الغالية من قبل الملك المفدى والتي أيدها ٣١ من أصحاب السمو الملكي الأمراء أعضاء هيئة البيعة مما يؤكد تلاحم هذه الأسرة وتعاضدها لما فيه خير أبناء المملكة العربية السعودية.

وأكد معالي نائب رئيس مجلس الشورى أن الأمير محمد بن سلمان يشتهر بحرصه ونجاحاته في مسؤولياته السابقة، والقيام على أداء الأمانة والالتزام بواجباته وخلال مشوار المسؤوليات التي تقلدها سموه فإنه ترك أثراً طيباً ومكانة خاصة لدى المواطنين وبرهن على أنه شخصية قيادية تحرص على الأداء والتطوير بإخلاص.

واعتبر معاليه أن صدور هذا الأمر الملكي باختيار الأمير محمد بن سلمان ولياً للعهد إحدى الشواهد التي تدل على حرص خادم الحرمين الشريفين لإرساء الحكم في المملكة تحقيقاً لأمن واستقرار هذا البلاد ورفعة مكانتها ومكانة مواطنيها،مؤكداً أن الوطن ينتظره المزيد من الرقي في ظل قيادة شابة يتكاتف الجميع حولها للوصول إلى مستقبل زاهي في وطن آمن يتنامى ويتطور مستنداً على ثوابت هذه البلاد من تحكيم الشريعة الإسلامية الغراء وعلى عمق حضاري متجذر عبر التاريخ.

وسأل المولى القدير أن يوفق خادم الحرمين الشريفين لكل خير وأن أن يعين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ويسدد خطاه وأن يديم على بلادنا نعمة الأمن والأمان انه ولي ذلك والقادر عليه.

د. الصمعان : اختيار الأمير محمد بن سلمان ولياً للعهد ترسيخ لمؤسسة الحكم واستقرار المملكة

رفع معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبد الله الصمعان التهنئة بمناسبة صدور أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله- باختيار صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولياً للعهد وتعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء واستمراره وزيراً للدفاع.

وأكد معاليه -في تصريح صحفي بهذه المناسبة- أن هذا الأمر الملكي الكريم الذي جاء بتأييد كبير من هيئة البيعة يعد نقلة كبيرة في تثبيت نظام الحكم في المملكة ودعامة أساسية لحفظ مستقبلها وأمان شعبها الذي يضع ثقته في ولاة الأمره، متطلعاً لمستقبل تتعزز فيه التنمية والعيش الرغيد.

واعتبر معالي مساعد رئيس مجلس الشورى تعيين الأمير محمد بن سلمان ولياً للعهد بإنه رسالة واضحة على استقرار المملكة ورسوخ مؤسسة الحكم فيها، وأن المملكة واعية لمسؤولياتها الدينية والتي تتمثل في وجود الحرمين الشريفين على أراضيها ولأدوارها كقوة اقتصادية فضلاً عن مكانتها السياسية الكبرى حيث أصبحت الرياض محطة مهمة لقادة وزعماء العالم وأن مواقفها مؤثرة على كافة الأصعدة والمحافل الدولية.

وأشار معالي الدكتور يحيى الصمعان إلى البيئة المعرفية التي نشأ فيها سمو الأمير محمد بن سلمان وقربه من رجل القيادة الأول خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أكسبته صفات القيادة والمعرفة بمتطلبات النمو والتطور للمملكة العربية السعودية، مما كان له الأثر في تكوين شخصية سموه إذ أرسى برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ واختط رؤية المملكة٢٠٣٠، مشيراً إلى أن المستقبل يحمل -بإذن الله- بشائر الخير في ظل هذه القيادة التي تعمل بحرص على تحقيق تطلعات مواطنيها.

ودعا معاليه -في ختام تصريحه- الله سبحانه وتعالى بأن يسدد خادم الحرمين الشريفين وأن يوفق سمو ولي العهد لكل خير وأن يديم على بلادنا أمنها وأمانها.

وزير الشؤون الإسلامية تحت قبة الشورى:

المملكة تستمد قوتها وريادتها للعالم الإسلامي من وجود الحرمين الشريفين

عقد مجلس الشورى جلسته العادية السادسة والثلاثين من أعمال السنة الأولى للدورة السابعة يوم الأربعاء الموافق ١٤٣٨/٨/١٤هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وبحضور معالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ.

وفي بداية الجلسة رحب معالي الرئيس بمعالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد مشيراً إلى أن هذه اللقاءات والحوارات هدفها التعاون بين جميع أجهزة الدولة على مختلف مستوياتها، وفقاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- للوصول بهذه البلاد المباركة إلى أفضل المستويات مؤكداً أن هذه اللقاءات تُظهر جوانب للمسؤول قد لا يكون قد اطلع عليها، أو تجيب عن استفسارات لدى بعض الأعضاء عن جوانب لم يحصلوا على المعلومات التي تخصها، بالإضافة إلى معلومات جديدة قد تُطرح في مثل هذا اللقاء.

وأضاف معاليه أن المملكة أعزها الله اهتمت ومنذ إنشائها على يد جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود طيب الله ثراه وحتى هذا العهد الميمون بكل ما يتفق مع الشريعة الإسلامية، وتبنت ما تأتي به الشريعة الإسلامية وبما يصلح شأن الوطن ويرفع شأن المواطن.

ونوه معاليه بما حققته وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد من قفزات عديدة في مجال عملها يلمسها الجميع في جميع أنحاء المملكة، مؤكداً بأن هذا العمل الكبير الممتد يستلزم معه التعاون بين المجلس والوزارة بما يسهم في تعزيز الإيجابيات ومعالجة أوجه القصور إن وجدت.

من جانبه عبر معالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد عن شكره لمعالي رئيس مجلس الشورى، وعن سعادته لحضور جلسة مجلس الشورى، منوهاً بما يحظى به مجلس الشورى من ثقة لدى القيادة الرشيدة والمواطنين لما يمثله من ثقل علمي ونظامي وخبرات متخصصة بما أهله لدعم جهود الدولة في الداخل والخارج.

الوزارة تأخذ كل ما يقدمه المجلس من ملاحظات ومقترحات بعين التقدير والاهتمام

وأكد أن مجلس الشورى برئاسة معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ قد خطى خطوات واسعة بلجانه المتخصصة أثمرت عن تطوير أعمال الوزارات بشكل عام والقطاعات الحكومية، مشيرًا إلى أن الوزارة تنظر باهتمام وتقدير إلى كل ما يقدمه المجلس من ملاحظات ومقترحات وتأخذها بعين التقدير والاهتمام.

بعد ذلك عرض معالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد أمام المجلس إنجازات الوزارة الحالية واستراتيجيتها المستقبلية.

وبين معاليه أن وزارته تبحث وتسعى دوماً عن كيفية الإمساك بالريادة الإسلامية والاستفادة من مصادر القوة التي تمتلكها المملكة العربية السعودية والتي تؤهلها لأن تكون في مقدمة الدول ذات الريادة والقوة .

وأشار في هذا الإطار إلى ما تمتلكه المملكة العربية السعودية من عناصر مهمة تمكنها من الفوز بالريادة الإسلامية وعلى رأسها وجود الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وأكد أن ذلك يمنحها قوة استراتيجية تعول عليه وزارة الشؤون الإسلامية كعنصر مهم يأتي بعده المواطن السعودي، والناحية الاقتصادية كعنصر ثالث لا يقل أهمية عن سابقيه.

تحرص الوزارة على أن تكون مؤسسة دائمة لاستدامة قوة المملكة وريادتها للأمة الإسلامية

وقال معالي الشيخ صالح آل الشيخ: إنه من هذا المنطلق تحرص الوزارة على أن تكون مؤسسة دائمة لاستدامة قوة المملكة العربية السعودية جاذبة للعالم من خلال مكة والمدينة وبإعطائها المكانة الكبيرة لقوتها الإسلامية وريادتها العلمية.

من خطط الوزارة تحقيق الانتماء والمواطنة ونبذ الكراهية

وأضاف: إن خطط الوزارة في العالم الإسلامي قائمة على هذا الأساس من خلال خطط وبرامج مختصة بالحج والعمرة لبناء جسور قوية مع المؤثرين في العالم الإسلامي ، ومن خلال برامج أخرى للاتصال كمكافحة الإرهاب والحوار مع العالم والحضارات والمشاركة في الأعمال الإنسانية لمد الجسور مع الجميع، وأشار معاليه إلى أن خطط الوزارة في الداخل تقوم على الاهتمام بالشريعة والعقيدة والعبادات وتنوير الناس من خلال الخطب والمحاضرات والدروس وطباعة المصحف الشريف وترجمة معانيه ، وكذلك استقرار المجتمع ودرء تفتيته من خلال تحقيق الانتماء والمواطنة ونبذ الكراهية وبث المحبة بين أفراد الشعب السعودي .

بعد ذلك أتاح معالي الرئيس المجال لرئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بالمجلس الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالكريم العيسى لعرض أسئلة واستفسارات أعضاء اللجنة، وأسئلة المواطنين، حيث نوه أعضاء اللجنة في سؤالهم بالجهود الجبارة التي تبذلها وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد في الداخل والخارج، وهي جهود تستحق التقدير، وتساءلوا عن ما إذا كان لدى الوزارة استراتيجية محددة، وأهداف مركزة قابلة للقياس والتقويم، بحيث تجتمع فيها جهود المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية السعودية لتفعيل وتنشيط هذا المبدأ بطرق وأدوات جذابة ومؤثرة وذات جدوى ملموسة؟.

وأجاب معالي الشيخ صالح آل الشيخ قائلًا: إن الوزارة لها استراتيجية محددة، والأمر الملكي الذي أُنشئت به الوزارة حدد عناصر عمل الوزارة، وهي الأطر العامة للأهداف، والوزارة هي وزارة للشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، والمسجد لم يُذكر في مسمى الوزارة، رغم أن المساجد من اختصاص الوزارة، وإنما كان مذكورًا سابقًا (وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد)، باعتبار أن أهم عنصر في الأوقاف هو المسجد. وتعنى بالشؤون الإسلامية كما في الأمر الملكي ما يتعلق بصلة الوزارة بالعالم في الشأن الإسلامي، والدعوة والإرشاد أُضيفتا إلى الوزارة؛ حيث كانا في السابق يتبعان الرئاسة العاملة للإفتاء والبحوث العلمية.

وأضاف: إن استراتيجية الوزارة وضعت لتثبيت الإيمان في نفوس الناس، وتقوية ما نص عليه النظام الأساسي للحكم في العناصر المتعلقة في الشؤون الإسلامية، أو فيما هو داخل في اختصاصاتها. أما ما يتعلق بطباعة المصحف الشريف ونشره، وصلته بالعالم، فله أهداف، وبرامج، واستراتيجيات خاصة. والوزارة تسعى الآن إلى وجود آلية للقياس، ففي

الماضي كان القياس النظري باعتبار كثرة المستفيدين، وتم قياس بعض البرامج، ووجدنا أن الحضور والاستجابة عالية، والآن نطمح بآلية علمية للقياس.

وجاء في سؤال آخر للجنة: إن رؤية المملكة ٢٠٣٠ تعد خارطة طريق تفصيلية لمستقبل المملكة الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، وهي اليوم بمثابة المرجعية الأساسية للأجهزة الحكومية، وتتضمن جوانب وأهدافاً متقاطعة مع أعمال وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، فهل أعادت الوزارة النظر في استراتيجيتها، ونشاطاتها، وأهدافها بما يجعلها أكثر تناغمًا مع رؤية ٢٠٣٠، وبما يعزز دورها في تحقيق أهداف الرؤية؟ وما هي أبرز مبادرات الوزارة في هذا الاتجاه؟.

قوة المجتمع السعودي في التزامه بدينه وقيمه وارتباطه بالحضارة الإسلامية

وأجاب معاليه بقوله: إن رؤية المملكة ٢٠٣٠ رؤية طموحة، وكل مخلص للوطن يرى أنه من الواجب عليه أن يكون مساهمًا في إنجاح هذه الرؤية؛ لأنها مشتملة على عناصر التقدم والقوة، وخدمة الإنسان السعودي، واستقرار المجتمع، وبقاء قوة المجتمع في التزامه بدينه، وقيمه، وثقافته، وارتباطه بالحضارة الإسلامية.

الوزارة أنشأت إدارة خاصة لتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠

إضافة إلى التحديث المستمر في الدولة، وخاصة في القطاعات الاقتصادية، والثقافية، والعلمية، فالوزارة سعت أن يكون لها نصيب في تحقيق هذه الرؤية، لذلك أنشأت إدارة خاصة لتحقيق الرؤية، وهناك لجنة فنية من داخل الوزارة وخارجها، واستعانت الوزارة كذلك بخبراء، وشركات متخصصة لوضع برامج محددة لتحقيق هذه الرؤية، ويرأس هذه اللجنة المتخصصة معالي نائب الوزير.

ثم أتاح معالي رئيس المجلس المجال أمام وكيل وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد للتطوير الدكتور صالح بن أحمد الزهراني لشرح أعمال تحقيق الرؤية في الوزارة، حيث قال: إن الفريق المختص والشركات المتخصصة التي تعمل نعه يقومون بجهد بارز في مسألة الخطط الاستراتيجية والمتوائمة مع رؤى مجلس الاقتصاد والتنمية، وبدأت اللجنة في تحليل الواقع بإنشاء ورش عمل جمعت المختصين والقيادات في الوزارة، والميدانيين والمشاركين من خارج الوزارة لتحديد الأطر الاستراتيجية المتوائمة مع رؤية ٢٠٣٠، ومع برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ وتمت أيضًا إعادة قراءة ودراسة ما ينبغي تغييره من رؤية ورسالة الوزارة وبما يتواءم مع هذه الرؤية، ثم الخروج للأهداف الاستراتيجية التي تحقق اختصاصات الوزارة كجهاز تنموي داخل الدولة. كما أن مرتكزات العمل في الوزارة قائمة على الكتاب والسنة، ثم ميدان الوزارة القائم على المساجد، ثم ميدان الدعوة والإرشاد، وأُضيف إليها ميدان آخر وهو التميز المؤسسي باعتبارها الديناميكية والآلة التي تتماشى مع كل الخطط نحو تحقيق الأهداف وهذه المرتكزات لا تتساوى باعتبار مُطلق، لكن تتساوى باعتبار النظر الاستراتيجي في الناحية التشغيلية؛حيث المصادر تُخدم، والميادين والوسائل تُطوَّر وتُفصَّل.

وفيما يتعلق بالقرآن والسنة أكد الدكتور الزهراني أن الوزارة مهتمة برعاية كتاب الله وسنة رسوله نشرًا وتعليمًا، ثم الاهتمام بكافة شؤون المسجد التي تشمل تأسيسه، ودوره الدعوي والمجتمعي عن طريق نموذج حوكمة إداري ومالي. وفي الدعوة والإرشاد كان تعريف المرتكز بتوعية المسلمين بأمور دينهم، ودعوتهم للتمسك بالكتاب والسنة وفق منهج السلف الصالح، والعناية بتعريف غير المسلمين بالدين الإسلامي، وفي التميز المؤسسي والكفاءة والفاعلية في جميع عمليات الوزارة ومجرياتها. فما توصلت إليه الوزارة إلى هذه اللحظة كان بعد تحديد المرتكزات والتحديات الوطنية والاستراتيجية وتتم حوكمتها بناءً على ما لدينا من حوكمة لدى مجلس الاقتصاد والتنمية وموائمتها مع ذلك، ثم يتم استجلاء المبادرات في ضوء ما تبين من نقاط الضعف، والقوة، والفرص والتحديات خارج نطاق الوزارة. والعمل الآن قائم على تحرير المبادرات وحوكمتها بناءً على الحوكمة في الوزارة، وللخروج بمبادرات وتحديد ميزانيتها ودراسة جدواها. وهذا في طور العمل الآن، كما أن الوزارة تعمل على رفع كفاءة العاملين في الوزارة في مجال التخطيط الاستراتيجي، والفهم الاستراتيجي، وفهم التشغيل بما يتلاءم مع الرؤية.

ثم طلب معالي الرئيس من رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية طرح أسئلة المواطنين التي وردت إلى المجلس، حيث أجاب معالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد على سؤال من أحد المواطنين حول عدم وجود حساب رسمي للوزارة في موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) ومدى

استثـــمار الـوزارة لهـذه التقنـيات الحـديثة في إيصال رسالتها، موضحاً بأن الوزارة درست.

لا توجد وظائف للداعيات لكن الوزارة تتعاون معهن عند الحاجة

فتح حسـاب لها في (تويتر) وكان هناك وجهتا نظر لذلك، وكان مبرر من أيد عدم فتـح حساب للوزارة بأنه لا يمكن أن يكون الحساب متميزاً إلا إذا كان تفاعليًا مع الناس ويجيب على أسئلتهم، وبعد دراسة تجربة بعض الوزارات التي لها حسابات في تويتر، كانت الإجابات بأن الوزارة لن تكون قادرة على الإجابة على جمـيع أسئـلة الناس وشكاواهم بعددها الضخم، وبخاصة فيما يتعلق بالمساجد، لذلك؛ استعضنا عن هذا بأن يكون للوزارة حساب عبر أذرعتها، فكل قطاع في الوزارة له حساب في تويتر، وأي برنامج تنفذه الوزارة ينشأ له حساب مستقل، وتُنشر فيه أخبار الوزارة، فاستعضنا عن حساب رئيسي باسم الوزارة إلى أذرعها وحسابات مساندة تنشر فيها جميع الأخبار، ونكسب العنصر الإيجابي.

شروط صارمة لضبط العمل الدعوي في الداخل

وإجابة على تساؤل أحد المواطنين بخصوص وجود بعض البطء في منح فسوحات الدروس والمناشط الشرعية قال الشيخ صالح آل الشيخ: إن هذا صحيح لكنه ليس عامًا، ولعله في بعض فروع الوزارة، والسبب أن فسح المناشط الدعوية له شروط واضحة، وبينة عملتها الوزارة منذ عدة سنوات، ويجري بها في العمل الدعوي والعمل في المساجد، وانضبطت بها المشاركات من حيث الموضوع والمشاركة والأسئلة التي تُطرح في هذه الأنشطة. لا فتًا النظر إلى أن التأخير يرجع إلى عدم الالتزام بإجراءات الوزارة وشروطها التي تـضـبـط الحـــراك الـــدعـــوي، فـــهي لا تريـد التسـاهل حتـى لا يكون هناك انفلات، فلم يعد هناك مؤاخذات على المحاضرات والخطب والأنشطة الدعوية.

وتساءل أحد المواطنين عن تأخر الوزارة في تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٤) وتاريخ ١٤٢٥/٥/٣هـ، ونصه: «يُنشأ صندوق وقفي بحساب موحد في وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد يخصص لعمارة المساجد وصيانتها وتشغيلها، ويمول من تبرعات أهل الخير وأوقافهم، ومن الأوقاف الأخرى التي تسمح شروط واقفها بذلك»؛ فما الجديد في ذلك؟ وأجاب الوزير آل الشيخ قائلًا: إن وزارة الشؤون الإسلامية ومن خلال وكالتها لشؤون الأوقاف - لما كانت تتبع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في حينه - صممت الوزارة عبر الوكالة صناديق وعددها حوالي اثني عشر نوعًا من الصناديق، منها: صندوق للقرآن الكريم، وصندوق للمساجد، وصندوق تعليمي وغيرها. وجرت عليه حوكمة وكان لكل صندوق مجلس خاص بإجراءات الصندوق، وكيف يُعمل له حوكمة، والإجراءات الأخرى؛ فهو صندوق وقفي للمساجد في وكالة الأوقاف، والوزارة تبنت ذلك ليكون رافدًا من روافد الوزارة. في ذلك الحين جاءت فكرة إنشاء هيئة الأوقاف، سنة ١٤٢٦هـ وصدر إقرارها من مجلس الشورى، وصدر بها قرار مجلس الوزراء عام ١٤٣١هـ، وذلك بإنشاء هيئة عامة للأوقاف، وبالتالي جمد كل ما يتعلق بهذا الموضوع إلى أن يتم إنشاء الهيئة العامة للأوقاف. والوقف أساسي في وصف المسجد؛ فالمسجد أرضه وقف، وأعماله وقف، وكل ما يتعلق به وقف.

وبيَّن معاليه أن المساجد وما يتصل بها من أوقاف لابد أن تتبع الوزارة؛ لأنها هي جهة الاختصاص. وكون المسجد تابعًا للوزارة وأوقاف المساجد لا تكون تبع الوزارة هذا سيؤدي إلى خلل في التطبيق، وتطبيق شروط الواقفين، والأمانة على صرف الوقف فيما يستحقه. وكانت هناك إجراءات انتهت قبل شهرين قرارًا ولم تنته تطبيقًا بأن يسحب كل ما يتعلق بالمساجد من وظائف وأوقاف وصناديق، وأن يعود من الهيئة العامة للأوقاف إلى وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، وأن تكون هناك وكالة مساعدة لشؤون المساجد. وهذه نشأت بقرار من مجلس الوزراء قبل شهرين باسم (وكالة الوزارة المساعدة لشؤون وأصول المساجد وأوقافها) وبالتالي نحن نطمح من الآن - إذا فُعِّلَ ذلك قريبًا إن شاء الله- أن يعود هذا الصندوق إلى وكالة المساجد، وأن يفعّل بطريقة صحيحة.

وفي تساؤل لأحد المواطنين عن رقابة الوزارة على المساجد وكونها رقابة تقليدية، حيث بإمكان الوزارة الاستفادة من التقنية الحديثة في هذا الجانب، سواء في عمل المراقبين والتواصل الفوري بينهم وبين الوزارة، أو من خلال برامج تطبيقات تفسح المجال لإبلاغ الوزارة من المواطنين والمقيمين بما يلاحظونه من مخالفات ونواقص على المساجد. أوضح معالي نائب وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد الدكتور توفيق السديري أن ما يتعلق بالرقابة على المساجد؛ اتخذت الوزارة مسارات متعددة للرقابة على المساجد منها ما يقوم به مراقبو الوزارة، سواء المراقبين الموجودين في ديوان الوزارة، أو في فروعها في مناطق المملكة، ومحافظاتها، ومراكزها المختلفة. وعلى الرغم من قلة عدد المراقبين الذي لا يتعدى بضع مئات على مستوى المملكة حسب المتاح من الوظائف للمراقبين في جهاز الوزارة، واتساع عدد المساجد؛ فقد عملت الوزارة على مسارات أخرى للرقابة على المساجد منها تلقي الشكاوى والملاحظات من المواطنين، وكذلك ما يكتب في وسائل الإعلام سواء الإعلام التقليدي، أو وسائل التواصل الاجتماعي، ويتم التفاعل معها بشكل مباشر، فلدى الوزارة وحدات للرصد في مختلف فروع الوزارة، وفي ديوان الوزارة العام، ومن خلال التطوير الجديد للتقنية سيكون هناك -إن شاء الله- تطبيقات تتيح للمواطن أن يتقدم بملاحظته بشكل مباشر إلى الوزارة، وتتحول إلى الفرع المختص، أو الجهة المختصة. وبالمناسبة؛ عملت الوزارة في الفترة الأخيرة على وضع لوحة يوضح عليها رقم هاتف المراقب المختص والمسؤول عن المسجد؛ لأن كل مراقب مسؤول عن عدد كبير من المساجد، وبالتالي؛ لا يستطيع أن يأتي إليها بشكل يومي، فعن طريق هذا الرقم الخاص والمباشر لهذا المراقب يتم الاتصال به من قبل المواطنين، أو منسوبي المساجد، إذا كانت هناك أية ملاحظات على المسجد، أو على ما يقدم فيه من برامج دعوية وتوعوية.

بعد ذلك أتاح معالي الرئيس لأعضاء المجلس طرح أسئلتهم على وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد والتي بدأها اللواء عبدالله السعدون متسائلاً عن خطط الوزارة المستقبلية لاختيار الخطباء وتأهيلهم لمواكبة التحديات، وخاصة ترسيخ الأمن ؟.

وقد أجاب معالي الشيخ صالح آل الشيخ قائلاً: إن الأمن والاستقرار مطلب، والعمل كفريق واحد مطلب، وهذا هو الحاصل فالوزارة ليست منعزلة، بل هي وزارة فاعلة في جميع برامج الدولة، بل - أحيانًا - تكون ذات مبادرات كبرى في المقاصد الشرعية. وتحقيق الأمن هو أحد مقاصد الرسالة النبوية لأن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت عنه أنه قال: "والله ليُتّمن الله هذا الأمر (أمر الرسالة) حتى تسير الضعينة من صنعاء إلى مكة لا تخشى إلا الله تعالى". فربط هذا الأمن الوارف الذي تسير فيه بتمام الرسالة. لذلك الاتجاه الإسلامي الحق والجهات الشرعية ترى أن الأمن مطلب وطني، وهو أحد مقاصد الرسالة النبوية الكبيرة، ولذلك هو من صميم العقيدة، ومن صميم الدين، بل هو ركن أساسي في تحقيق الرسالة؛ فبرامج الوزارة متعددة في تحصيل ذلك، سواء برامج مواجهة الإرهاب المتنوعة، وبرامج الانتماء والمواطنة، وبرامج رفع مستوى الخطيب في فهم معنى المواطنة، ومعنى التعددية والحوار، وغيرها، كل هذه البرامج لرفع المستوى، ولابد أن نعرف - كما هو معروف للجميع - أن التعامل مع الإنسان في رفع مهاراته ليس بالأمر السهل؛ فلدينا في الوزارة تسعون ألف مسجد، وتسعون ألف إمام، وسبعة عشر ألف جامع. بمعنى سبعة عشر ألف خطيب، ولا نتوقع أن يكونوا جميعًا على مستوى واحد، حتى حملة الدكتوراه تجد عقلياتهم مختلفة، وفهمهم للواقع مختلفًا، واستيعابهم للقضية التي يدرسونها مختلفًا، وأنتم الآن في المجلس الأفكار متباينة، والبعض يستغرب من البعض بعض طروحاته؛ لذا فبناء الإنسان مهمة ليست سهلة، فمن واقع المسؤولية أقول لكم بكل أمانة: الوزارة نجحت في المسجد خلال الخمسة عشر سنة الماضية في تغيير المفاهيم، وترتيب الأولويات، وتوعية الإمام ببرامج كثيرة ومتنوعة. فلابد من الاستمرار في هذه التوعية، واستمرار رفع المهارات، واستمرار الاختيار الجيد للخطباء، والاستبدال، لاسيما أن عملية استبدال الخطباء دائمة عند الوزارة وكذلك الأئمة.

من جانبه طالب عضو المجلس الدكتور معدي آل مذهب في سؤاله بتطوير الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد. كما لفت من جانب آخر النظر إلى أن الدعاة في الخارج لا يفرقون في أساليب الدعوة وفقًا للثقافة التي يذهبون إليها؛ فما يصلح لأوروبا قد لا يصلح لأفريقيا. مقترحاً أهمية عمل الوزارة جنبًا إلى جنب وبشكل مكثف مع وزارة الخارجية فيما يتعلق بالدعوة، خاصة لتوضيح الصورة الحقيقية الوسطية للإسلام، وكذلك ما يتعلق بمواجهة الإرهاب والتطرف في الداخل والخارج؟.

وبيَّن معالي وزير الشؤون الإسلامية في جوابه على هذا السؤال أن للوزارة موقعان، موقع إداري، وموقع دعوي اسمه (الإسلام)، وهذا له وضعه الذي لا يشمله ما تفضل به السائل، لكن موقع وزارة الشؤون الإسلامية - وهو ما ذكر فيه السؤال- خاضع للتطوير والترتيب. وفيما يتعلق بدعاة الوزارة في الخارج؛ أكد معاليه أنه ليس للوزارة دعاة سعوديون في الخارج، إنما دعاة نطلق عليهم في الوزارة (مدرسين)، وهم يعملون وفق النطاق الذي يعملون فيه، بمعنى مدرسة يكون فيها مسجد وإمام، وهذا منظم منذ أكثر من ثلاثين سنة بأوامر ملكية في التعيين، وخضع لكثير من الإجراءات لفلترة هؤلاء، وصار به مقابلات وتصفية. أما أوروبا فليس لدينا دعاة فيها، وإن وجدوا فهم قلة قليلة بحسب طلب جهات خاصة في بريطانيا، فهم فاعلون حتى مع الجهات البريطانية في خدمة المسلمين. أما الذين يخاطبون غير المسلمين، فهذا مما لا شك فيه لهم مواصفات عالية الجودة، فالوزارة لديها برنامج متميز اسمه (برنامج التبادل المعرفي)، وله موقع على الإنترنت، وهو من أذرعة الوزارة في مواقعها حسب البرامج، ويمثل الصلة بالناس، لنعرفهم ويعرفونا في مراكز البحث في الجامعات الأوروبية، وهدف هذا البرنامج أننا نعرض أنفسنا كسعوديين متواضعين لمعرفة كيف هي النظرة للإسلام والقرآن الكريم، وللرسول صلى الله عليه وسلم، ويسمع منا كيف ننظر لهذه المقدسات والرموز الخالدة، فالوزارة لديها أناس مؤهلون يمارسون الدور السياسي والعقدي، ويمثلون الوزارة تمثيلاً مشرفًا ورائدًا.

وجواباً على تساءل عضو الشورى الدكتور ناصر الموسى عن الخطوات والإجراءات التي ستتخذها الوزارة للعناية ببند النظافة والصيانة في المساجد والجوامع في المملكة؟ أوضح معاليه أن لدى الوزارة حلين أننا نطالب عند الموازنة بالمزيد من عقود المشروعات. وبحسب القواعد العامة لميزانية الدولة يأتينا الثبات على هذا مع زيادات بسيطة في بعض الأعمال. أما الحل الآخر؛ فهناك فكرة لإنشاء شركة كبيرة حكومية متخصصة تكون مسؤولة عن صيانة المساجد والجوامع في المملكة عامة، وبذلك ستزيد نسبة المساجد التي تشملها الصيانة سنويًا، ونرجو - بإذن الله - أن تتحقق هذه الفكرة.

ولاحظ عضو الشورى الدكتور فيصل آل فاضل في مقدمة سؤاله أن لدى الوزارة نظام يتيم وهو نظام الأئمة والمؤذنين وخدم المساجد، وله أكثر من (٤٥) عامًا؛ وكما تعلمون أن للأنظمة أهمية كبرى فيما يتعلق بالشفافية، والحوكمة، وتفعيل الرقابة، وتساءل عما إذا كان لدى الوزارة توجهًا لمراجعة النظام القائم وتطويره، وإصدار لوائح وأنظمة جديدة تساعد في عملية الشفافية، وتعزز النزاهة والرقابة.

وفي إجابته ثمن معالي الشيخ صالح آل الشيخ طرح هذا التساؤل مشيراً إلى كونه في غاية الأهمية ومفيد جدًا إيمانًا منّا بضرورة وجود مرجعية للعمل عبر أنظمة ولوائح، لمحاسبة القائمين، وتحديد القياس، والحوكمة. أما بخصوص نظام المساجد؛ فالنظام الموجود حاليًا لدى الوزارة هو نظام متأخر بالفعل، والوزارة قدمت نظامًا بديلاً منذ عدة سنوات، وهو الآن لدى هيئة الخبراء، ونأمل أن يكتمل قريبًا -بإذن الله- وفيه تحديث كبير عن النظام القديم. أيضًا هناك أنظمة أخرى تارةً تسمى نظامًا، وتارةً تسمى لائحة، مثل: نظام الجمعيات الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، وهناك أنظمة

ولوائح لمكاتب الدعوة الرئيسة والتعاونية، ونسميها تارةً لوائح، وتارةً أخرى نسميها أنظمة، وهي موجودة كمرجعية لدينا. كذلك لدى مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف نظام خاص به. كما أن الملاحق الدينية خارج المملكة تضبطها لوائح تحدد كيفية عملها، وهي شبيهة بالأنظمة، ونحن نسميها لائحة؛ ليسهل استصدار القرارات. وستسعى الوزارة إلى الأخذ بما تفضل به العضو الكريم مستقبلًا.

وفي شأن نظافة المساجد وصيانتها اقترحت عضو الشورى الدكتورة موضي الخلف تطبيق نظام الخدمة المجتمعية؛ بحيث يصدر القاضي حكمه على المخالفين من فئة الشباب، سواءً كانت المخالفة مرورية، أو إتلاف ممتلكات عامة.. إلخ، فيحكم القاضي على المخالفين بالمدة التي يراها لتنظيف الأماكن العامة، ولا يوجد أشرف من تنظيف المساجد. وهذا يسهم في حل المشكلة، ويخفف أيضًا من حدة العقاب.

وقد وافقها وزير الشؤون الإسلامية في هذا المقترح معتبراً أنه سيسهم إسهامًا حقيقيًا في حل جزء من المشكلة، وبعض القضاة في إصدار العقوبات البديلة للتعازير لجأوا إلى إصدار عقوبات بديلة تتعلق بخدمة المساجد في أكثر من محافظة في المملكة، وكانت لها نتائج طيبة، والفكرة قابلة للتطوير بشكل عام ومؤسسي منظم.

من جانبه داخل عضو المجلس الدكتور عبد الله البلوي قائلاً: إن المواطن ينظر للوزارة من خلال ثلاثة أمور أساسية، وهي المسجد، ويشمل كل ما يتعلق بتشييده، ونظافته، وصيانته. الإمام، ومدى ما يقوم به لتحقيق رسالة المسجد. والداعية، وما يتعلق بأسلوبه، وطريقة بناء برنامجه، وتأثيره على الفئات المستهدفة، والتفاعل الإيجابي مع الإعلام الجديد. وأركز هنا على الداعية؛ فقد قامت الوزارة في الوقت السابق بتنفيذ عدة برامج دعوية كان لها أثرها الطيب، سواءً في المساجد، أو المخيمات الدعوية؛ ولكن في معظم الأحيان لا يصلون إلى الفئات المستهدفة من تلك البرامج. كما يجب ألَّا يستخدم الأسلوب الدعوي أساليب معتادة، بل يجب أن يتطور وفقًا لمتغيرات العصر وما يواجهه أبناؤنا من توجهات للإخلال بعقائدهم. لذا؛ أرى أهمية أن تكون الدعوة مبنية على استراتيجية دعوية متكاملة الجوانب، بداية من دراسة المجتمع، أو الشريحة المستهدفة، وتصميم البرامج المناسبة لتلبية الاحتياج البنائي، أو التحصيني، أو العلاجي، والوسائل المناسبة لتنفيذه، ويختم ذلك بقياس الأثر لتحقيق أفضل درجات الكفاءة في استخدام الموارد البشرية، والمالية، والزمانية، ولا يترك للداعية بناء برنامجه كيفما اتفق. فهل تم أو يتم وضع خطة استراتيجية موجهة تقاس أهدافها، ويقيم منفذوها؟.

وقد أجاب معالي الشيخ صالح آل الشيخ على هذا السؤال مشيراً إلى أن الخطاب الدعوي في بعض أجزائه ليس مدروسًا بشكل يراعي المستهدفين، فلدينا إشكاليات في تحديد المستهدف، ومستويات المستهدفين، وكيفية مخاطبتهم، خاصةً في ظل وجود قنوات التواصل الاجتماعي؛ حيث أصبحت الاستفادة من محاضرات ودروس المساجد ضعيفة جدًا. مؤكداً أن ما تفضل به الدكتور عبد الله البلوي طرح علمي وموضوعي، وستستفيد منه الوزارة في أهمية وضع رؤية دعوية مكتملة الجوانب تعتمد على أنواع البناء، والتحصين، والعلاج.

وتساءل عضو الشورى الدكتور عبد الله الجفيمان عن مدى تحقيق الوزارة لأهدافها بكفاءة وفعالية في ظل عدم وجود أدوات نوعية وكمية لتقويم وقياس أدائها؟.

حيث أتفق معالي وزير الشؤون الإسلامية مع أهمية وجود أدوات لقياس وتقويم أداء الوزارة، معربًا عن الأمل في أن يتحقق للوزارة عمل علمي احترافي مختص لقياس، وتقويم الأداء بطرق علمية. مشيراً إلى أن الوزارة عملت في موسم الحج، وبالشراكة مع القطاع الخاص، ولمدة سنتين بإجراء قياس علمي لأداء مناشط الوزارة في موسم الحج، وحصلت الوزارة على تقرير شامل استفادت منه كثيرًا في تطوير أدائها. أما داخل الوزارة؛ فلا يوجد لدينا أدوات قياس، وسنعمل على ذلك، وسنأخذ به مستقبلًا لتطوير، وتقييم، وتصحيح العمل.

وتحدث عضو الشورى الأستاذ محمد العجلان عن جهود الوزارة في جميع الأمور المتعلقة باختصاص الوزارة، وبخاصة في مجال الدعوة إلى الله، وإرشاد المسلمين عامة بالحكمة والموعظة الحسنة، وإظهار سماحة الإسلام ويسره. ويتجلى ذلك فيما تبذله الوزارة من عناية لبيوت الله تعالى، والاهتمام بتوعية المواطن والمقيم، مع عناية خاصة بتوعية الحجاج والمعتمرين من خلال عدة وسائل شرعية تأخذ بأحدث ما وصلت إليه التقنية الحديثة ، ولعل أبرز ما يذكر فيشكر في هذا المقام؛ قيام الوزارة بإنتاج العديد من البرامج التلفازية الدعوية، وإتاحة الاستفادة منها لجميع شبكات القنوات التلفازية في المملكة وخارجها. وعلاوة على ذلك فإن إيجاد هاتف مجاني للرد على أسئلة المستفتين، ونقل الفتوى الشرعية لهم، وما تقوم به الوزارة من توزيع للكتب والمطبوعات، وتوعية أخذت بالتأصيل الشرعي، والعقيدة الصافية، ومنهج السلف الصالح، والدعوة إلى الوسطية، ومحاربة التطرف، والغلو، مع عناية خاصة بتوعية حملات الحجاج في الداخل والخارج بوسائل توعوية عدة. كل هذه الجهود وغيرها حققت نتائج إيجابية -ولله الحمد- وبخاصة في موسمي الحج والعمرة؛ إلا أن هذه الجهود مع ضخامتها، وتنوعها تحتاج إلى إبرازها إعلاميًا لإظهار هذه المنجزات للعالم الإسلامي والمسلمين في شتى بقاع الأرض، كي تزيد وتتضاعف الاستفادة منها، ويسهم إبرازها في الرد العلمي على المغرضين والحاقدين، بل وإبراز جهود المملكة في الدعوة إلى الله، والتوعية التي حرص عليها ولاة الأمر وأكدوها منذ تأسيس المملكة.

وفي هذا السياق أكد معالي الشيخ صالح آل الشيخ أن جهود الوزارة في إبراز دور المملكة في خدمة الحرمين الشريفين، والمقدسات الإسلامية، وضيوف الحج العمرة تبرز بشكل أكبر في الخارج عبر القنوات التي تتواصل معها الوزارة، وعبر سفارات المملكة.

وأضاف لدينا برنامج متخصص في الوزارة وهو برنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين للحج، وتستضيف الوزارة سنويًا (١،٤٠٠) من الحجاج، وهذا البرنامج مخصص للدول الإسلامية غير العربية للمؤثرين في المشهد الإسلامي، سواءً كانوا رؤساء جمعيات، أو رؤساء مراكز، أو مفتين، أو مشايخ، أو مدرسي اللغة العربية في الجامعات، أو مؤثرين في المجالات الإسلامية، ونحو ذلك.

وعن هذا البرنامج بيَّن وزير الشؤون الإسلامية أن هذا البرنامج نوعي يهدف إلى مد الجسور مع المؤثرين في العالم أجمع، ويبلغ إجمالي من قدموا للحج عبر هذا البرنامج حوالي (١٢،٠٠٠) حاج، ولدينا موقع خاص للارتباط بهم، والتواصل معهم. وبعضهم يحضر عبر برنامج آخر وهو برنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين للعمرة، وسنويًا لدينا ألف معتمر، وهذا البرنامج تنفذه الوزارة باحترافية، ويصحبه عمل إعلامي للتعريف بالمملكة وجهودها لخدمة الحرمين الشريفين. وبحسب التقارير التي ترد من سفارات المملكة في كل مكان فإن هذه البرامج لها تأثير إيجابي كبير، وتعمل الوزارة على مضاعفة جهودها إعلاميًا في هذا الجانب.

من جانبها رأت عضو الشورى الدكتورة فاطمة القرني أن هناك صعوبة في التعرف على أعمال وجهود الوزارة، للتسلح بها للدفاع عن المملكة. وأكدت أن على الوزارة أن تنظر إلى الفتاوى الشاذة التي تخرج من هنا وهناك من أناس محسوبين على الدعوة. أما ما يخص المساجد، فقد أشارت إلى أن التوجه للعمل الخيري في بلادنا متوسع وإيجابي؛ لكن يلحظ في المدن أن بعض المساجد التي يبنيها فاعلو الخير تكون متقاربة في الحي الواحد، وتساءلت عن دور الوزارة في توجيه الناس أن بإمكانهم بناء بدائل للمساجد كالوحدات الصحية، والأندية الاجتماعية، والإسكان الخيري لفقراء الحي.

وفي إجابته على السؤال أقر وزير الشؤون الإسلامية بصعوبة التواصل ونشر المعلومات الخاصة بجهود وأعمال الوزارة، والأنشطة الإسلامية لتكون زادًا لمن يريد أن يدافع عن المملكة وجهودها، ولعله يمكن من خلال الموقع الإلكتروني الجديد للوزارة التعرف على معلومات إعلامية أكثر وأدَّق.

أما الفتاوى الشاذة دينيًا، فهي لا تناسب، ولا تصلح مع قواعد الشريعة، ولا تتفق مع الذوق والخلق الكريم، وأحيانًا لا تتفق مع شيمة العرب وما لديها من اعتزاز بالقيم، والذات، والتاريخ، والوزارة في هذا الجانب تسهم ولا تستقصي في علاج الكثير من هذه الفتاوى إذا كانت متصلة بالشأن الإسلامي، والكثير من مطلقي هذه الفتاوى ليسوا من منسوبي الوزارة، وليسوا خطباء أو أئمة، وربما ليس لهم وظيفة، أو موظفون في جهات أخرى، والوزارة بالتعاون مع الجهات الأخرى تحصي هذه الفتاوى والأقوال الشاذة، وتتعامل مع معظمها باستدعاء مطلق الفتوى، ومنعه عما ذكر

وكشف عن وجود لجنة خاصة تتبع لوكالة المساجد والدعوة سابقًا، وهي مرتبطة بمعالي نائب الوزير مباشرة، ولديها قواعد في تتبع ذلك، ولا نسمح بمثل هذا العمل، سواءً كان لدينا بالوزارة، أو عند جهات أخرى؛ لأن هذا الأمر يسبب انحرافاً في المجتمع، وشدد على أن أهل الإسلام لا ينشرون

سوى الكلام الجميل الذي يحفز الفضائل، ويعين بعضهم بعضًا، ولا ينشرون الممارسات الخاطئة، ولا يعيّرون، ولا يتهمون، وما شابه ذلك.

وقال «إن الإسلام أعطانا آدابًا عظيمة، فلا نتهم أحدًا، ولا نحبط المجتمع بأقوال شاذة، بل نسعى دائمًا إلى رفع الهمة، فهؤلاء الذين يتجهون إلى الفتاوى الشاذة بأنواعها أخطأوا في اتباع العلم الشرعي، وفهم قواعد الإسلام، والتقيد بالكتاب والسنة، وأخطأوا في قواعد العقل والحكمة لمعالجة أمور المجتمع، ولا يجوز الفصل بين المدركات العقلية والمدركات الشرعية، بل علينا أن نحافظ على الدين الصحيح، وعقل كامل، ورقي، وفهم كامل للحضارة والعالم.»

وفي مداخلته أشار عضو المجلس الأستاذ عساف أبوثنين إلى أن من أهداف الوزارة الرئيسة الدعوة في خارج المملكة، بيد أنه من خلال تقرير الوزارة يتضح أن عدد العاملين في مجال الدعوة خارج المملكة انكمش من (٩٠٠) موظف إلى حوالي (٥٠٠) موظف، لافتًا النظر إلى ما تتعرض له بعض الدول خاصة في أفريقيا من هجوم شديد من إيران، ونشرها التشيع بين عدد كبير من المسلمين. وتفيد تلك الدول أن غياب جهود المملكة له شأن كبير فيما تتعرض إليه تلك الدول. واقترح أن يتم إنشاء هيئة تحت إشراف الوزير تتولى مهمة الدعوة في الخارج بالتنسيق مع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والجامعة الإسلامية، ورابطة العالم الإسلامي، وفتح باب التبرعات المادية الخيرية لرجال الأعمال، ومحبي الخير لدعم الدعوة خارج المملكة لإنشاء المساجد، والمراكز الدعوية، والمدارس، والآبار.

ورد معالي الشيخ صالح آل الشيخ على المداخلة مؤكداً وجود انكماش

نتمنى المجلس أن يصدر قرارًا يساعد الوزارة في رفع أعداد المُعيَّنين في مجال الدعوة بالخارج

ملحوظ في أعداد من تم تعيينهم بالخارج، ولعل المجلس يصدر توصية في هذا الشأن تساعد الوزارة في رفع أعداد المُعيَّنين في مجال الدعوة بالخارج لشدة الحاجة. والحقيقة أن المنافسة في هذا المجال شديدة، وهناك ضوابط للتعيين، من ضمنها أن يكون المتقدم من خريجي جامعات المملكة، وهؤلاء الخريجون أعدادهم كبيرة، والبعض منهم نال درجة علمية عليا كالماجستير والدكتوراه، وتولّى مناصب في بلاده.

أما فكرة إنشاء هيئة؛ فهذا الموضوع يعيد للأذهان الهيئات الخيرية العاملة سابقًا، ولا شك أن العمل الخيري مهم، لكن انضباط العمل الخيري أهم، فلا بد من وضع أسس كافية لضمان أن يكون العمل الخيري في صالح المملكة والدعوة الإسلامية؛ لأنه قد يختلط العمل الخيري كالدعوة الإسلامية أو الإغاثة الإسلامية مع المصالح الشخصية في بعض الحالات. وقد أنشئ بقرار من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – حفظه الله- مركز الملك سلمان بن عبدالعزيز للأعمال الإنسانية والإغاثية، وهو يقوم بكثير من الأعمال الخيرية، ونسأل الله له والقائمين عليه العون والتوفيق والسداد.

واختتم عضو الشورى الدكتور فهد البادي المداخلات مؤكداً أن دور وزارة الشؤون الإسلامية مهم وكبير، فهي تقوم بحماية المجتمع من الأفكار الهدامة والمنحرفة، ويمكنها القيام بدور أكبر في هذا الجانب، لاسيما أن

لديها قناة المساجد، فمن خلال خطب الجمعة التي يسمعها غالبية سكان المجتمع. وفي هذا السياق تساءل عن الدور الذي تقوم به الوزارة في هذا الشأن؛ وعن خططها المستقبلية في محاربة الفكر المنحرف كفكر الجماعات الإرهابية، والجماعات المؤدلجة سياسيًا، وتستخدم الدين لأهداف سياسية كجماعة الإخوان المسلمين.

وقد أجاب معالي الشيخ صالح الشيخ قائلاً: إن بلادنا مستهدفة، والإسلام مستهدف، ووجود هذه الجماعات المنحرفة المتطرفة معاناة ليست للمملكة العربية السعودية فحسب، بل هي معاناة للدولة الإسلامية منذ الخلافة الراشدة، فأول انحراف صار من الخوارج الذين فهموا القرآن خطأ، وتدينوا أكثر من الصحابة؛ كان في عهد عثمان بن عفان -رضي الله عنه- فعثمان -رضي الله عنه- قتله رجل قام عليه باسم الإسلام، وعلي بن أبي طالب -رضي الله عنه- قتله رجل باسم الإسلام، ويقول أنا أكثر إسلامًا منك. فخليفتان راشدان شهد لهما النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة، وأجمع عليهما المسلمون؛ قتلا من جماعات الغلو، في زمن لم يكن هناك إلا القرآن الكريم، والسنة النبوية والصحابة؛ فلم تكن هناك مذاهب، ولا علماء، ولا مدارس، ولا كتب.

وأبان معاليه أن الانحراف -كما جاء في القرآن الكريم- يوجد في النفس أولًا، ثم إن المنحرف يبحث فيما يستدل به على انحرافه. كما في قوله تعالى: "هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأُخر متشابهات..." فأثبت تعالى أن هؤلاء في قلوبهم زيغ، فهم يتبعون ما تشابه منه، ووجد هذا في زمن الأمويين والعباسيين. ومثل ما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الخوارج: "ولا يزالون يخرجون حتى يقاتل آخرهم مع الدجال"، ولله حكمة في هذه الأمة كيف أن تظهر مثل هذه الأشياء، فهي مرتبطة بحكمة الله تعالى العظيمة التي تحار فيها الأذهان؛ لكن لله الحكمة البالغة.

وأيد الوزير صالح آل الشيخ ما ذهب إليه الدكتور البادي في أن كل جماعات الغلو والتطرف التي سمتها العامة نقطتان؛ الأولى: لا بيعة في أعناقهم لملوكهم، أو رؤساء الدول، ولا يعترفون بالحكومات. والأخرى: استباحة الدماء. ونتج عن هذين الأمرين: التكفير والتفجير، وما إلى ذلك، مؤكداً أن واجب وزارة الشؤون الإسلامية بصفتها واحدة من مؤسسات الدولة، وواجب جميع الجهات الشرعية أن نكون يدًا واحدة في مواجهة هذا الابتلاء الكبير. الانحراف في فهم الدين؛ كيف نواجهه؟ هناك خطط ثلاث تعمل الوزارة بها، وتسخر لها جميع طاقاتها؛ أولًا: فكرة التحصين بالمحافظة على رأس المال، فتحصين الموجودين بألّا يزيد عدد هؤلاء المنحرفين. الثاني: اكتشاف المنحرفين، فالانحراف تارة يكون معلنًا وسهلًا كالمتعاطفين، وتارة يكون غير معلن كالخلايا النائمة. الثالث: المواجهة، منها مواجهة فكرية علمية، كحملة السكينة.

وفي نهاية الجلسة عرض معالي رئيس المجلس عدداً من الأسئلة المكتوبة التي وردت من عدد من الأعضاء الذي لم يتسن لهم طرحها مباشرة، ففي رده على سؤال عن ما إذا كانت الوزارة تتبنى خطة لمراجعة وترشيد الإنفاق فيما يتعلق ببناء المكاتب التابعة للوزارة في الخارج، أو معالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد أن الوزارة ليس لها أملاك خارج المملكة العربية السعودية، فهي تستأجر مكاتب للملحقيات الدينية التي تتبع السفارة، كما أن الوزارة ليس لها استقلال بالعمل في الخارج؛ فالملحق الديني يتبع للسفير فعلاقته - العلاقة السياسة البرامجية - يتبع رئيس البعثة الدبلوماسية، ولا يتصرف بمفرده بحسب توجيهات الوزارة له؛ لأن رئيس البعثة أدرى بالتفاصيل.

وردًا على سؤال عن العناية بالمساجد على الطرق التي تمثل ملتقى المسافرين والحجاج والمعتمرين والزوار، وتحتاج إلى لفتة من الوزارة، أجاب معالي نائب الوزير الدكتور توفيق السديري مبينًا أن مساجد الطرق لا تتبع للوزارة رسميًا، بل تتبع لوزارة الشؤون البلدية والقروية، والوزارة دورها فيما يتعلق باختيار الإمام إذا كان هناك إمام في هذا المسجد، ومع ذلك فالوزارة بادرت إلى إنشاء مؤسسة خيرية تشرف عليها الوزارة للعناية بمساجد الطرق، وبدأت هذه المؤسسة فعليًا الآن بالعمل، وأصبحت تغطي بعض الطرق الرئيسة في المملكة العربية السعودية، ونحن في توسع لإنشاء فروع لهذه المؤسسة ومؤسسات أخرى رديفة لها في مناطق المملكة المختلفة، وهناك تنسيق بين الوزارة والهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة النقل عبر لجنة تجتمع باستمرار يرأسها سمو رئيس الهيئة، ومهمة هذه اللجنة فيما يتعلق بمساجد الطرق التي تخدم المسافرين فهي في مراحل متقدمة.

وعن تقييم الأداء لخطب الجمعة أوضح معالي وزير الشؤون الإسلامية أن اختيار الخطيب له شروط، وضوابط، واختبارات معينة تحريرية، ومقابلات، ولا يتم الاختيار عشوائيًا، فلابد أن يخضع الخطيب لاختبارات ومقابلة شخصية. كما يتم تقييم الأداء من خلال مراقبي الوزارة، وأيضًا ما يرد من ملاحظات من جهات مختلفة، ومنها بعض المواطنين، ويتم التقييم بشكل دوري، وأسبوعيًا يتم رصد الملاحظات. وفي السنوات الثلاث الأخيرة لاحظنا أن الملاحظات التي ترصد على الخطباء - بالذات ما يتعلق بالجانب الأمني - في تناقص مستمر. فمن أصل خمسة عشر ألف إلى سبعة عشر ألف خطيب يتم تسجيل مخالفة أو اثنتين في الأسبوع، وهذا يعد عدد قليل جدًا، ويدخل ضمن الأخطاء البشرية مؤكدًا أن الوزارة تحاسب وتقيِّم هذا الخطأ ومعالجته بحسبه كبيرًا وصغيرًا. وهناك استبدال، وطيٌّ قيد لبعض الخطباء. وإن كان قل -ولله الحمد- في السنوات الأخيرة.

وعن تفعيل دور ونشاط الداعيات في الوزارة أكد معاليه عدم وجود وظيفة رسمية في الوزارة بمسمى داعية، لكن يوجد لدى الوزارة قوائم لعدد من الأخوات الداعيات المتعاونات، ونستثمرهن في بعض أنشطة الوزارة.

في جلسة حضرها وزير الدولة لشؤون مجلس الشورى

الشورى يوافق على التعديلات التي أدخلتها الحكومة على مشروع نظام التجارة بالمنتجات البترولية

أ. عبدالرحمن الراشد
رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة

وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية الخامسة والثلاثين من أعمال السنة الأولى للدورة السابعة التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ١٣ / ٨ / ١٤٣٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على التعديلات التي أدخلتها الحكومة على عدد من مواد مشروع نظام التجارة بالمنتجات البترولية الصادر بشأنه قرار مجلس الشورى رقم ١٥١ / ٧٧ وتاريخ ٢٤ / ٢ / ١٤٣٦هـ، وذلك بحضور وزير الدولة عضو مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى الأستاذ محمد بن فيصل أبو ساق.

وفي مستهل مناقشة هذا الموضوع رحب معالي رئيس مجلس الشورى بمعالي وزير الدولة عضو مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى لحضوره جلسة مجلس الشورى.

وأشار معاليه إلى أن ذلك يجسد مستوى العلاقة والتعاون بين الحكومة والمجلس لما فيه خدمة الوطن والمواطن .

د.محمد أبو ساق يعبر عن شكره وتقديره لمعالي رئيس المجلس لحرصه على تحقيق مزيد من التوافق بين الشورى والحكومة

من جانبه عبر معالي وزير الدولة الأستاذ محمد أبو ساق عن شكره وتقديره لمعالي رئيس مجلس الشورى على حرصه واهتمامه على تحقيق مزيد من التعاون والتوافق بين الحكومة والمجلس.

وقدم شكره للجنة الاقتصاد والطاقة على تفهمها لعدد من التعديلات التي أجرتها الحكومة على مشروع النظام، مؤكداً أن حضوره مناقشة المجلس لهذا الموضوع سيعمل على تقريب وجهات النظر بين المجلسين.

وقد قرر المجلس الموافقة على التعديلات التي أدخلتها الحكومة على عدد من مواد مشروع نظام التجارة بالمنتجات البترولية بعد أن استمع إلى عدد من مداخلات الأعضاء على مشروع النظام المعاد إلى المجلس عملاً بالمادة (١٧) من نظامه، وذلك بعد أن ناقش المجلس تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن الموضوع تلاه رئيس اللجنة الأستاذ عبدالرحمن الراشد.

وناقش المجلس مواد النظام التي شملها التباين بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء وشملت المادة الأولى، والفقرة الثانية من المادة الخامسة، والمواد السادسة السابعة والمادة الثامنة والتاسعة والعاشرة والثالثة عشرة والرابعة عشر.

وأيدت لجنة الاقتصاد والطاقة في تقريرها التعديل الذي أجرته الحكومة على عدد من مواد مشروع النظام المكون من ست عشرة مادة، حيث تضمنت تعديلات صياغية ونظامية .

ورأت اللجنة أن التباين الوارد من الحكومة بشأن مشروع النظام يهدف إلى تجويد النظام وخروجه بالصورة المأمول منه؛ و نظراً للأهمية البالغة التي يتصدى لها مشروع هذا النظام؛ والمجال الذي سيتم تطبيق النظام فيه (مجال المتاجرة بالمنتجات البترولية وما يتطلب الأمر من ضبط كثير من القضايا الحيوية المتعلق بهذه التجارة).

ويهدف مشروع نظام التجارة بالمنتجات البترولية إلى تنظيم جميع أوجه النشاط التجاري المتعلق بالتجارة والمنتجات البترولية ومن استخدام وبيع ونقل وتخزين وتوزيع واستيراد وتصدير.

وخلال الجلسة استمع المجلس إلى عدد من المداخلات، حيث أشار أحد الأعضاء إلى المادة «السادسة» من النظام قائلاً: إذا كانت المنتجات أصلاً للتصدير فيفترض أن يكون وقت الشراء دوليًا، حيث لا حاجة إلى أن تذهب هذه المواد البترولية إلى الجمارك في المناطق الحدودية لأخذ الرسوم؛ وهذا معمول به في كثير من دول العالم؛ لأن هناك تسعيرتان إحداهما للسوق المحلية، والأخرى للسوق الدولي؛ لنتفادى كثيرًا من الأشياء، ولتتواكب مع رؤية ٢٠٣٠. والدولة توجهت إلى بيع حصة من شركة أرامكو، ومن ثم نقلها إلى شركة مساهمة، وبالتالي ينبغي إعادة ترتيب هذه المواد تماشيًا مع رؤية ٢٠٣٠. حتى لا يفقد هذه النظام قيمته، ولاسيما أنه يسهم في الحد من

التصدير مستقبلاً، ويمنح للمستثمرين من الخارج فرصة أكبر للاستثمار في هذا المجال.

فيما بيَّن عضو أخر أن اللجنة بموافقتها في توصيتها على التعديلات التي أجرتها الحكومة بالصيغة المرافقة قد أقصت ما اختلفت فيه مع الحكومة في جدول المقارنة؛ لأن الموافقة على تعديلات الحكومة يعني أن اللجنة تنازلت عن تعديلاتها.

ولاحظ أحد الأعضاء أن المادة «الأولى» من النظام جاءت بتعريف (الشركة) الوارد من الحكومة بأنها: شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية). مشيراً إلى أن قصر (الشركة) على شركة واحدة، ولو توسعت - فيما بعد - لتشمل الخدمات المنتجات البترولية، وصار هناك أكثر من شركة؛ فلن يشملها هذا الحكم. كما أن اللجنة جعلت الشركة هي الممنوح لها امتياز من الدولة، وليس كل شركة منح لها امتياز من الدولة مشمولة بهذا النظام. مطالباً بعدم التمسك لا بتعريف الحكومة ولا بتعريف اللجنة، وأن يعاد صياغة هذا التعريف من جديد.

أحد الأعضاء لم يجد تبايناً بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء في المادة «الثامنة عشرة»؛ مشيراً إلى أن اللجنة قد وافقت على آراء مجلس الوزراء بالكامل، وكأنه لم يكن هناك مبرر لهذه التعديلات أثناء مناقشتها في مجلس الشورى. داعياً اللجنة إلى أن تبين سبب موافقتها بتبريرات أكثر وضوحًا وعمقًا.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن اللجنة قد أخذت موقفًا وسطيًا توافقيًا بينها وبين ما جاء من الحكومة، فيما يتعلق بالمواد ولاسيما بالمادة «الخامسة» من البند الثاني، التي تنطلق من حجم الضرر الاقتصادي الكبير من عمليات تهريب المنتجات البترولية، ولذلك كان ينبغي على اللجنة أن توضح ذلك للمجلس.

ثم أتاح معالي الرئيس المجال أمام عضو اللجنة الدكتور فهد العنزي لتوضيح وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ما طرحه بعض العضاء من مرئيات وملحوظات حول الموضوع، حيث أوضح أن نطاق الخلاف بين مجلس الشورى والحكومة نطاق ضيق من أجل المصلحة، ومن أجل تجويد النظام. وأكد صحة موقف اللجنة فيما يتعلق بتوصيتها مبينًا أن التوصية لا تعني أن اللجنة توافق على كل ما جاء من الحكومة؛ لأن اللجنة قيدت موافقتها على ذلك بالصيغة المرافقة، كما جاء في نص التوصية.

وفيما يخص الشركة الممنوح لها امتياز؛ أوضح الدكتور العنزي أن النظام الأساسي للحكم نص في المادة «الرابعة عشرة» منه على أن جميع الثروات التي أودعها الله في باطن الأرض وفي مياه الدولة الإقليمية، هي ملك للدولة، ولا يجوز التصرف فيها إلا بموجب نظام. كما نصت المادة «الخامسة عشرة» من ذات النظام على أنه لا يجوز منح امتياز أو استثمار مورد من الموارد إلا بموجب نظام. وبالتالي لا يوجد شكل من أشكال استغلال ثروات باطن الأرض إلا بامتياز. لذا، فإن اللجنة محقة في موقفها بأن الشركة ممنوح لها امتياز، حتى لا يكون هناك مجال لاستغلال هذه الثروات من غير امتياز.

وفيما يتعلق بالعقوبة فإن اللجنة فرقت بين مسألة الإدانة الأولى، ومسألة العود، ولا تعارض بينهما. مشيرًا إلى أن السياسة التشريعية تشتد في المسائل الاستراتيجية المهمة جدًا، التي يعتمد عليها اقتصاد الدولة.

بعد ذلك أتاح معالي الرئيس المجال أمام معالي وزير الدولة عضو مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى الأستاذ محمد بن فيصل أبو ساق للتعقيب، فأوضح أنه فيما يخص تعريف الشركة، فلا يوجد حاليًا إلا شركة أرامكو. ولا يوجد في المستقبل المنظور إلا شركة أرامكو. ولأن الموضوع يكاد يكون شكليًا، وليس فيه أحكام، فقد وافقنا مع مجلس الشورى على أن تكون :» أو أي شركة أخرى مرخص لها»؛ لأن هذا لا يمس صلب النظام، فالمقصود هو منع التهريب، وإيقافه بالوسائل النظامية. أما فيما يتعلق بالمادة «الخامسة» فإن الحكومة لديها تجارب سابقة، وقد أطلعنا لجنة الاقتصاد والطاقة بالمجلس على قوائم طويلة بمئات الشركات والمؤسسات، والأفراد الذين تمت من قبلهم حالات التهريب، وبعض هذه الشركات حكومية، أو خيرية أو دبلوماسية. ولكن في النهاية أدين شخص واحد استغل اسم هذه المؤسسة. لذا كان من الصعب أن تمنع نهائيًا، وبالتالي حدد شكل العقوبة الوارد في المادة.

كما أتاح معالي الرئيس المجال أمام عضو الوفد المرافق لمعالي وزير الدولة المهندس منصور الخضير، الوكيل المساعد لشؤون الشركات في وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، لمزيد من الإيضاح، فأوضح أن الغرض من النظام هو سد الفراغ التشريعي فيما يتعلق بتنظيم استخدام المنتجات البترولية التجارية والصناعية داخل حدود المملكة، وقد تم إعداد النظام بمشاركة جميع الجهات المعنية بما يضمن عدم تعارضه أو تداخله مع أي نظام آخر قائم. ويغطي النظام جميع المنتجات البترولية المسعرة وغير المسعرة من الدولة. كما يحوي النظام عددًا من المواد المتضمنة بشكل رئيسي تحديد جميع أوجه النشاط التجاري المتعلق بالتجارة بالمنتجات البترولية من استخدام، وبيع، ونقل، وتخزين، وتوزيع، واستيراد، وتصدير، وتنظيم استخدامات المنتجات البترولية كوقود في عمليات الحرق، وتنظيم استخدامات المنتجات البترولية كلقيم في عمليات التصنيع، وتنظيم إجراءات تصدير واستيراد المنتجات البترولية، وتحديد، وتصنيف المخالفات والعقوبات المترتبة عليه.

بعد ذلك عرض معالي الرئيس توصية اللجنة للتصويت وقد وافق المجلس على التعديلات التي أدخلتها الحكومة على قرار مجلس الشورى رقم (٧٧/١٥١) وتاريخ ١٤٣٦/٢/٢٤هـ، بشأن مشروع نظام التجارة بالمنتجات البترولية.

معالي الأستاذ : محمد أبو ساق

وزير الدولة عضو مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى

هيئة الإذاعة والتلفزيون.. التطوير ضمان للمنافسة

د. فايز عبدالله الشهري
رئيس لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار

شـــدد مجلس الشـــورى على ضرورة أن تطور هيئة الإذاعة والتلفزيون من قدراتها البشريـــة، والإدارية، والمالية، والتقنية وفق رؤية المملكـــة (٢٠٣٠)؛ لتمكنـــها من المنافســـة مع القنوات الأخرى على حقوق نقل المناسبات الرياضية، والثقافية.

وتماشى هذا القرار الذي اتخـــذه المجلس في جلسته العادية «الثالثـــة والثلاثيـــن التي عقدهـــا يوم الأربعاء ٢٩ / ٧ / ١٤٣٨هـ برئاسة معالي رئيس المجـــلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد ابن إبراهيم آل الشـــيخ، مع مطـــالبات الأعـــضاء بضـــرورة وضع خطة تطويرية لهيـــئة الإذاعة والتلـــفزيون، تضمن الارتـــقاء بأدائها، ورفع كفاءة العامليـــن فيها، ومعالجـــة مشكلة التكدس الوظيفي، لتصبح قادرة على البروز بين سائر وســـائل الإعـــلام المسموعة والمرئية.

وطالب المجلس هيئة الإذاعـــة والتلفزيون باستيعاب الموظفين السعوديين؛ وتأهيل غير المؤهليـــن منهـــم وتوفير بيئة إعلامية، وإدارية جاذبة للخبرات والكفاءات الإعـــلامية الوطـــنية. كما طالبها بدراسة إنشاء قناة تلفزيونية سعودية وثائقية.

وأكـــد المجلـــس على ما ورد في البنـــد (ثانيًا) من قراره ذي الرقم ٢٧ / ١٩ والتاريخ ١٣ / ٥ / ١٤٢٩هـ، بشأن التقارير السنوية لوزارة الإعلام للأعوام المالية ١٤٢٤ / ١٤٢٥هـ - ١٤٢٥ / ١٤٢٦هـ - ١٤٢٦ / ١٤٢٧هـ، ونصـــه: «زيـــادة تفعـــيل مضـــامين برامـــج الإذاعـــة والتلفزيـــون؛ بما يحقـــق ما ورد في المـــادة «الثالثـــة» من السياسة الإعلامية الصـــادرة بقـــرار مجلـــس الوزراء ذي الرقـــم ١٦٩ والتـــاريـــخ ٢٠ / ١٠ / ١٤٠٢هـ، التـــي تنـــص عـــلى أن: « تدأب وسائل الإعلام على خدمة المجتمع، وذلك عن طريق تأصيل قيمـــه الإسلامـــية الثمينـــة، وترسيخ تقاليده العربية الكريمـــة، والحفاظ على عاداتـــه الخيـــرة الموروثة، ومقاومة كل ما من شأنه أن يفسد نقاءه وصفاءه...».

وكان المجلس قد استـــمع خـــلال الجلسة إلى وجهة نظر لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار، بشـــأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة الإذاعـــة والتلفزيون للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ تلاها رئيس اللجنة الدكتور فايز بن عبد الله الشهري.

ففي ما يخص ما تحقق من الأهداف المذكورة في التقرير ومطالبة عدداً من الأعضاء بوضوح الرؤية للمطلوب منها، واللوائح والإجراءات التنظيمية اللازمة، والكفاءات البشرية العالية، وإدارة مهنية عالية للموارد المالية.

فقد بينت اللجنة أنه في الوقت الذي بُذلت فيه بعض الجهود المشجعة في هذا الاتجاه إلا أن حداثة نشأتها نسبياً لم تمكنها بعد من الوصول إلى الأهداف المطلوبة على النحو المأمول، وهو أمر بررته الهيئة بعدد من الإشكالات التي ذكرها مندوبوها في جملة التحديات التي تواجههم، ويعملون على التغلب عليها.

وأكدت اللجنة على لسان رئيسها أن التقرير أشار إلى وجود تحديات تواجهها الهيئة وأورثت حملاً ثقيلاً وتراكمات بيروقراطية قبل إنشائها، حيث ذكر أن ميزانيتها تتركز في الصرف على «الرواتب ونفقات التشغيل والصيانة للمحطات والأجهزة الفنية، مقابل ما يخصص للإنتاج البرامجي للإذاعة والتلفزيون.

كما أنها تعاني من وجود كثافة كبيرة في عدد الموظفين والمتعاقدين ممن لا حاجة لهم ضمن كوادر هيئة الإذاعة والتلفزيون، وتشخيص التقرير لهذه الصعوبات يعد خطوة مهمة للمعالجة.

وأفادت اللجنة عن الوظائف الشاغرة في الهيئة والتي بلغت في عام التقرير (٤٦٦) وظيفة أنه سبق طرح هذا التساؤل على ممثلي الهيئة عند اللقاء بهم في التقرير السابق، وأوضحوا أنه لابد من أن يكون لكل جهة عدد شاغر من الوظائف نسبته ٥٪ من مجموع الوظائف لحركة الترقيات، كما أوضحوا أن أعداد الوظائف الشاغرة المناسب شغلها للخريجين الجدد قليل جدًا، وبينوا معاناتهم في استقطاب الموظفين ذوي الخبرات لشغل الوظائف الأعلى، وعزوفهم عن ذلك للقطاع الخاص.

وفيما يتعلق بإطلاق القنوات الإذاعية والتلفزيونية فقد أوضحت اللجنة أن القنوات الإذاعية والتلفزيونية التي أطلقتها الهيئة جاءت لتلبية احتياجات أشار إليها تقرير الهيئة الذي أوضح الأهداف وراء إنشاء كل قناة، مدعماً ذلك بالتأكيد على رغبتها في تغطية كافة المجالات السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية وغيرها في ضوء رؤية سعودية تراعي ثقافة الوطن وخصوصيته، أما فيما يتعلق بنسب المشاهدة، والذي طرح كذلك في مداخلة أحد الأعضاء فقد اتفقت اللجنة مع المداخلة بشأن أهمية هذا الجانب غير أن حداثة إنشاء الشركة المتخصصة الذي تزامن مع سنة التقرير يشفع للهيئة في عدم الإشارة لذلك.

وأيدت اللجنة على لسان رئيسها الدكتور فايز الشهري ضرورة تعظيم الدور الذي تقوم به القنوات الإذاعية والتلفزيونية في مواجهة التحديات المتعددة التي واجهتها المملكة على أصعدة متنوعة، ولأن اللجنة تتطلع إلى المزيد من الجهود في هذا الإطار، فقد طالبت هيئة الإذاعة والتلفزيون بتطوير قدراتها البشرية والإدارية والتقنية لتمكنها من المنافسة مع القنوات الأخرى في توصية مستقلة.

وحول تصاعد تأثير العديد من الأفراد في وسائل التواصل الاجتماعي، في حين أن المؤسسات الإعلامية المدعومة ماديًا وتنظيميًا قليلة التأثير محليًا وعالميًا، بينت اللجنة أن هذه الملاحظة ليست حصراً على الإعلام السعودي فحسب؛ بل هي ظاهرة عالمية تتعلق بسعة انتشار وسائل الإعلام الجديد مقارنة بالتقليدي، والإعلام السعودي يسعى للاستفادة من الإعلام الجديد بما يطور من قدرته للوصول بشكل أفضل.

وأشار اللجنة إلى أن معظم المداخلات ركزت على ضرورة وضع خطة تطويرية لهيئة الإذاعة والتلفزيون، وطالبت بالارتقاء بأدائها، ورفع كفاءة العاملين فيها، ومعالجة مشكلة التكدس الوظيفي، لتصبح قادرة على البروز بين سائر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، وإيصال صوت المملكة للجمهور الداخلي والخارجي. وجميع هذه المطالبات تتفق مع توصيات اللجنة التي طالبت في مجملها بأهمية تطوير قدرات هيئة الإذاعة والتلفزيون البشرية والإدارية والمالية والتقنية لتمكنها من المنافسة مع القنوات الأخرى.

التقاعد .. تدني الاستثمارات ومستقبل المركز المالي

م. محمد النقادي
رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية

استعرض أعضاء المجلس في مداخلاتهم على التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد للعام المالي ١٤٣٦/ ١٤٣٧هـ العديد من المعوقات التي تواجه المؤسسة أبرزها تدني مكاسبها المالية من استثماراتها، مشددين على أهمية تفعيل الاستثمار في مركز الملك عبد الله المالي ودعا أحد الأعضاء إلى أهمية النظر في دمج المؤسسة العامة للتقاعد مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

جاء ذلك خلال مناقشة مجلس الشورى التقرير السنوي للمؤسسة في جلسته الرابعة والثلاثين التي عقدت يوم الاثنين ١٢/ ٨/ ١٤٣٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وبعد أن تلا رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية المهندس محمد بن حامد النقادي تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع أبديت بشأنه بعض الملحوظات التي استهلها عضو المجلس الدكتور أحمد الغامدي مشيراً إلى أن أحد أهم الأسباب في زيادة متوسط المعاش التقاعدي يعود للزيادة التي تمت على رواتب موظفي الدولة منذ عدة سنوات، مما انعكس إيجابيًا على حقوقهم التقاعدية، وسلبيًا على موارد المؤسسة والتزاماتها.

د.أحمد الغامدي يرى مراجعة استراتيجيات الاستثمار المعمول بها حاليًا

وفي المقابل -وفقاً للدكتور الغامدي- فهذه الزيادة في الرواتب يقابلها زيادة في المبالغ المقتطعة من الموظف لاشتراكات التقاعد، حيث كلما ارتفع الراتب ارتفع مبلغ النسبة المقتطعة منه. كما يقابلها زيادة في التزامات الدولة في مخصصات التقاعد. مؤكداً أن هذه الزيادة في الرواتب لم تكن السبب الأهم في ارتفاع التزامات المؤسسة تجاه المتقاعدين.

المؤسسة العامة للتقاعد
Public Pension Agency

وفيما يتعلق باحتمالية تضاعف أعداد المتقاعدين والمستفيدين خلال السنوات العشر القادمة، وعدم قدرة المؤسسة على الالتزام بالأعباء المستقبلية فقد دعا الدكتور أحمد الغامدي إلى أن تراجع المؤسسة استراتيجيات الاستثمار المعمول بها حاليًا لمعرفة مدى إمكانية تحويلها نحو مشاريع جديدة واستثمارات ذات عائد استثماري أعلى.

وعن الشروط الميسرة للتقاعد المبكر، وارتفاع معدلاته، واستنزاف هذا النوع من التقاعد لموارد المؤسسة المالية بشكل مضطرد مقارنة بتقاعد السن النظامية؛ لفت الغامدي النظر إلى نظام المؤسسة العامة للتقاعد قد كفل حقها في مراجعة نظامها، واقتراح ما تراه مناسبًا للحد من تدهور عوائدها وإيراداتها التقاعدية، مثل النظر في رفع سن التقاعد المبكر، ورفع السن النظامية للتقاعد الإلزامي، والرفع بذلك للجهات المعنية في الدولة لإقرار ما تراه حول هذه المقترحات.

د.فهد بن جمعة يدعو إلى ضم مؤسستي التقاعد والتأمينات الاجتماعية في مؤسسة واحدة انسجاماً مع رؤية ٢٠٣٠

من جانبه قال عضو الشورى الدكتور فهد بن جمعة: إن الهدف المشترك من إنشاء المؤسسة العامة للتقاعد ومؤسسة التأمينات الاجتماعية هو ضمان حياة كريمة للمشتركين وأسرهم عن طريق مبدأ التكامل الاجتماعي،

واستثمار مدخراتهم بغرض تعزيز الموارد المالية في هـاتين المؤسستين، حتى تستطيع تسيير أعمالهما، وتحقيق أهدافهما بدون الدعم الحكومي.

ورأى أن المصلحـة العامـة تسـتدعي ضم المؤسـسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى المؤسسة العامـة للتقـاعد تحـت مسـمى (الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية)؛ انسجامًا مع أهـداف رؤية ٢٠٣٠م، ومع الإجراءات الحكومية التي اتخذتها بدمج بعض المجالس والهيئـات الحكومية مع بعض الوزارات من أجل الحد من البيروقراطية، وترشيـد الإنفاق، ورفع الكفاءة. مؤكداً أن دمج المؤسستين في هيئة واحدة، سيـسهم بمشيئة الله في شمولية نظامها، والاستفادة من خبرات مؤسسة التأمينات الاستثمارية.

أ.خليفة الدوسري يطالب باستكمال مشروع المركز المالي وإدخال شريك من الجهات الحكومية أو القطاع الخاص

وعد عضو الشورى الأستاذ خليفة الدوسري في مداخلته أن أداء المؤسسة ضعيف، واستثماراتها لا تزال ضعيفة، ولاحظ أن حصة المؤسسة في مشروع مركز الملك عبدالله المالي ٣٠ مليارًا، وهذه حصة ضخمة جدًا دخلت فيها المؤسسة وبقي المبلغ معلقًا، وقال: إن ترك مثل هذا المشروع سيكلف مبالغ طائلة مستقبلًا في حال إعادة تشغيله. لذا، تفاديًا للخسارة يفترض أن يكمل المشروع، وأن يسمح بدخول شريك مع المؤسسة في هذا المشروع سواءً من الجهات الحكومية أو القطاع الخاص.مطالباً بإعادة دراسة أنظمة المؤسسة نظراً لتقادمها.

د.مساعد الفريان يقترح إعادة النظر في مجلس إدارة المؤسسة على أن يترأسه وزير المالية

من جانبه اقترح عضو المجلس الدكتور مساعد الفريان إعادة النظر في تشكيل مجلس إدارة المؤسسة بحيث يصبح وزير المالية هو رئيس مجلس الإدارة بدلًا من وزير الخدمة المدنية، فوزير المالية هو الأقرب للشأن المالي والاقتصادي.

وأشار إلى أن المؤسسة تعاني من عقبات كبرى متعلقة بالتوازن بين إيراداتها ومصروفاتها، كما أن موارد الحساب العسكري من الاشتراكات وعائد الاستثمار لم تعد كافية لتمويل معاشات المتقاعدين، ولاحظ أن المؤسسة بدأت في استهلاك الأصول، مما يتطلب منها ومن الجهات ذات العلاقة مراجعة أسلوب إدارة المؤسسة لمواردها وأصولها.

د.خالد الدغيثر يرى تمليك أجزاء من المركز المالي لمجموعة من المستثمرين لتعزيز التنافسية للمشروع

من جهته طالب عضو الشورى الدكتور خالد الدغيثر بمعلومات عن حجم استثمارات شركة (الرائدة) التي تمتلكها المؤسسة ولم يتطرق التقرير لأدائها ولا إلى قوائمها المالية، ولا تدفقاتها النقدية.

كما لم يتطرق التقرير –بحسب د.الدغيثر– إلى مشروع مركز الملك عبدالله المالي رغم أنه أضخم المشاريع العقارية في المملكة، مطالباً بتوصية تدعو المؤسسة إلى دراسة إعادة تمليك أجزاء وعناصر من المشروع لمجموعات من المستثمرين، وحتى لو كان بسعر أقل من سعر التكلفة، لتعزيز البيئة التنافسية والتسويقية للمشروع، ولتعزيز فرص تشغيله.

د.صالح الشهيب يلاحظ قلة في العوائد المالية نسبة إلى حجم استثمارات مؤسسة التقاعد

ورأى عضو المجلس الدكتور صالح الشهيب أن انخفاض العوائد المالية نسبة إلى حجم الاستثمارات لدى المؤسسة العامة للتقاعد التي تبلغ (٤٧٢) مليارًا يتطلب توصية قوية من اللجنة تكون بمستوى النتائج، على أن تكون هناك استقلالية تامة للاستثمار عن المؤسسة، وأن تدار هذه الاستثمارات من قبل جهة متخصصة. واستحسن أن تتبنى اللجنة توصية تتعلق بالتأكيد على سياسات واضحة في قضية المخاطر.

أ.عبد الرحمن الراشد : لا يمكن مناقشة التقرير في عدم وجود قوائم مالية مفصلة

من جانبه رأى عضو الشورى الأستاذ عبد الرحمن الراشد أنه لا يمكن مناقشة تقرير مؤسسة التقاعد في ظل غياب القوائم المالية المفصلة. وما أوردته المؤسسة في تقريرها هي أرقام مقتضبة لا يمكن في ضوئها بأي حال من الأحوال أن يتمكن المجلس من استكمال دوره الرقابي، ولا يوجد في تقرير اللجنة أي إشارة إلى طلب هذه القوائم المالية.

ولاحظ وجود تدني في العائد الاستثماري للمؤسسة، إذا ما قورنت العوائد المتحققة للمؤسسة بتلك المتحققة في التأمينات الاجتماعية، فالعائد على المؤسسة بلغ ١,٥٪ مقارنة بـ ٣,٥٪ للتأمينات. مطالباً اللجنة بالاستفسار عن ذلك، والتحقق من آلية اتخاذ قرارات الاستثمارات الإستراتيجية للمؤسسة.

الاستثمار الأجنبي
متطلبات لم تتحقق !!

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية «الحادية والثلاثين» - للسنة «الأولى» من الدورة السابعة بمقره في مدينة الرياض، يوم الاثنين ٢٧/ ٧/ ١٤٣٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة؛ بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للاستثمار للعام المالي ١٤٣٦/ ١٤٣٧هـ.

د.فهد بن جمعة: نشر المؤشرات الاقتصادية لكل منطقة يحفز المستثمر المحلي والأجنبي

فبعد أن تلا رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة الأستاذ عبدالرحمن بن راشد الراشد تقرير اللجنة، وتوصياتها بشأن التقرير السنوي للهيئة، تم طرح الموضوع للمناقشة، حيث أشار عضو المجلس الدكتور فهد بن جمعة في مستهل المداخلات إلى أن الهيئة العامة للاستثمار نشرت مؤشرات اقتصادية في التقرير الاقتصادي للمناطق عام ٢٠١٤م.

وهذه التقارير المتخصصة توفر معلومات اقتصادية حديثة وشاملة عن الجوانب الاقتصادية كافة في كل منطقة من مناطق المملكة لبيان حجم اقتصاد المنطقة، وحجم الأنشطة الاقتصادية فيها، ونسبة التشغيل والبطالة، ومعدل الهجرة من وإلى المنطقة، ومدى المساهمة في الصادرات الوطنية، بالإضافة إلى مؤشرات أداء قطاع التعليم والصحة مؤكداً أن لها أهمية كبرى في تحفيز المستثمر المحلي والأجنبي على السواء.

الهيئة العامة للاستثمار
SAUDI ARABIAN GENERAL INVESTMENT AUTHORITY

أرائدة أبونيان :برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات الأجنبية لا تنقلها للمملكة

وأقترح أن تقوم الهيئة بالتنسيق مع الهيئة العامة للإحصاء ووزارة الاقتصاد والتخطيط للاستمرار في نشر المؤشرات الاقتصادية للمناطق سنويًا، وتضمينها في التقارير.

ولاحظت عضو الشورى الأستاذة رائدة أبونيان أن الكثير من الشركات الأجنبية لها برامج جيدة لدعم المجتمع ضمن مسؤوليتها الاجتماعية، ولكنها لا تنقل هذه المبادرات للمملكة عند عملها فيها.

وطالبت بتضمين برامج ومبادرات المجتمع التي تعمل عليها هذه الشركات في معلومات التراخيص المطلوبة للعمل في المملكة، وشددت على ضرورة تحسين قدرة وكفاءة التفتيش في الهيئة،إما داخليًا، أوعن طريق التعاون مع وزارة التجارة والاستثمار واقترحت فصل منتدى التنافسية الدولي ومركز التنافسية الوطني، ودمجهما في كيان مستقل، والعمل على تأسيس مركز متخصص (think tank) يعنى بالأمور ذات العلاقة بجذب الاستثمارات وتأثير الاستثمار الأجنبي في نهوض الاقتصادات المحلية. كما اقترحت رائدة أبونيان إعادة النظر في مكاتب الهيئة خارج المملكة خاصة في الدول التي من صالحنا التركيز على جذب الاستثمارات فيها والتنسيق مع ممثليات المملكة في الخارج لجذب تلك الاستثمارات.

د. منصور الكريديس: نريد استثمار أجنبي يسهم في إيجاد وظائف نوعية للمواطنين ويساعد في توطين التقنية

من جانبه دعا عضو الشورى الدكتور منصور الكريديس الهيئة العامة للاستثمار إلى التعاون مع صندوق الاستثمارات العامة لوضع خطة استثمارية للصندوق. لتحقيق أهداف استثمارية نوعية للمملكة.

وقال: إن صندوق الاستثمارات العامة في طور تغيير مسار وإعادة هيكلة، وبحث استراتيجية جديدة؛ فمن المناسب أن تصب استثماراته الخارجية – ولو جزئيًا – في قالب جذب الشركات الأجنبية للاستثمار في المملكة بطرق إيجابية. مؤكداً أنه في حال التوصل لمثل هذه المنظومة بالتنسيق مع الهيئة سيتضاعف الأثر الإيجابي من هذا الاستثمار؛ تفعيلاً للأمر السامي الكريم الصادر في ١٤٣٥/٢/٢٢هـ بدمج الاستراتيجيات الخاصة بالقطاعات في خطة استثمار وطنية موحدة.

ولفت الدكتور الكريديس النظر إلى أن من المعوقات التي ذكرت في التقرير والتي تواجه الاستثمار في المملكة عدم وجود استراتيجية شاملة، وبذلك أكدت اللجنة في توصيتها على القرار السابق للمجلس بإيجاد استراتيجية شاملة، كما أشار التقرير إلى أن أغلب الاستثمارات المستقطبة تقتصر على القطاعات التقليدية، وقال "هذا أمر مستغرب إذ كيف يتم إقناع الأجنبي للاستثمار في القطاعات التقليدية، مثل: الطاقة، والصناعة، والمقاولات، ومصانع الإسمنت وغيرها؟، فهذه استثمارات ليس لها قيمة مضافة، ولا تعود بالنفع على الاقتصاد بشكل عام. مطالباً أن يكون هناك استثمار أجنبي يسهم في إيجاد وظائف نوعية للمواطنين ويساعد في توطين التقنية.

الأمير د. خالد آل سعود: تقرير الهيئة لا يتضمن بيانا عن حالة الاستثمار في المملكة من حيث التنوع والإسهام في الاقتصاد الوطني

ورأى عضو الشورى الأمير الدكتور خالد آل سعود أن تقرير الهيئة العامة للاستثمار لا يتضمن بيان حالة الاستثمار في المملكة من حيث التنوع، والإسهام في الاقتصاد الوطني، والاستثمار في الميزان التجاري، ومدى الإسهام في نقل التقنية للمملكة، ولاسيما أن البيانات التي أُرفقت في التقرير بيانات جزئية لسنة التقرير لا توضح الصورة أو الحالة الكلية للاستثمار في المملكة. مشدداً على ضرورة تضمين تقارير الهيئة القادمة معلومات عن حالة الاستثمار في المملكة.

وتساءل سموه عن أسباب انخفاض إجمالي الاستثمارات المحلية والأجنبية بشكل عام على الرغم من توفر مقومات عديدة للاستثمار في المملكة، كما تساءل عن تردد المستثمر الأجنبي في المشاركة في القطاعات الواعدة، وعن أسباب تراجع ترتيب المملكة في تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ م من المرتبة ٢٥ إلى المرتبة ٢٩ الذي كشف عنه المنتدى الاقتصادي، وتساءل قائلًا: هل هذا التراجع بسبب الإجراءات الجمركية؟ أم القواعد التي تحكم الاستثمار الأجنبي؟ أم إجراءات الملكية الأجنبية؟.

من جهتها أشارت عضو الشورى الدكتورة جواهر العنزي إلى نشر الهيئة العامة للاستثمار مؤشرات لبيان حجم اقتصاد كل منطقة من مناطق المملكة الثلاث عشرة، وأنشطتها الاقتصادية، ونسبة التشغيل، والبطالة، ومعدل الهجرة من وإلى المنطقة.

د.جواهر العنزي تتساءل عن دور الهيئة في تعزيز تنافسية المملكة وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات النوعية

وأعربت الدكتورة جواهر العنزي عن تطلعها إلى نتائج المؤشرات الاقتصادية لمناطق المملكة على أن تدعم بدراسات تحليلية، ومنح حوافز للمناطق التي تحقق تقدماً في تلك المؤشرات.

وقالت: إن إنشاء الكثير من الجامعات لمراكز ومعاهد لريادة الأعمال يدعو إلى التساؤل: هل هناك تعاون بين الهيئة العامة للاستثمار، ومراكز ريادة الأعمال لتحويل الأفكار إلى مشروعات فعلية تخدم الجامعات والمحافظات التي تتواجد بها؟ ورأت أن جهود الهيئة العامة للاستثمار في نشر ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال لاتزال دون المأمول، ولاحظت من جانب آخر ومن خلال الجداول في التقرير قلة عدد الموظفين حيث قد ينعكس ذلك سلباً على أداء الهيئة. وتساءلت عن دور الهيئة في تعزيز تنافسية المملكة في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات النوعية بما يتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

م. محمد العلي: لا بد من دراسات جدوى اقتصادية للفرص الاستثمارية التي تطرحها الهيئة أمام المستثمرين

وأشار عضو الشورى المهندس محمد العلي إلى قرار مجلس الوزراء المحدد لمهام الهيئة العامة للاستثمار على عدد من المهام، ومنها إعداد الدراسات عن فرص الاستثمار في المملكة والترويج لها، لافتًا النظر إلى ما تضمنه تقرير الهيئة للفرص الاستثمارية في النقل والصحة والتعليم.إلا أنه لاحظ أن هذه الفرص عمومية وغير تفصيلية، ولم تكن هناك دراسات تفصيلية أجريت لهذه الفرص تثبت جدواها الاقتصادية. وقال: إن من الأفضل توضيح ماهية المشاريع التي تخصص للمستثمر الأجنبي عن تلك التي تخصص للمستثمر السعودي، ومن المهم أن تكون المشاريع الكبيرة والصناعية ذات مردود على الوطن.

وشدد المهندس العلي على أن تشغيل المواطن هو ما يجب أن يتم التركيز عليه عند جذب الاستثمار الأجنبي، أما المشاريع المتوسطة والصغيرة فتنحصر على المستثمر السعودي.

وأشار إلى أن من المهام المحددة للهيئة العامة للاستثمارهو التنسيق مع الجهات الحكومية لعرض فرصها الاستثمارية بشكل يجذب المستثمر؛ ولكن لا تزال تلك الجهات تواجه عوائق لطرح مشاريعها لأسباب كثيرة، ومن تلك الجهات الإسكان، كما أن مشاريع البلديات السياحية، أو الاستثمارية لا ترقى لمستوى الطرح للمستثمر الداخلي، ناهيك عن المستثمر الأجنبي، وذلك لوجود عوائق عديدة منها: إصدار التراخيص، وتغيير التعليمات كل مدة.

الشورى يوافق على تحويل كلية الشريعة بالإحساء إلى جامعة عامة مستقلة

د. ناصر بن علي الموسى
رئيس لجنة التعليم والبحث العلمي

قرر مجلس الشورى الموافقة على تحويل كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الأحساء التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية إلى جامعة عامة مستقلة.

وطالب وزارة التعليم بتطوير تعليم اللغة الإنجليزية في مدارس التعليم العام من خلال برامج تأهيل متقدمة لمعلميها، والتدرج في إدراج مناهجها في مراحل دراسية مبكرة.

جاء ذلك في القرار الذي صدر عن مجلس الشورى خلال الجلسة العادية الثانية والثلاثين التي عقدها يوم الثلاثاء ٢٨/ ٧/ ١٤٣٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

كما طالب المجلس في قراره وزارة التعليم والجامعات بمراجعة سياساتها وأهدافها الإستراتيجية، وبرامجها ومشروعاتها التعليمية، وخططها ومناهجها الدراسية، ودراساتها وبحوثها العلمية، بغرض تطوير وتجويد مخرجاتها كمًا ونوعًا؛ بما يسهم في تحقيق الأهداف التعليمية الاستراتيجية المرتبطة برؤية المملكة ٢٠٣٠، ويعزز فرص تفعيل المبادرات التنفيذية التي اشتمل عليها برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، وتضمين ما يتم بهذا الشأن في تقريرها السنوي القادم.

وشدد المجلس على ضرورة اهتمام وزارة التعليم بالتعليم المبكر؛ بما يضمن توفر الفرص التعليمية لجميع الأطفال في هذه المرحلة وفق خطة زمنية.

وزارة التعليم
Ministry of Education

ودعا وزارة التعليم إلى الإسراع في تحويل المدارس والجامعات إلى بيئات تعليمية رقمية، ويتم تضمين ذلك في تقارير الوزارة السنوية القادمة.

وطالب المجلس كليات التربية في الجامعات السعودية بالتوسع في برامج التربية الخاصة على مستوى الدراسات العليا وبرامج الدبلومات العالية. فيما طالب وزارة التعليم بالتوسع في البرامج الإثرائية المختلفة، وتنويع أساليب التسريع للطلاب والطالبات الموهوبين وفقًا للمعايير العالمية.

وأكد ضرورة حصر وزارة التعليم جميع تخصصات المعلمين والمعلمات (الذين هم على سلم الوظائف التعليمية)، وإعادة توزيعهم على المدارس وفقًا لتخصصاتهم، واحتياجات المدارس، وإيجاد حلول عملية - وفق خطة زمنية محددة - لأصحاب التخصصات التي لاتحتاجها الوزارة، واستيعاب المتقدمين على وظائف تعليمية في التخصصات التي تحتاجها، وتضمين ذلك في تقريرها السنوي القادم.

كما شدد المجلس على أهمية إبراز صورة المرأة في المناهج الدراسية كشريك أساس في التنمية المجتمعية.

وكان مجلس الشورى قد استمع لوجهة نظر لجنة التعليم والبحث العلمي، بشأن ما أبداه عدد من أعضاء المجلس من آراء وملحوظات أثناء مناقشة التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي ١٤٣٦هـ/١٤٣٧هـ في جلسة سابقة تلاها رئيس لجنة التعليم والبحث العلمي الدكتورناصر بن علي الموسى.

فعن ما يخص العجز في توفر معلمين ومعلمات في بعض الإدارات التعليمية في المملكة، وقلة المؤهلين في بعض التخصصات. أوضحت اللجنة أن توصيتها «السادسة» عالجت الموضوع من كافة جوانبه.

وبشأن ما أشار إليه أحد الأعضاء في مداخلته إلى بخصوص تأهيل وتدريب المعلمين، وإعادة النظر فيمن هم دون المستوى. رأت اللجنة على لسان رئيسها أن هناك بالفعل قصور في كم ونوع التدريب والتأهيل الذين يتلقاهما المعلم والمعلمة أثناء الخدمة. مشيراً إلى أن اللجنة قد أثارت هذا الموضوع مع وزير التعليم ومسؤولي الوزارة أثناء لقائها بهم في المجلس بتاريخ ١٤٣٨/١/١٨هـ؛ حيث أشاروا إلى أن الوزارة تولي هذا الموضوع عناية خاصة، وأنها أنشأت المركز الوطني للتطوير المهني والتعليمي، واعتمدت برنامج خبرات لتدريب المعلمين في الخارج.

وحول ما أثاره بعض الأعضاء في مداخلاتهم من نقد وما أبدوه من قلق بشأن عدد من القضايا التعليمية منها المطالبة بتبني الوزارة إستراتيجية واضحة للتعليم، وتقادم أنظمة التعليم ووجوب تحديثها، وتركيز المقررات الدراسية على الكم على حساب النوع، وضعف المخرجات. أكدت اللجنة أنها تتفق مع أهمية الإسراع في إصدار نظام التعليم العام، وبناء إستراتيجية جديدة تتوافق مع رؤية ٢٠٣٠. كما رأت اللجنة أن هذا النقد والقلق مبرران، وأن على الوزارة التعامل مع هذه المعضلات بمنهجية أكثر فاعلية مما تقوم به حاليًا.

واعتبرت اللجنة على لسان رئيسها الدكتور ناصر الموسى استمرار وجود المباني المستأجرة إلى هذا الوقت من المشكلات الأزلية التي تواجه التعليم في المملكة، مشيرة إلى القرارات ذات العلاقة التي أصدرها المجلس كان آخرها القرار رقم (٤١/٨٩) في ١٤٣٧/٨/١٧هـ.

الوزارة أسندت بإسناد جميع مشروعاتها الجديدة المتعلقة بصيانة المدارس وتأهيلها، وتأثيثها إلى شركة تطوير المباني

وأوضح أن الوزارة قد بدأت فعليًا في تطبيق الأمر السامي رقم (٤٥٢٨) وتاريخ ١٤٣٣/١٠/٢٤هـ، القاضي بإسناد مشروعات المباني إلى شركة تطوير المباني المدرسية، حيث أصدرت الوزارة قرارًا وزاريًا يقضي بإسناد جميع المشروعات الجديدة المتعلقة بتشغيل، وصيانة المدارس، وترميمها، وتأهيلها، وتأثيثها إلى شركة تطوير المباني.

وحول موضوع الأمن والسلامة وأهمية أن يكون ذا أولوية عالية عند تصميم المباني المدرسية. بيَّن الدكتور ناصر الموسى أنه على الرغم من وجود بعض التنظيمات الخاصة بتصميم المباني الصادرة عن وزارة التعليم؛ إلا أن اللجنة ترى أن هناك قصورًا في التنفيذ في مدارس البنين ومدارس البنات على حد سواء في المباني المستأجرة.

ووعدت اللجنة بمناقشة تفاصيل إجراءات الأمن والسلامة المدرسية المنفذة فعليًا في مدارس التعليم العام والجامعات، ومتابعة مدى تنفيذ قرارات مجلس الشورى في هذا الشأن.

وبالنسبة إلى الانتقادات التي وجهها عدد من الأعضاء إلى بعض الإدارات التعليمية لإهمالها متابعة ما يتم تقديمه في المقاصف المدرسية. اتفقت اللجنة مع أهمية العناية بالمقاصف المدرسية. وأضاف الدكتور ناصر الموسى: على الرغم من أن المجلس لم يغفل هذا الموضوع في قراراته السابقة، ومع أن الوزارة أصدرت عدة قرارات في الآونة الأخيرة لتحسين أوضاع المقاصف المدرسية؛ إلا أن اللجنة ترى أنه من واجبها أيضًا أن تتابع تنفيذ قرارات المجلس بهذا الشأن، وتناقش مسؤولي الوزارة في سبيل تجويد وتطوير الممارسات الميدانية في هذا المجال في اجتماعها القادم معهم - بإذن الله تعالى-.

أما عن جدوى اختبارات (قياس) بعد الثانوية العامة فقد بينت اللجنة أن عددًا من الدراسات العلمية المعتبرة في المملكة أشارت إلى وجود ارتباط إيجابي بين درجات هذه الاختبارات والأداء الجامعي، كما أن لها دور إيجابي في تعديل التوزيع غير الطبيعي لدرجات الثانوية العامة التي تتسم بالتضخم مما أوجد تكدسًا للطلاب في الدرجات العالية، الأمر الذي يصعب معه التمييز بينهم، وتحقيق العدالة في الانتساب إلى البرامج الأكثر مناسبة لقدراتهم. كما أن هذه الاختبارات أصبحت رافدًا مهمًا للتعرف على قدرات الطلاب الذهنية والمعرفية بشكل موضوعي وشمولي. إضافة إلى ذلك؛ فمثل هذه الاختبارات شائعة الاستخدام في كثير من دول العالم، وخاصة الدول المتقدمة في أنظمتها التعليمية.

اختبارات قياس رافد مهم للتعرف على قدرات الطلاب الذهنية والمعرفية

وفي ملف الابتعاث الخارجي والمبتعثين، والتأخر في إعلان النتائج الخاصة بالابتعاث، ومعاناة بعض المبتعثين من إجراءات تصديق شهاداتهم في الوزارة، وبرنامج «بعثتك وظيفتك». فقد بين رئيس لجنة التعليم والبحث العلمي أن مواعيد الإعلان عن نتائج القبول في الابتعاث معلنة ومجدولة سنويًا، ونادرًا ما يكون هناك تأخير في الإعلان عن موعدها المقرر سلفًا. أما معادلة الشهادات فتخضع لإجراءات معلنة أيضًا تهدف إلى التأكد من مستوى الجامعة ومناسبة التخصص، وهي إجراءات لا تتسم بالتعقيد حيث إن جميعها تتم إلكترونيًا. أما عن برنامج «بعثتك وظيفتك»؛ فهو يسير وفقًا لما خطط له.

وعن مطالبة عدد من الأعضاء بالتوجه نحو الجامعات المتخصصة، والعمل على إعطاء كل جامعة هوية خاصة، فقد أيدت اللجنة في وجهة نظرها التوسع في الجامعات المتخصصة، وتمايز الجامعات في مجالات تركيزها وتميزها. وفي نفس السياق أبدى عدد من الأعضاء عدم رضاهم عن مستوى مخرجات التعليم الجامعي، وانتقدوا عدم قدرته على تلبية متطلبات سوق العمل. وردت اللجنة أن هناك بالفعل حاجة إلى تطوير التعليم الجامعي بأكمله، وهو ما يسهم في تحقيقه قرار المجلس ذي الرقم (٤١/٨٩) والتاريخ ١٤٣٧/٨/١٧هـ.

وعن المطالبة بالتصريح للجامعات العالمية بفتح فروع لها في المملكة وتخصيص الجامعات المحلية، فقد بينت اللجنة أن وزارة التعليم تعمل مع هيئة الاستثمار لوضع ضوابط وتنظيمات تتعلق بآليات الاستفادة من الخبرات العالمية، وفي الوقت ذاته تحمي القطاع التعليمي العالي من المتاجرة بالشهادات الجامعية باسم جامعات عالمية.

أما ما يتعلق بتخصيص الجامعات الحكومية، فرأت اللجنة أن الهدف يجب أن يتوجه نحو تجويد التعليم في الجامعات، وتطوير البحث العلمي فيها، وعدم الاندفاع نحو تخصيص المؤسسات الجامعية القائمة، ووجود جامعات حكومية لا يتعارض مع جودة التعليم والبحث العلمي، ولا أدل على ذلك من تفوق الجامعات الحكومية إجمالًا على الجامعات الخاصة في المملكة.

وعن المطالبة ببذل مزيد من الاهتمام بالحاصلين حديثًا على درجة الدكتوراه، وتوفير فرص تطوير مهنية وعلمية لهم، وعدم إشغالهم بمهام إدارية في وقت مبكر بعد عودتهم للجامعة من الابتعاث. أيدت اللجنة هذه المطالبة مشيرة إلى أنها تستحق أن تؤخذ في الحسبان من قبل الجامعات. وحثت اللجنة في وجهة نظرها الجامعات على التوسع في الاستعانة بالخبرات الوطنية من أعضاء هيئة التدريس المتقاعدين، وبخاصة أن نظام الجامعات يسمح بذلك، كما دعت إلى تكثيف جهودها في استقطاب مخرجات برنامج الابتعاث الخارجي من المتميزين.

الشورى يطالب مكتبة الملك فهد الوطنية بتنويع مصادر دخلها لدعم ميزانيتها

طالب مجلس الشورى مكتبة الملك فهد الوطنية بالعمل على تنويع مصادر الدخل بهدف دعم ميزانية المكتبة لتنفيذ خططها الحالية والمستقبلية.

جاء ذلك في القرار الذي أصدره مجلس الشورى في الجلسة العادية الحادية والثلاثين التي عقدها يوم الاثنين٢٧/ ٧/ ١٤٣٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وطالب المجلس في قراره مكتبة الملك فهد الوطنية تضمين تقاريرها المقبلة تفصيلاً للوظائف والمراتب المشغولة والشاغرة بها. مشدداً على تطوير تطبيقات الهواتف الذكية للاستفادة القصوى من محتويات المكتبة وخدماتها.

ودعا مجلس الشورى مكتبة الملك فهد الوطنية إلى إنشاء قسم خاص بإدارة المخاطر يتولى التعامل مع حالات الطوارئ لحماية مقتنيات المكتبة وروادها.

مؤكداً على البند «ثالثًا» من قرار مجلس الشورى ذي الرقم ١١١/ ٧٧ والتاريخ ٢٤/ ١٢/ ١٤٣١هـ ونصه: (ضرورة اهتمام المكتبة بثقافة الطفل، وإيجاد برامج لقراءة الأطفال).

كما أكد المجلس على قرار سابق له ينص على: (تطوير موقع المكتبة على شبكة الإنترنت وتقديم مزيد من الخدمات والتسهيلات من خلاله، وتشجيع الباحثين ورواد المكتبة لاستخدامه).

وكان المجلس قد استمع قبيل التصويت على القرار لوجهة نظر لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار؛ بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي ١٤٣٥/ ١٤٣٦هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور فايز بن عبدالله الشهري، حيث أكدت اللجنة أهمية وجدوى تطوير الموقع الإلكتروني للمكتبة، وضرورة تحويل مقتنياتها إلى أوعية إلكترونية مشيرةً إلى أهمية تحويل جميع ما يمكن تحويله من مصادر المعلومات في المكتبة إلى نسخ إلكترونية؛ حيث اتضح من تقرير المكتبة وجود إدارة عامة للتحولات الرقمية، كما أن هناك المكتبة الرقمية السعودية التي تقوم بدورها في هذا المجال.

وأكدت اللجنة في سياق عرض وجهة نظرها أنها تدرك تعذر فتح فروع للمكتبة في هذه المرحلة. لكن يمكنها فتح أقسام للمكتبة في بعض الجامعات السعودية. بمعنى أن يكون في الجامعات مكاتب تنسيق ملحقة بمكتباتها لتيسير سُبُل التواصل بين الباحثين في تلك الجامعات من خارج الرياض وبين المكتبة، ؛ كما أن لوزارة التعليم آلياتها الخاصة بخصوص المدخلات حول الإشراف المشترك بين وزارة الثقافة والإعلام ووزارة التعليم، حيث لكل وزارة ظروفها ومدخلاتها الخاصة في التعامل مع هذه المكتبات.

كما أكدت اللجنة على أن تنويع مصادر الدخل يعتبر أمرًا جديرًا بالاهتمام، وأن هناك محاولات للاهتمام بالأنشطة المسرحية والترفيهية الثقافية لتنمية العلاقات بين المكتبات والمجتمع؛ فهذا متاحٌ بل مُحَبَّذ ولا يوجد مانع نظامي لذلك.

وافاد الدكتور فايز الشهري بأن مكتبة الملك فهد الوطنية وعدت اللجنة بأن تعمل على تطوير عمل مركز الدراسات الاستشارية ضمن الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المكتبة للمستفيدين منها داخل المملكة وخارجها؛ لأنها –بحسب اللجنة– قاصرة وغير مستوفية لذكر أهدافه ومَهامِّه ومستوى الإنجاز فيه.

وعن قلَّة إقبال المستفيدين على مكتبة الملك فهد الوطنية قال الدكتور فايز الشهري: إن هذا أمر طبيعي في ظل وجود الأوعية الإلكترونية، واللجنة ترى أهمية بحث هذا الأمر والقيام بما يلزم لتشجيع الرواد لارتياد المكتبة.

شوريون يطالبون بتحويل صندوق التنمية الصناعي إلى بنك صناعي

استعرض عدد من أعضاء مجلس الشورى عدة ملحوظات على تقرير الأداء السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ. وأبدوا آراءهم بشأن توزيع قروض الصندوق على المناطق الأكثر حاجة للتنمية مع المطالبة بتحويل الصندوق إلى بنك.

د.فايز الشهري: قروض الصندوق لم تشمل المناطق الأشد حاجة للتنمية رغم توفر العوامل الاستثمارية المشجعة

جاء ذلك خلال الجلسة الثالثة والثلاثين التي عقدها مجلس الشورى يوم الأربعاء ٢٩ / ٧ / ١٤٣٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة وتوصياتها بشأن التقرير السنوي للصندوق، ومن ثم تم طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش، حيث رأى عضو المجلس الدكتور فايز الشهري أن دلالات مسمى صندوق لم تنعكس في التقرير، ولا على التوصيات، فالقروض الصناعية للمناطق الأشد حاجة إلى التنمية أقل من المناطق الأخرى، رغم أن جميع العوامل المشجعة للاستثمار متوفرة هناك.

ولاحظ أن اللجنة لم تشر إلى هذا الخلل، بل طالبت بإنشاء مبنى، مشيراً إلى أن هناك مبان حكومية لم يتم استغلالها بشكل كامل، وبالإمكان الاستفادة من بعض الشواغر في تلك المباني، فالصندوق لا يحتاج إلى مبنى مستقل.

Saudi Industrial Development Fund
صندوق التنمية الصناعية السعودي

وطالب بالاستثمار أولاً في اقتصاد المجتمع ثم التوجه بعد ذلك إلى الاستثمار في المصانع الموجودة في المدن الصناعية البعيدة عن المدن السكنية.

م.محمد العلي يقترح تحويل صندوق التنمية إلى بنك صناعي، يطرح جزءًا من أسهمه للجمهور

من جانبه قال عضو المجلس المهندس محمد العلي: إن الصناعة استثمار متوسط وطويل الأجل، وتمويل هذا النوع من الاستثمار لا تقدم عليه معظم البنوك التجارية، وهذا لا يعني أن البنوك التجارية لا تستطيع أن تقدم أي تمويل للصناعة، فالكثير من عمليات التمويل الصغيرة والمتوسطة الأجل، والمتعلقة بالعمليات التشغيلية، وخطابات الاعتمادات تقوم بها البنوك التجارية. أما عمليات التمويل المتعلقة برأس المال إنشاءً كان ذلك أو توسعًا، فإنها لا تتواءم مع طبيعة معظم سياسات التمويل لدى البنوك التجارية، والمستقبل يتطلب إطاراً تمويلياً يستفيد من تجربة الماضي، ويفسح المجال للصندوق بأن يكون ذراعاً استثمارياً ثانياً للحكومة، ويواكب تحقيق رؤية ٢٠٣٠، لتعزيز القاعدة الصناعية بالمملكة، وتوطين التقنية، وتنويع مصادر

الدخل، كما أن برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ يهدف إلى تفعيل دور الصندوق، وبقية الصناديق الأخرى (الزراعي، والعقاري، والتسليف، والادخار) من خلال زيادة مداخيلها وتقليل تكاليفها."

وعد فكرة إنشاء بنك صناعي فكرة جيدة وجديرة بالدراسة، والبحث والتطبيق؛ لافتًا النظر إلى بنوك عالمية صناعية تتربع على قائمة أكبر المصارف بالعالم، وبنوك تنمية صناعية في دول العالم النامية والدول العربية.

واقترح تحويل صندوق التنمية الصناعية السعودي إلى بنك صناعي، يطرح جزءًا من أسهمه للجمهور وتحتفظ الدولة ممثلة بصندوق الاستثمارات العامة بالجزء الأكبر منها، ويستطيع البنك باتفاق خاص مع الجهات المالية أن يخصص جزءًا من محفظته لتمويل الصناعات الصغيرة ذات المخاطر العالية، كما يمكن للبنك الصناعي،أن يدير عمليات القروض الطويلة الأجل للقطاع الصناعي، وذلك من خلال سندات قروض صناعية للمنشآت الكبيرة على الجمهور،أو المؤسسات، مشيراً إلى أن الصندوق يمتلك كفاءات سعودية ذات خبرات مالية، وفنية، وتسويقية، وقانونية مميزة قد تتفوق على الكفاءات الموجودة بالبنوك العالمية الكبرى، كما أن تحويله إلى بنك صناعي سوف يزيد من دخل الصندوق من خلال الدخول في الاستثمار، والمشاركة في رأس مال الشركات المستثمرة في القطاع الصناعي، سواءً الجديدة،أو القائمة، وكذلك دراسة دمج بعض المصانع المتشابهة في المنتج سعيًا لإيجاد كيانات تستطيع أن تنافس في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى عمله الأساسي المتمثل في تمويل المنشآت .

أعطا السبيتي يلحظ غياب إستراتيجية واضحة وموثقة للصندوق في مجال التنمية الصناعية والإقراض

من جانبه لاحظ عضو الشورى الأستاذ عطا السبيتي غياب استراتيجية واضحة وموثقة للصندوق في التنمية الصناعية والإقراض، مؤكداً أنه من غير المقبول أن يعمل الصندوق خلال الفترة الماضية بدون استراتيجية صناعية تنموية واضحة

وأشار إلى أن القروض تتركز في بعض المناطق، أما أكثر المناطق فلم يصلها إلا القليل من القروض، وهذا لا يخدم خطط التنمية في المملكة.

ودعا إلى إيجاد آلية للتعاون بين الصندوق ومراكز البحث العلمي والجامعات للقيام بدراسات ومسوح ميدانية في المجالات التي يُفترض أن تتوجه إليها الصناعة والإقراض، مثل المسوحات، ونوعية الاستيراد وحجمه، حيث أن الدراسات التي يجريها الصندوق تتركز على عملية الإقراض.

د.فهد بن جمعه: عدم سداد المشروعات الصناعية الممولة من صندوق التنمية الصناعية لقروضها تأكيد لفشلها

وعد عضو الشورى الدكتور فهد بن جمعه عدم سداد المشروعات الصناعية الممولة من صندوق التنمية الصناعية لقروضها تأكيد لفشلها، وهذا فيه ضرر على رأس مال الصندوق الذي يطالب بزيادته حاليًا، مشيراً إلى أن من الأنسب تحويل المشروعات الصناعية إلى البنوك مع استمرار تقديم الضمانات والتسهيلات اللازمة.

وفيما يخص التوصيات فقد رأى أن ما يحتاجه الصندوق هو استخدام التقنية -المتاحة له- بكثافة وتطويرها. وأما التوصية الثالثة -بحسب د.فهد بن جمعه- فهي متحققة، فالنساء مستثمرات في هذه المشروعات والنقص في عددهن لا يعني أنهن بحاجة إلى تشجيع أكثر من الرجال؛ إلا أن معظم استثمارات المرأة تركزت في المشروعات غير الصناعية، ومن ذلك الاستثمار العقاري والسياحي وغيرهما.

د.محمد آل عباس يرى أن الوقت الحالي مناسب لتمويل المصانع الصغيرة وإعدادها للتحول للسوق الموازية

من جانبه أكد عضو المجلس الدكتور محمد آل عباس أن الوقت الحالي مناسب لقيام صندوق التنمية الصناعية السعودي بتمويل مصانع الشركات الصغيرة القائمة حاليًا، وإعدادها للتحول للسوق الموازية، ثم السوق الرئيسية.

وشدد على ضرورة أن يحسّن الصندوق من مكافآت موظفيه ويحافظ عليهم، وذلك من الفائض الذي بلغ (٤٠٠) مليون ريال من الإيرادات. أما بالنسبة لمطالبة الصندوق بتعديل نظامه، فإن ما طالب به من صلاحيات لمجلس إدارته موجود في المواد (٧،٨،٩،١٠) من نظامه؛ إلا إن كان الصندوق يقصد حوكمته.

د.هادي اليامي يتساءل عن أسباب انخفاض معدلات نمو الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق برنامج كفالة

بدوره لا حظ عضو المجلس الدكتور هادي اليامي أن التقرير لم يتضمن نتائج مؤشرات قياس أداء الصندوق لتحقيق أهدافه بنسب رقمية تعبر عن مستوى الإنجاز. وساق في مداخلته عدة ملحوظات من أبرزها التسرب الوظيفي من الصندوق، وسبب عدم جاذبية نظام الأجور، والحوافز لدى الصندوق. داعياً اللجنة إلى حث اللجنة الصندوق على زيادة إقراض المناطق الأقل نموًا لدعم التنمية. وتساءل عن أسباب انخفاض معدلات نمو الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق برنامج كفالة من حيث عدد المشروعات، أو قيمة التمويل.

أ.رائدة أبونيان: نسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي لا تزال متدنية رغم تعدد المجالات المناسبة لها

أما عضو الشورى الأستاذة رائدة أبو نيان فقد قالت: إن نسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي لا تزال متدنية، على الرغم من تعدد المجالات الصناعية المناسبة لها ومنها تصميم وصناعة الملابس الجاهزة، والمجوهرات، والصناعات الغذائية وغيرها.

وأشارت إلى أن الاستراتيجية الصناعية التي أقرها مجلس الوزراء لم تضع برامج خاصة لتمكين المرأة من الإسهام الفاعل في النشاط الصناعي رغم وجود عدد من الخريجات من أقسام الاقتصاد المنزلي، والملابس، والنسيج، والتغذية، وإدارة الأعمال اللاتي لا يجدن وظائف في قطاع التعليم.

واستغربت من عدم وجود برامج لتدريب المرأة وتأهيلها للعمل في المجال الصناعي، بالرغم من توجهات الدولة التي تدعو إلى تمكين المرأة، ورؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تطمح إلى إنشاء أربع واحات صناعية بهدف رفع نسبة القوى العاملة النسائية إلى (٢٨ ٪).

د.هاني خاشقجي يدعو إلى تكليف جهة استشارية لتقييم أنشطة الصندوق ومدى إسهامه في التنمية الاقتصادية

عضو المجلس الدكتور هاني خاشقجي دعا إلى تكليف جهة استشارية علمية متخصصة لتقييم أنشطة الصندوق ووظائفه، وأهدافه، وإنجازاته، ومعرفة مدى إسهام قروض الصندوق في عملية التنمية الاقتصادية.

واقترح على اللجنة أن تتناول في إحدى توصياتها العجز المالي للصندوق، وحاجته إلى تسديد المبلغ المتبقي من رأس المال، ومشكلة تسرب الكفاءات الوطنية المؤهلة والمدربة. مطالباً بمعرفة نوعية الصناعات الهندسية المتطورة بالأرقام والمبالغ، والقروض التي قدمها لتلك المشروعات.

الشورى يطالب بوضع كادر للعمل الميداني بوزارة الحج والعمرة

م. مفرح الزهراني
رئيس لجنة الحج والإسكان والخدمات

دعا مجلس الشورى وزارة الحج والعمرة إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لوضع كادر لوظائف الخدمات الميدانية واعتماده وطالبها بالتنسيق مع هيئة تطوير مكة المكرمة والمشاعر المقدسة لتحديث وتطوير البنية التحتية في المشاعر المقدسة (منى ومزدلفة وعرفات) وفقاً للمخطط الشامل لتطوير المشاعر المقدسة المعتمد من مجلس الوزراء بالرقم ٤٥٣٦٨ والتاريخ ٧/ ١٠/ ١٤٣٣هـ.

جاء ذلك في القرار الذي أصدره المجلس خلال الجلسة العادية الثامنة والثلاثين التي عقدها يوم الثلاثاء ٢٧/ ٨/ ١٤٣٨هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وذلك بعد أن استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات التقرير بشأن ما طرحه بعض أعضاء المجلس من ملحوظات وآراء على التقرير السنوي لوزارة الحج والعمرة (وزارة الحج سابقاً) للعام المالي ١٤٣٥/ ١٤٣٦هـ التي تلاها رئيس اللجنة المهندس مفرح بن محمد الزهراني.

وشدد المجلس في قراره على ضرورة أن تنسق وزارة الحج والعمرة مع الجهات ذات العلاقة للارتقاء بالخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين في مدن الحجاج والمنافذ والمواقيت. ودراسة تأسيس شركات متخصصة تعنى بتنفيذ وصيانة وتشغيل المرافق وخدمات الحج والعمرة، ووضع مؤشرات قياس لأداء مؤسسات الطوافة ومؤسسات حجاج الداخل وشركات العمرة.

كما طالب المجلس في قراره الوزارة باستكمال المرحلتين الرابعة والخامسة من مشروع نقل الحجاج بالرحلات الترددية وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية وهيئة تطوير مكة المكرمة والمشاعر المقدسة ودراسة التوسع ببرامج التشغيل الذاتي لنشاطاتها لتوفير الاستقلالية والمرونة في نشاطاتها وكانت اللجنة قد أوضحت في معرض وجهة نظرها أن المقصود في توصيتها الخامسة هو شركات صيانة وتشغيل المرافق والخدمات، في حين أن الشركات القائمة تعنى بمؤسسات الطوافة والحجاج، وليست المرافق وتشغيلها وصيانتها.

وفيما يتصل بدعم البنية التحتية في المشاعر المقدسة وضرورة متابعة الوزارة مع الجهات ذات العلاقة للتأكد من أن كل وزارة تقوم بتنفيذ مهامها وخططها، لفتت اللجنة النظر إلى أن الوزارة ذُكرت في تقريرها أنها رفعت بذلك إلى لجنة الحج العليا لدراستها، فهي المظلة لكل أعمال الحج وتظم كل الجهات المعنية بأعمال الحج.

وأوضحت اللجنة على لسان رئيسها أن وزارة الحج والعمرة قامت في تقريرها الأخير بمراجعة الاحتياجات الوظيفية، واستحدثت وظائف تتلاءم مع احتياجاتها المستقبلية، مشيرة إلى أنها تتفق مع وجوب استمرار التطوير في أسلوب الحج الميسر، وتخفيض تكاليفه.

وفيما يتعلق بتسلل الحجاج غير النظاميين، وتأثيرهم على الخطط التشغيلية، لفتت اللجنة النظر إلى أن هناك قطاعات أخرى غير وزارة الحج معنية بهذا الأمر مثل: الإمارة، والجوازات، والداخلية تقوم بمراقبة ومعالجة أوضاع الحجاج غير النظاميين، ولوحظ في السنوات الأخيرة انخفاض أعداد الحجيج غير النظاميين.

وبينت اللجنة أن إبراز دور المملكة في خدمة حجاج بيت الله الحرام داخليًا وخارجيًا من خلال القنوات الإعلامية المختلفة متحقق من خلال البرامج واللقاءات التي تتم مع المسؤولين في الجهات المعنية بتقديم الخدمة في الحج، أما إعداد الأفلام الوثائقية فقد تبنت اللجنة توصية جديدة في هذا المضمون.

وفيما يتعلق بمؤشرات الأداء فقد غطت اللجنة ذلك في توصيتها الرابعة، إضافة إلى أن معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج يقوم بدراسات في جانب مؤشرات الأداء، بالإضافة إلى أن العديد من الجهات المشاركة في تقديم الخدمة للحجاج تقوم بدراسات في كل موسم للعمل على تطوير أدائها.

الشورى يطالب صندوق التنمية الزراعية برعاية الجمعيات التعاونية الزراعية

م. عباس بن أحمد هادي
رئيس لجنة المياه والزراعة والبيئة

طالب مجلس الشورى صندوق التنمية الزراعية بإيجاد برنامج يُعنى برعاية الجمعيات التعاونية الزراعية من خلال الاستمرار في تطبيق لائحة التسليف التعاوني المعمول بها في إقراض الجمعيات التعاونية. وتسهيل إجراءات إقراضها وخاصة ما يتعلق بالضمانات المطلوبة للحصول على القرض. وتوسيع دائرة الإقراض لهذه الجمعيات خاصة المتخصصة مثل: إقراض جمعيات صغار منتجي الحليب، والدواجن، وصيادي الأسماك، والتسويق الزراعي، وإدارة مياه الري، وتصنيع وتوزيع الأعلاف الحيوانية. وتشجيع الجمعيات التي تُصدر منتجات أعضائها من خلال دعم عمليات نقل المنتجات وإقامة المعارض الزراعية. ومنح الجمعيات قروضًا قصيرة الأجل لمساعدتها في استيراد احتياجاتها الزراعية والحيوانية والسمكية.

وشدد المجلس على ضرورة الإسراع في تنفيذ البند (أولًا) من قرار مجلس الوزراء ذي الرقم (٩٢) والتاريخ ٢/٤/١٤٣٢هـ، القاضي بالموافقة على رفع نسبة الإعانة الزراعية لوسائل الري الحديثة من (٢٥٪) إلى (٧٠٪) وعدم ربطها بالموافقة على مبادرة الصندوق الثانية الخاصة بترشيد استهلاك المياه في المحاصيل الزراعية.

جاء ذلك في القرار الذي أصدره مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية والثلاثين التي عقدها يوم الثلاثاء ٢٨/٧/١٤٣٨هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ،

واستمع خلالها لوجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم، تجاه التقرير السنوي لصندوق التنمية الزراعية للعام المالي ١٤٣٥هـ/١٤٣٦هـ التي تلاها رئيس اللجنة معالي المهندس عباس بن أحمد هادي.

صندوق التنمية الزراعية
Agricultural Development Fund

ولفتت اللجنة النظر في مستهل وجهة نظرها إلى أن هناك من يرى وجود خلل واضح في تركيز الصندوق على الأهداف التي أُنشيء من أجلها، وأن التقرير إنشائي، ولا يقدم ما يشير إلى إنجازات على أرض الواقع، وأن أداء الصندوق تنقصه الفاعلية والكفاءة، وأن هناك أهدافًا استراتيجية مستحدثة ومبادرات تبنّاها الصندوق ليست ذات علاقة بطبيعة عمله في الأساس، وهي من مهام وزارة البيئة والمياه والزراعة.

ورأت اللجنة أن الصندوق منذ إنشائه في العام المالي ١٣٨٢هـ، وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، يقوم بالتمويل الزراعي، حيث أسهم في دعم الأمن الغذائي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في منتجات زراعية متعددة مثل: التمور، وإنتاج البيض، وكذلك حقق نسبًا مرتفعة في الإنتاج المحلي لمنتجات أخرى، حيث أسهم في الدعم الإيجابي للقطاع الزراعي في المملكة بشقيه النباتي، والحيواني، وقطاع الأسماك، وقد بلغ إجمالي الدعم من القروض المعتمدة منذ إنشاء الصندوق أكثر من(٤٦) مليارريال. وقد توزعت هذه القروض على جميع فئات هذا القطاع.

وأكدت اللجنة على لسان رئيسها المهندس عباس هادي أن من المناسب إجراء تقييم لفاعلية هذا الدعم، وحجم المردود منه على الاقتصاد الوطني، ومساهمته كذلك في توفير فرص عمل للمواطنين. مشيرة إلى تبنى الصندوق عددًا من المبادرات للمساعدة في التغلب على التحديات التي

تواجه القطاع الزراعي، وهو جزء داعم لهذا القطاع، وللمساعدة في القيام بأهدافه المناطة به. وقد تم تحويل هذه المبادرات إلى وزارة البيئة والمياه والزراعة، وبعض هذه المبادرات تم بدء العمل بها، والبعض الآخر في طور العمل على تطبيقه.

وعن ما لاحظه أحد الأعضاء من أن تقرير الصندوق لم يقدم ما يشير إلى إنجازات على أرض الواقع، ولم تذكر فيه مؤشرات أداء. بينت اللجنة أن التقرير أُعد بناءً على قواعد إعداد التقارير السنوية للمؤسسات العامة والأجهزة الحكومية الموضحة في المادة "التاسعة والعشرين" من نظام مجلس الوزراء، كما ورد في ثنايا التقرير مقارنة بما تم إنجازه خلال سنة التقرير،وما ورد في خطة التنمية. ويحتاج الصندوق كغيره من الجهات الحكومية إلى مؤشرات أداء أكثر فاعلية.

وبخصوص تساؤل أحد الأعضاء عن مهام الصندوق وهل تتضمن القيام بأعمال إحصائية في ظل وجود جهات متخصصة تقوم بذلك؟ أشارت اللجنة إلى وجود جهات إحصائية متخصصة لخدمة جميع احتياجات الدولة من الأعمال الإحصائية، وهي تقوم بعمل إحصائيات شاملة لجميع القطاعات، والتي يستفيد منها الصندوق في مجال عمله. كما رأت اللجنة أن الصندوق يمكنه القيام ببعض الأعمال الإحصائية الخاصة بمجال عمله فقط، والتي تساعده في تحقيق الأهداف المرسومة، واستشراف المستقبل لتجويد الاستثمار في مجال الصندوق.

وبخصوص مبادرة الملك عبدالله -رحمه الله- للاستثمار الزراعي، ودور الصندوق في إجراء مسوحات ميدانية على الدول المستهدفة للاستثمار الخارجي فيها، والأمن المستقبلي لهذه الاستثمارات، أفادت اللجنة أن مجلس إدارة الصندوق ناقش هذا الموضوع ووجه بالتريث في تنفيذه حتى الانتهاء من استراتيجية الأمن الغذائي التي تقوم وزارة البيئة والمياه والزراعة بإعدادها، وأيضًا حتى يتم توفير الدعم المالي للصندوق لتمويل المبادرة.

وفيما يتعلق بالاستراتيجيات والآليات التي وضعها الصندوق للتغلب على المعوقات التي تواجهه في تحصيل القروض وتسديدها، وكذلك في مساعدة المقترضين لمواجهة المشكلات التسويقية التي تواجههم في تسويق منتجاتهم، وما الذي قدمه الصندوق لدعم جمعيات وشركات التسويق الزراعي؟.

أفاد رئيس اللجنة المهندس عباس هادي أن الصندوق يقوم بتطبيق عدة إجراءات لتحصيل الأقساط المستحقة السداد ومنها: المطالبة بالسداد، وتوجيه إشعار للمقترض وكفلائه بالدفع في موعد الاستحقاق، وإعادة جدولة الأقساط المستحقة وفق ضوابط تختص بتقييم كل حالة على حدة، ونقل الدين، والتأجيل، وإعادة التوزيع.

وأما ما يتعلق بالإجراءات التي اتخذها الصندوق لتحصيل الديون المتعثرة، فمنها ما يلي: الحجز على العوائد السنوية للمقترضين، وتطبيق اللائحة التنفيذية لنظام إيرادات الدولة، والحجز على المستحقات لدى الجهات الحكومية، والحسم من مرتبات منسوبي الصندوق المتعاملين، ومساعدة الملاَّك في معالجة المشروعات المتعثرة.

وبخصوص الدعم الذي قدمه الصندوق للجمعيات، وشركات التسويق الزراعي؛ فقد تضمن التقرير شرحًا عن نشاط الصندوق في مجال دعم الجمعيات التعاونية الزراعية، وهناك توصية مفصلة للجنة لمعالجة القصور في هذا الجانب.

وشددت اللجنة على أن الصندوق ينهج في تمويله للمشروعات الأساليب الاقتصادية، حيث يُقيم لدراسة الجدوى أهمية من الناحية الفنية، والتسويقية، والمالية، كما تجري مقابلة شخصية مع المستثمر لمعرفة موقفه المالي، وكذلك مشروعه التسويقي للمنتج. كما أن تراخيص إقامة هذه المشروعات تصدر من وزارة البيئة والمياه والزراعة وفقًا لاستراتيجيتها بالنسبة للمناطق والميز النسبية لكل منطقة، والصندوق بدوره يتحقق من تكامل الناحية الاقتصادية والمالية نحو إقامة المشاريع وفقًا للميز النسبية للكفاءة الإنتاجية والملاءة المالية للمستثمر.

وحول الشروط المتعلقة بالموافقة على المشروعات التي يتم إقراضها، فقد بينت اللجنة أن الصندوق لا تتم موافقته على تمويل المشروعات إلا بعد التأكد من الملاءة المالية لطالب القرض، وتقديم الضمانات المناسبة، مع العلم بأن التمويل يكون بنسبة (٧٥ ٪) حتى الثلاثة ملايين الأولى، ومازاد فيتم التمويل بنسبة (٥٠ ٪) فقط.

وعن ما أُشير إليه في مداخلات الأعضاء من أن المزارعين المقترضين من صندوق التنمية الزراعية متعثرون في السداد بسبب إيقاف زراعة القمح الذي كان يحسم من محصوله نسبة محددة لتسديد القروض على المزارعين، والمقترح بأن يكون محصول التمر بديلًا عن محصول القمح في حسم القروض المستحقة على المزارعين، بينت اللجنة أن معظم أصحاب القروض المتعثرة ليسوا من أصحاب مزارع النخيل، كما أن القمح كان يتم تسليمه للصوامع مع وجود طاقات استيعابية لاستقبال المنتج، وذلك وفقًا لآلية وضعت ضمن الاستراتيجية. أما بالنسبة للتمور؛ فالمصنع الحكومي الوحيد طاقته تقدر بحوالي (٢١) ألف طن، وبذلك يصعب اعتبار التمر بديلًا للقمح في حسم القروض المستحقة على المزارعين.

وزارة العدل الجهود الكبيرة تحتاج لدعمها بالوظائف النسائية

أ.عبدالعزيز بن عبدالكريم العيسى
رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية السابعة والثلاثين التي عقدها يوم الاثنين ٢٦/٨/١٤٣٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

أعطا السبيتي: الوزارة مثقلة بالكثير من المهام وبحاجة إلى دراسة إسناد بعض اختصاصاتها إلى القطاع الخاص

فبعد أن تلا رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالكريم العيسي تقرير اللجنة، وتوصياتها بشأن الموضوع استهل عضو المجلس الأستاذ عطا السبيتي المداخلات بالإشارة إلى الأمر السامي رقم (١٩١٩٢) وتاريخ ٦/٥/١٤٣٦هـ الذي تضمن أن يتولى مسؤولو وزارة العدل فيما دون الوزير تسيير العمل الإجرائي فيها بما يكفل منح الوزير مزيداً من الوقت في قيادة الوزارة لتحقيق أهدافها، والتركيز على الخطط والاستراتيجيات المستقبلية، ولاحظ عدم وجود أي أثر لذلك على برامج الوزارة ومشاريعها المستقبلية على الرغم من مضى أكثر من سنتين على صدور الأمر السامي.

كما أشار إلى تناول التقرير تطوير تنفيذ الأعمال وفق برنامج زمني محدد، لكن التقرير لم يحدد حجم المتحقق مقارنة بالمخطط له، مؤكداً ضرورة تلقي المرشحين للقضاء في مرحلة الدراسة الجامعية المبادئ الأساسية في الحاسب الآلي ليكونوا عند تخرجهم جاهزين للتعامل مع الأنظمة العدلية الإلكترونية. وأضاف السبيتي قائلاً: إن الوزارة مثقلة بالكثير من المهام والاختصاصات، ولذلك فهي بحاجة ماسة إلى إعادة دراسة المهام التي يمكن إسنادها للقطاع الخاص لتخفيف الضغط على الخدمات العدلية ورفع مستوى الخدمة المقدمة للمستفيدين، والإسهام في زيادة الشراكة مع القطاع الخاص.

ولفت النظر إلى أن موقع الوزارة على الإنترنت لا يتيح من خدماته الإلكترونية سوى خدمة واحدة هي خدمة "سجلاتي" وهي خدمة محدودة لا تستجيب للطلب المتنامي على الخدمات الإلكترونية التي يحتاجها المواطنون والمقيمون، مطالباً الوزارة بالتوسع في هذه الخدمات.

د.سامية بخاري تطالب بتوسيع نطاق تدريب خريجات القانون وتخصيص دوائر قضائية مختصة للعنف الأسري

من جهتها دعت عضو الشورى الدكتورة سامية بخاري وزارة العدل إلى توسيع نطاق تدريب خريجات القانون، بحيث لا يقتصر على مركز التدريب العدلي، والتنسيق في ذلك مع الهيئة السعودية للمحامين من أجل وضع التنظيمات والبرامج اللازمة، حيث إن عدد المحامين المتدربين ضئيل، مقارنة بعدد المتقدمين لمن تحق لهم مزاولة المحاماة، كما أن مشروع تدريب الخريجات سيرهق كاهل الوزارة ماديًا، وإداريًا، خاصة وأن المادة "الثالثة" من اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة تنص على أن مدة تدريب المحامي (٢) سنوات لخريج البكالوريوس، وسنة لخريج الماجستير.

وقالت: إن من اختصاصات الهيئة السعودية للمحامين المشاركة مع الجهات المختصة في وضع وتقديم البرامج التأهيلية والتدريبية في مجال المهنة، وفق ما ورد في المادة "العاشرة" بند (١٠) من نظام الهيئة، فإذا كان ذلك من اختصاصهم وفقًا للنظام؛ فلماذا لا تتم المشاركة؟.

وبينت أن التنسيق بين الجانبين يحقق أمرين: زيادة السعة التدريبية للخريجات، والحماية لهن من التسجيل في قائمة التدريب الوهمية، لأن زيادة أعداد المتدربات ومن ثم الحاصلات على رخصة مزاولة المحاماة هو ما يتماشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تعزيز مشاركة المرأة.

وطالبت الدكتور سامية بخاري بتشكيل دوائر قضائية مختصة للنظر في قضايا العنف الأسري والتنسيق في ذلك مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، لأن محاكم الأحوال الشخصية تتولى أكثر القضايا التي تعرض على المحاكم، مثل: إثبات الزواج، الطلاق، الرجعة، الخلع، النفقة، حصر الإرث، وغير ذلك من قضايا كثيرة تندرج معها قضايا العنف الأسري، مشيرة إلى أن كثرة القضايا قد تؤدي إلى تباعد مواعيد الجلسات، بينما تحتاج قضايا العنف الأسري إلى البت العاجل، فتخصيص دوائر خاصة لهذه القضايا يحقق أمرين: سرعة النظر في القضايا، وزيادة خبرة القضاة في هذا المجال؛ مما يسهل العمل بصورة أفضل، لاسيما وأن أعداد بلاغات الحماية من العنف الأسري كبيرة.

د.حنان الأحمدي: ٣٠٠ وظيفة مخصصة للنساء شاغرة في وزارة العدل

من جهتها لاحظت عضو الشورى الدكتور حنان الأحمدي أن التقرير لم يوفر معلومات عن القضايا المتعلقة بالنساء، وخاصة إنشاء أقسام نسائية في مختلف المرافق التابعة للوزارة، وقد مضت خمس سنوات منذ أن صدر قرار بتخصيص (٣٠٠) وظيفة نسائية لوزارة العدل، وكل ما فعلته الوزارة أنها شكلت لجنة لدراسة توظيف النساء في قطاعاتها، ولم توظف امرأة واحدة على ملاكها بانتظار أن تجهز مبانيها.

وبعد أن أشارت إلى أن الوزارة تمكنت من إيجاد أماكن لمكاتب جمعية "مودة" لتقدم خدماتها لآلاف النساء في محاكم الأحوال الشخصية في عدة مناطق، رأت أن وزارة العدل بحاجة لاتخاذ خطوات حاسمة وجادة لتمكين المرأة في مرافقها، ومن الحصول على خدماتها.

وبينت أنه لا توجد وزارة أوكلت مهامها الأساسية للقطاع الخيري كما فعلت وزارة العدل، إلا أن القطاع الخيري ليس بديلا للدولة، فهناك محاذير من التوسع في الاعتماد على الجمعيات الخيرية بشكل كامل في تقديم الاستشارات القانونية، حيث إن هذه المهمة تحتم توفر اشتراطات مهنية يحددها نظام المحاماة.

وقالت " من غير المعلوم كيفية التعامل مع المسئولية القانونية والإدارية في حال المخالفة أو إفشاء الأسرار أو رفض تقديم الخدمة، وهي أمور واردة، كما أن حاجة المرأة في مرفق العدل لا تقتصر على محاكم الأحوال الشخصية، بل ينبغي تمكينها في جميع المحاكم باختلاف اختصاصاتها، وفي كتابات العدل، وجميع مكونات المنظومة العدلية. فالمرأة بحاجة لآليات مؤسسية راسخة لتمكينها داخل المرفق العدلي، والدولة -بفضل الله- لم تقصر، فقد خصصت الوظائف اللازمة لهذا الغرض، وكل المطلوب هو أن تضع وزارة العدل هذا الأمر على قائمة أولوياتها وأن تباشره بجدية، وأن تواكب الاحتياجات التنموية لمجتمع في حال حراك دائم.

د.سامي زيدان يجب الاستفادة من المبالغ المالية الكبيرة الموجودة في البنوك لصالح القطاع العدلي

وتساءل عضو الشورى الدكتور سامي زيدان عن جدوى بقاء المبالغ الكبيرة التي تعود للقطاع العدلي في البنوك لتستفيد منها خصوصاً أن المحاكم لا تستلم رسومًا، أو فوائدًا، أو أرباحًا من هذه المبالغ الكبيرة، مؤكداً أن الدولة والموطنين أولى بذلك من البنوك. وطالب اللجنة بتوصية تدعو إلى أن تحول هذه المبالغ إما لخزينة الدولة، أو إلى صناديق إعانة للمحتاجين للاستفادة منها.

د.فيصل آل فاضل لاحظ أن تقرير الوزارة لم يتطرق إلى القطاع العدلي

من جانبه ساق عضو المجلس الدكتور فيصل آل فاضل عدة ملحوظات حيث لفت النظر في مداخلته إلى أن تقرير وزارة العدل جاء منصبًا على عمل الوزارة الداخلي، والإداري، والمنظومة، ولم يتطرق إلى القطاع العدلي وما يواجهه من تحديات ومعوقات.

كما أشار إلى تأخر صدور اللائحة التنفيذية لنظام التحكيم الصادر عام ١٤٣٣هـ، لاسيما وأن اللائحة التنفيذية مهمة جدًا لتفعيل هذا النظام ليخفف الكثير عن كاهل القضاء. داعياً اللجنة إلى إيجاد توصية لتعجيل إصدار هذه اللائحة المهمة.

وأشاد بما بذلته وزارة العدل من جهود مميزة على مستوى الأنظمة الإجرائية المتعلقة بالاختصاصات وإجراءات المرافعات، لكنه طالب اللجنة بتوصية لإيجاد أنظمة موضوعية تنبثق ولا تتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية.

الشورى يطالب بالتوسع في التخصصات الطبية الدقيقة في مجال طب العيون

جدد مجلس الشورى التأكيد على ضرورة التوسع في برنامج التعاون الطبي المشترك لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون؛ ليشمل أكبر عدد من المستشفيات في المملكة، وتذليل الصعوبات التي تكتنف هذا التوسع.

وطالب المجلس مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لوضع خطة بحثية وطنية متكاملة لدراسة صحة العيون في المملكة، ووصف الوضع الراهن، وتحديد الاحتياجات الفعلية للمجتمع ككل.

جاء ذلك في قرار صدر عن مجلس الشورى خلال جلسته العادية التاسعة والثلاثين التي عقدها يوم الأربعاء ٢٨/٨/١٤٣٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

كما طالب المجلس في قراره المستشفى بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للتوسع في البرامج الأكاديمية والتدريبية في التخصصات الطبية الدقيقة لسد النقص الحاصل في الكوادر الطبية المؤهلة في هذه المجالات.

وكان مجلس الشورى قد استمع إلى وجهة نظر اللجنة الصحية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ تلتها رئيسة اللجنة الدكتورة منى بنت عبدالله آل مشيط، حيث أوضحت اللجنة في ردها على ما طرحه بعض أعضاء المجلس بشأن انخفاض نسبة السعودة في مجال التمريض من الذكور والإناث وضرورة أن يشكل أبناء الوطن النسبة الكبرى منها؛ نظرًا لأهمية التمريض في عمل الفريق الطبي، وكونه من أهم عناصر العملية الصحية، أوضحت اللجنة أن المستشفى تسعى إلى استقطاب المتميزين في مجال عمله لدعم الطاقم الصحي فيه؛ إلا أن المستشفى لا زالت تعاني من صعوبات في استقطاب الكفاءات المميزة والمتخصصة، سواء من أطباء، أو ممرضين، أو فنيين، وكذلك تعاني من تسرب الكفاءات لديه، وذلك لتدني الحوافز المالية مقارنة بالمستشفيات التخصصية في الدول الأخرى، وخاصة بعد تطبيق سلم الرواتب الموحد.

وفيما يتعلق بالكادر التمريضي، أكدت اللجنة على لسان رئيسها الدكتورة منى آل مشيط أن المملكة تحتاج إلى أعداد كبيرة من الممرضين والممرضات لسنوات قادمة؛ نظرًا لقلة الأعداد التي يتم تخريجها سنويًا، وكثرة المنشآت الطبية مشيرة إلى أن المستشفى تبذل جهدًا في هذا المجال، حيث إن توظيف الكادر السعودي في التمريض مفتوح طوال العام حسب أنظمة المستشفى.

ولفتت النظر إلى عدد من القرارات التي أصدرها المجلس لدعم السعودة في المستشفى فيما يتعلق بالكوادر الصحية الوطنية المؤهلة.

أمـا ما يتعلـق بالهيـكل التنـظيمي للمستشفى، وكثرة ارتباط العديد من الإدارات مباشرةً بالمدير العـام التنـفيذي وهو ما قد يكرس نوعًا من البيروقراطية والمركزية في الإدارة، إلى جانب ما طرحه بعض الأعضاء من ملحوظات حول وحدة المراجعة الداخلية وارتباطها بالمدير العام التنفيذي؛ بينت اللجنة أن المستشفى قامت بإعادة النظر في هيكلها التنظيمي الحالي. ورأت ضرورة تعديله بما يحقق العديد مـن الأهـداف الإيجابية نحو تسيير العمل وتوزيع المهام بطريقة تدعم ذلك.لذا، تم تشكيل لجان من المستشفى لدراسة تعديل الهيكل التنظيمـي، وهو ما أثـمر عن صدور هيكل تنظيمي جديد للمستشفى تم اعتماده من اللجنة التنفيذية لمجلس إدارة المدن الطبية والمستشفيات التخصصية، وسيتم تطبيقه قريبًا، وكذلك تزويد المجلس في التقارير القادمة بالهيكل التنظيمي المعتمد.

وأكدت اللجنة الصحية أنها قد لاحظت ذلك من خلال تقارير المستشفى السابقة، وأصدر المجلس قراره (٣٤/٦٩) وتاريخ ١٤٣٧/٧/١٨هـ في (ثانيًا) والذي نص على: "مراجعة الهيكل التنظيمي للمستشفى بما فيه استقلال وحدة المراجعة الداخلية عنه وربطها بوزارة الصحة".

وعن ما ذكر حول مؤشرات الأداء في المستشفى وضرورة إعادة النظر فيها حتى تكون قابلة للتطبيق، وأن ما ورد فيها يعتبر إحصاءات، وليس مؤشرات أداء؛ فقد أوضحت اللجنة على لسان رئيسها أن المستشفى تسعى إلى تطوير مؤشرات الأداء له حتى يتم التعرف عن قرب على مدى الإنجازات المتحققة في كل مؤشر في مجالات المستشفى المختلفة وقد تم مؤخرًا اعتماد (٤٦) مؤشر أداء للمستشفى.

وفيما يتعلق بتطوير قسم الطوارئ والإسعاف في المستشفى ليتمكن من استيعاب وعلاج الحالات الطارئة؛ أوضحت اللجنة أن القسم شهد توسعة كبيرة مؤخرًا حيث وصل عدد الغرف إلى (١١) غرفة، وهذه الغرف كافية حاليًا لاستيـعاب المرضى، وعنـد الحاجة ستتم زيادة عدد الغرف، كما تم استكمال تجهيز منـاطق فحـص إضافية تسمح بفحص (١٣) مريضًا في وقت واحد، وهذا يجعل قسم الطوارئ من أكبر أقسام الطوارئ المتخصصة في طب العيون في الشرق الأوسط.

وبشأن ما لاحظه عدد من أعـضاء المجلس بأن تقرير المستشفى لم يشر إلى جهود المستشفى في جانب التوعـية والتثقيف، وعدوها إشكالية تحتاج إلى معالجة. بينت اللجنة أن المستشفى تقوم بجهود كبرى في مجال التوعية والتثقيف الصحي، وقد صدر عن المجلس فيما يتعلق بالتوعية الصحية القرار رقم (١٩/٣٠) وتاريخ ١٤٣٦/٥/١٢هـ حـيث نص في ثـالثًا على: «تكثيف حملات التوعية الصحية بأمـراض العيـون الشائعـة، والتعريف بأسبابها والتركيز على أضرار استخدام العدسات اللاصقة التجميلية والتجارية».

وأفادت اللجنة بخصوص مـدى الاسـتفادة التي حـصلت من اتفـاقية التعـاون الطـبي مـع جـامعـة جـون هـوبكـنز الطـبية. أن المستشـفى تعمل بجهد متواصل للارتقـاء بخدماته الطبية، ونوعية أبحاثه، ومخرجاته العلمية المؤهلة عن طريق تحقيـق الشراكة العلمية مع جامعة جون هوبكنز الطبية، تحقيقًا للأهداف الاسـتراتيجية للمستشفى، مما يسهم في تبادل الخبرات واكتساب المـهارات. وقد تحققـت العـديد من الإيجـابيات جراء هذه الاتفاقية، وخاصةً فيما يتعلق بالتدريب حيث تم إيفاد عدد من الأطباء للعمل بالمستشفى للمساهمة مع زملائهم أطباء المستشفى في علاج المرضى والتدريب والأبحاث. لافتة النظر إلى أن المجلس قد أولى هذ الموضوع أهميةً بالغة وأصدر قراره رقم (١١/١٨) وتاريخ ١٤٣٥/٤/١٠هـ حيث نص في ثالثًا على : "متابعة بنود الاتفـاقية مع جامعة جون هوبكنز، وتقييم مخرجاتها، والمكتسبات المتحققة منها وتضمين ذلك في التقارير السنوية القادمة".

الشورى يطالب بإيجاد نظام نقل فعال يرتبط بمشروعات الإسكان

د. سعدون بن سعد السعدون
رئيس لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

طالب مجلس الشورى وزارة النقل بتضمين تقاريرها السنوية القادمة، ما أنجزته من مبادرات لبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، وربطها بما تحققه من الأهداف الإستراتيجية لرؤية المملكة ٢٠٣٠ كما طالبها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإنشاء نظام نقل فعال يربط مشروعات وزارة الإسكان بجميع أنماط النقل مع المناطق الحضرية القريبة منها.

جاء ذلك في القرار الذي أصدره مجلس الشورى في جلسته العادية الثامنة والثلاثين التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٨/٨/٢٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وأكد المجلس في قراره ضرورة أن تنسق وزارة النقل مع الجهات ذات العلاقة لتطوير الطرق الذكية لتشمل الإرشادات والخدمات الإلكترونية.

وكان المجلس قد استمع خلال الجلسة إلى وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة النقل للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ. تلاها رئيس اللجنة الدكتور سعدون بن سعد السعدون.

وبينت اللجنة في وجهة نظرها أنها تتفق مع وجهات نظر بعض أعضاء المجلس بشأن ضرورة الإسراع في تطوير أنظمة وزارة النقل، خاصة بعد ضم الخطوط الحديدية والنقل البحري والنقل البري - ما عدا الطرق- لهيئة النقل العام، مما يستدعي مراجعة الهيكلة الإدارية والنظامية لوزارة النقل.

وأشارت اللجنة على لسان رئيسها إلى أن من بين مبادرات التحول الوطني إعداد استراتيجية متكاملة لكافة قطاعات النقل وتحديث الاستراتيجية الوطنية للنقل، مؤكدة أنها بصدد مناقشة مشروع مقترح لنظام النقل وفق المادة (٢٣).

وأفادت اللجنة أن هيئة النقل العام هي المسؤولة الآن عن نشاط الأجرة العامة وتطبيقاتها الإلكترونية، وهي التي تعمل على تحديث اللائحة وما يخص شركات توجيه المركبات والتنسيق مع الإدارة العامة للمرور.

ورأت أهمية تطبيق معايير سلامة الطرق وهذه من مسؤولية وزارة النقل، أما تطبيق الأنظمة المرورية، فهو مسؤولية إدارة المرور. كما أفادت اللجنة بأن الحوادث المرورية تعود لثلاثة أسباب: المركبة، والسائق والطريق.

وأكدت اللجنة أن توصيتها الأولى تهدف إلى متابعة ما تحققه الوزارة من مبادرات برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، وأهداف الرؤية ٢٠٣٠. فيما هدفت التوصية الثانية إلى دعم مشروعات الإسكان، حيث إن أنماط النقل المختلفة وشبكاتها تلعب دورًا مهمًّا في حلول مشاكل الإسكان في المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.

وشددت اللجنة على أهمية تنفيذ مشروعات الطرق بجودة عالية، ومواصفات خاصة بشكل كامل، وعدم تجزئتها، ودراسة الصعوبات والعوائق قبل التنفيذ.

وفيما يتعلق بتكاليف تنفيذ المشروعات التي ذكرت في التقرير.فقد أوضحت اللجنة أنه لا يمكن مقارنتها بتكلفة الدراسات؛ لأنها تشمل الجسور والأنفاق والعبَّارات التي لا يمكن قياسها.

الشورى يقر ١١ خطوة لمكافحة وباء سوسة النخيل الحمراء

وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment, Water & Agriculture

وضع مجلس الشورى برنامجاً متكاملاً لمكافحة سوسة النخيل الحمراء، اشتمل على إحدى عشرة خطوة للقضاء على هذا الخطر الذي يتهدد أهم المحصولات الزراعية التي تشتهر بها المملكة.

جاء ذلك في القرار الذي أصدره المجلس في جلسته العادية الثامنة والثلاثين التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٨/٨/٢٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة البيئة والمياه والزراعة "وزارة الزراعة سابقاً" للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ تلاها رئيس اللجنة معالي المهندس عباس بن أحمد هادي.

وطالب المجلس في قراره وزارة البيئة والمياه والزراعة بتطبيق برنامج الإدارة المتكاملة لمكافحة سوسة النخيل الحمراء، من خلال استبدال وسائل الري الحديثة التي تعمل على تقليل الإصابة بسوسة النخيل بدلاً من طريقة الري بالغمر. وتطوير وسائل الاكتشاف المبكر للإصابة. واستخدام المصائد الفرمونية للسوسة والمصائد الضوئية للحشرات الأخرى. وحماية النخلة من الإصابة بالسوسة بعد فصل الفسائل وإزالة الرواكيب. ووضع خطة لاستخدام المكافحة الكيميائية والحيوية والفيزيائية للسوسة. وإعداد برامج تدريبية للمرشدين الزراعيين والفنيين وعمالة المزرعة لتطبيق بنود هذا البرنامج. وتطبيق قوانين الحجر الزراعي الداخلي بين مناطق المملكة بكل صرامة. إلى جانب التعاون مع مراكز الأبحاث في الجامعات ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية؛ لإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بمكافحة السوسة. وإيجاد قاعدة معلومات تشمل كل ما يتعلق بحياة الحشرة وطرائق المكافحة. ونشر الوعي عن طريق وسائل الإعلام لإيضاح خطورة هذه الآفة وأهمية تطبيق الطرائق السليمة للمكافحة. والتقويم الدوري للتأكد من فعالية تطبيق البرنامج.

وشدد المجلس على ضرورة التزام الوزارة بتفعيل الأمر السامي رقم ٣٧٥/م ب وتأريخ ١٤٢٩/٧/١٢هـ المتعلق بمبادرة الملك عبد الله – رحمه الله – للاستثمار الزراعي في الخارج. وتفعيل اختصاصها المنصوص عليه في قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٢) وتاريخ ١٤٢٦/٦/١٩هـ والقاضي بوضع آليات لدعم الجمعيات التعاونية العاملة في المجال الزراعي والسمكي والإجراءات المتصلة بها.

كما طالب الوزارة بإيجاد برنامج؛ متكامل لضمان الاستخدام الآمن للمبيدات في الإنتاج الزراعي. وبسرعة إرشاد المزارعين للتحول من زراعة الأعلاف إلى زراعة محاصيل تعتمد على الري بالتنقيط مع التركيز على الميزة النسبية لكل منطقة. وتنظيم الواحات الزراعية الطبيعية في المملكة وتحديد دور الجهات ذات العلاقة بما يكفل الحفاظ عليها وتطويرها وحمايتها من التعديات.

ودعا الوزارة إلى المحافظة على البيئة من خلال مراجعة الإجراءات الفنية في مزارع الدواجن عند حرقها مخلفات تلك المزارع، إذ أن هناك شكوى من العديد من المواطنين بسبب انبعاث روائح كريهة جدًا من هذه المزارع وتصل إلى العديد من الكيلومترات، فلا بد من وضع مواصفات فنية كافية لمنع هذا التلوث وتأكيد الرقابة عليها.

الدكتور محمد الجرباء لـ « الشورى » :

نحن في حاجة لتحديد المفاهيم والمسميات القانونية لنواكب الحراك والتطور السريع مع رؤية المملكة ٢٠٣٠

حوار- منصور العساف

أكد عضو مجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالعزيز الجرباء أهمية تطوير آلية دراسة مشروعات الأنظمة وإرساء مبادئ شرعية وقانونية تكون واضحة وتحد من أوجه التباين في الأنظمة السعودية.

كما أكد أهمية عناية السلطة التشريعية بهذا الجانب المهم من خلال التنسيق بين كل من مجلس الشورى ومجلس الوزراء للاتفاق على منهجية واضحة تحدد الإطار العام لمشروعات الأنظمة.

جاء ذلك في لقاء خاص مع مجلة «الشورى» أشار فيه إلى مواقف لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله - مع عائلة الجرباء لموقف لجدهم مع الإمام عبدالرحمن الفيصل قبل أكثر من مائة عام كما تحدث عن مراحل حياته العامة والعملية، ومشوار عمله في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، واستعاد ذكرياته إبان دراسته مرحلة الماجستير في الولايات المتحدة، ومرحلة الدكتوراه في بريطانيا. وإلى تفاصيل الحوار..

س - في بداية هذا اللقاء نود أن تحدثنا عن مرحلة الطفولة والبدايات ؟

ج - بداية أود أن أوجه شكري لهيئة تحرير مجلة الشورى على هذه الاستضافة الكريمة، وللحديث عن الطفولة تعود بي الذاكرة إلى محافظة ثادق والمحمل التي تبعد عن مدينة الرياض ما يقارب ١٢٠ كم شمالاً؛

وهي واحة زراعية ويكثر فيها النخيل والآبار، حيث قدر الله سبحانه أن يكون مولدي هناك من أسرة يعود نسبها إلى الجرباء آل عيسى البدارين الدواسر، وكان ذلك عام ١٣٨٥ هـ، وقد حظيت بحمد الله برعاية كريمة من والدين كريمين – رحم الله الوالد رحمة واسعة، وحفظ الله الوالدة وأمدها بالصحة والعافية–، كانت ثادق في تلك الحقبة تعرف ما يسمى بالنخيل أي ان كل أسرة لها نخل معين ومعروف، فكان نخل آل الجرباء في ثادق من النخيل المعروفة إذ كان جدي – رحمه الله – حمد بن ناصر الجرباء أمير ثادق والمحمل مدة طويلة من الزمن، وقد كان رحمه الله من رجالات الملك عبدالعزيز المخلصين، ولعلي فيما بعد أشير إلى هذه الجزئية حيث هناك مواقف لا تنسى حول ذلك سأذكرها لاحقًا بمشيئة الله.

لم أمكث في ثادق طويلاً فبعد أن بلغت من العمر سنتين انتقلت الأسرة إلى مدينة الرياض، ولم تنقطع ذكريات الطفولة عن ثادق؛ إذ كنا نذهب في الصيف هناك بما يعرف ((بالمقيض)) حيث وقت الرطب وحلاوة مذاقه مع القهوة العربية، وكنا أطفالاً نلعب مع أقراننا في محيط النخل، حيث النخل والظل والشجر والماء العذب، ثم في المساء حيث نستمع لقصص كبار السن والتي لا تخلو من معاني الكرم والوفاء والشجاعة والطرفة وغير ذلك.

في الرياض عشت طفولةً جميلةً أيضاً مع أصدقاء أعزاء، وكان الحي بمثابة المنزل الكبير الجار يعرف جاره ويعرف أبناءه، والجميع يهتم بشأن الحي ومن يدخل فيه ومن ويخرج منه.

كنت آنذاك شغوفاً بلعب كرة القدم فهي رياضة جميلة، وما زلت أهواها، بخلاف الألعاب الإلكترونية التي لا تشجع على الرياضة والحركة والنشاط ، وكان والدي – رحمه الله وحفظ الله والدتي – حريصين على العلم والتعلم، فأخوتي الذين هم أكبر مني سناً يدرسون في مراحل التعليم المختلفة، وكان ذلك حافزًا لي لطلب العلم ومحبته.

درست الابتدائية في مدرسة معن بن زائدة الابتدائية، ومن الذاكرة التي ما زالت احتفظ بها هو المربي الفاضل مدير المدرسة الأستاذ الشيخ عبدالله النفيسة – حفظه الله– وما زلت أتواصل معه تقديراً ومحبة له.

ثم المرحلة المتوسطة في متوسطة قباء وأذكر هنا الأستاذ الفاضل إبراهيم التركي، ثم في الثانوية العليا وأذكر الأستاذ محمد الفايز، وحصلت على الترتيب الأول على المدرسة آنذاك، وكانت أيام المرحلة الثانوية أيامًا سعيدة ومعلمين أوفياء وزملاء اعزاء .

والتفاصيل في مثل هذه المرحلة من عمر الإنسان كثيرة؛ لكن لا يسع المقام لسردها.

س– وماذا عن الدراسة الجامعية؟

جـ – في بداية اختيار التخصص الأكاديمي في الجامعة لم يكن لدي حيرة في الاختيار رغم أن المدرسة والمنهج لم تقدم لنا كثيراً في كيفية الاختيار، إلا أنه كان امامي تخصصان، إما دراسة الفقه، أو القانون؛ إذ أن كلاهما يكمل الآخر، فاخترت تخصص الأنظمة (القانون) في كلية العلوم الإدارية آنذاك بجامعة الملك سعود.

ومن هنا إن أمكن أن تقول بدأت مرحلة الشباب؛ وقد كان على طالب كلية العلوم الإدارية أن يدرس مبادئ جميع التخصصات التي تدرس في الكلية من محاسبة، اقتصاد، أساليب كمية وإحصاء، علوم سياسية، إدارة عامة، إدارة أعمال ثم يكمل في تخصصه الأصلي.

وكانت هذه المواد تمثل صعوبة، فقد كنا نقول ما دخل دراسة القانون بالأساليب الكمية والمحاسبة والاقتصاد والسياسة والادارة العامة وادارة الاعمال وهكذا. ولكن بعد أن تخرجنا ومارسنا الحياة العملية حمدنا الله أننا قد درسنا تلك المعارف والعلوم، فقد استفد منها كثيرا ، عموماً الآن فيما يبدو الكلية أصبحت بمسمى كلية الحقوق والعلوم السياسية، ولم يعد يدرس طلاب القانون تلك المعارف المهمة.

بعد التخرج وقد حصلت على الترتيب الأول على دفعة خريجي القانون عام ١٤٠٦/١٤٠٧هـ رشحت معيداً في قسم القانون بالكلية، وكان رئيس القسم آنذاك معالي استاذنا الدكتور محمد بن عبدالله الجبر – رحمه الله–.

كان معالي أستاذنا الدكتور مطلب بن عبدالله النفيسة وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء سابقاً يدرسنا مادة نظام مجلس الوزراء (نظام مجلس الوزراء) وكان آنذاك رئيسا لهيئة الخبراء في مجلس الوزراء.

وقدمت على هيئة الخبراء بمجلس الوزراء فقبلت، فاحترت هل أكمل الإعادة في قسم القانون؟ أم أبدأ باحثاً قانونياً في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

واستشرت والدي –رحمه الله– فأشار عليّ أن التحق بالعمل في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء فكان ذلك في عام ١٤٠٧هـ.

مع مشورة والدي – رحمه الله – كان رئيس هيئة الخبراء بمجلس الوزراء آنذاك – كما قلت – هو معالي الدكتور مطلب النفيسة، فكنت حريصاً على ملازمته والتعلم على يديه، فشرفت بذلك ما يقارب العشر السنوات، وكان معاليه يرأس الهيئة العامة للمستشارين بالهيئة من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية عشر يومياً.، زكنت حريصا على حضورها معه .

فأرسى معاليه مفهوم العمل الجماعي والحوار وتبادل الرأي، وكيف تدرس المعاملات، وكيف تصنع مشروعات الأنظمة واللوائح، والمتأمل يرى جودة العمل القانوني في تلك الحقبة الزمنية عند معالي الدكتور مطلب حفظه الله.

س- ماذا عن الغربة والدراسات العليا هل لك أن تحدثنا عن ذلك ؟.

ج - في بداية عام ١٩٩٠م تقريباً ابتعثت إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث حصلت على قبول لدرجة الماجستير في القانون (LLM) في كلية واشنطن للقانون في الجامعة الأمريكية في واشنطن د. س.

وبالكاد حصلت على ذلك القبول إذ كان القبول في القانون ليس بالشيء السهل آنذاك.

كانت ترافقني زوجتي وابنتي مشاعل وابني مشعل، وكانت البداية بطبيعة الحال صعبة، مجتمع جديد ولغة جديدة، ولكن بحمد الله تيسرت الأمور مع تسجيل الشكر والتقدير لزوجتي الغالية على وقوفها معي وصبرها على مشاق السفر والغربة.

كانت تجربة الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية جميلة رغم صعوبة البدايات، فقد كنا نسكن في فرجينيا والجامعة في واشنطن د.س، أي أن الطريق يأخذ مني ٤٥ دقيقة يومياً ذهاباً، والذي أعلم أن ملايين السيارات كانت تدخل واشنطن يومياً، ولكن لم يكن ذلك ملحوظاً حيث النظام والانتظام، ولم يكن المشوار يأخذ منا جهداً بخلاف واقعنا الذي يحتاج إلى وعي مجتمعي في المرور وزحمة السير، علاوة على تطوير إدارة المرور لتقوم بتنظيم السير بكفاءة واقتدار.

وعن سؤالك في الغربة وإن كانت مثل هذه الدول المتقدمة لا تشعرك بالغربة لتوفر الخدمات وتكامل البيئة التحتية والمستشفيات، إلا أنه في ذلك الوقت لم تكن وسائل التواصل متاحة، مثل ما هي عليه الآن، فلا يوجد أنترنت ولا جوال ولا واتس آب، كان بيننا وأهلنا الهاتف المنزلي الثابت أو الرسائل.

وعندما ترد إلى كلمة الغربة أتذكر الآن وأنا في خضم الدراسة وزحمة الوقت عند ما أرفع سماعة الهاتف لأتصل بالوالدين ذلك الخوف الخفي ما قبل سماع صوتهم والاطمئنان عليهم، هكذا الحياة سريعة ،،، والله المستعان.

تعلمت في الولايات المتحدة الأمريكية أن احترام النظام يمكن؛ وأن التطور ممكن؛ وأن الحضارة تسير بين الأمم، رأينا فيهم الجد في العمل والاتقان ، وقد تعلمنا ذلك في سيرة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم؛ ولكننا بحاجة أن نتبع العلم والعمل .

لقد كانت فرصة للارتقاء بالذات، وفرصة للأسرة في التعلم والرؤية، والحمد لله على ما يسر عام ١٩٩٣م عدنا إلى الرياض بعد ان استفدنا الكثير والكثير ، وعدت إلى عملي في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، وانعكس ما تعلمته على جودة العمل والرقي به مع وجود الرؤية المستقبلية للنهوض بالعمل التشريعي في المملكة.

رسالة دكتوراه حُكِّمَتْ في جامعة القاهرة وعثرت عليها في مكتبه القانون في جامعة ويلز

بعد ما يقارب الست سنوات أي ١٩٩٩م حصلت على قبول لدراسة الدكتوراه (ph.D) من جامعة ويلز في مدينة ابرستوث ، فحزمنا حقائب السفر، ثم سافرت بمفردي لتأمين السكن وما يلزم ، ثم بعد ثلاثة أشهر تقريباً أحضرت العائلة.

ومدينة أبرستوث في غرب مقاطعة ويلز على المحيط تعد من أجمل المدن البريطانية ومنتجعاً صيفياً لهم، إلا أنها صغيرة وتبعد عن لندن خمس ساعات، فأصبحت رحلتنا إليها كأننا مسافرون إلى الولايات المتحدة، إذن أن من الرياض إلى لندن (٦) ساعات ثم من مطار هيثرو إلى أبرستوث (٥) ساعات، وأذكر من الصعوبات التي واجهتنا أنني لم أجد منزلاً لقله المعروض٠، ولذلك انتظرت شهرين، وأشير عليَّ بأن هنا قرية صغيرة مجاورة يمكن السكن فيها، وعرضت ذلك على المشرف Mr. Andrew Campbell ، إلا أنه رفض وبشدة وقال أريدك حولي وأراك في مكتبة القانون يومياً. ” I want you around me . and I want to see you every day the law library “ فاحترت بين الأمرين، وبعد البحث والسؤال لجميع المكاتب العقارية في تلك البلدة، يسر الله لي سكناً مناسباً وفي أجمل الأحياء.

الحياة في بريطانيا بعد تجربتها في أمريكا مختلفة نوعاً ما، هناك نظام مختلف له أسسه ومنهجيته، فمن البداية يجد الإنسان نوعاً من الصعوبة، ثم ما يلبث أن يكتشف أن التجربة البريطانية أعمق وأدق وأحكم من الحياة الأمريكية، فمثلاً النظام الصحي ومنهجية البحث أسهل من الطريقة الأمريكية والذي يلفت النظر أنني سمعت أن (٨٠٪) من نسبة الطلاب الأجانب في بريطانيا هم من أمريكا.

كانت تجربة ثرية لي ولزوجتي ولأطفالي الذين أصبحوا ثلاثة، حيث جاءت ابنتي عهد ، كان في خلف المنزل حديقة عامة كبيرة يجتمع فيها أطفال الحي ومعهم أطفالي فكانت فرصة لهم في تعلم اللغة الإنجليزية، علاوة على الذهاب إلى مدرسة (Plasegreg School).

من الأشياء التي لا تزال في الذاكرة ونحن نتحدث في هذا اللقاء عن التجربة في بريطانيا أمرين :

الأول : يتعلق بأهمية المكتبات والمعلومات ومصادر البحث العلمي لأنها عدة الباحث... مرّ علي اسم رسالة دكتوراه في التحكيم مقدمة في جامعة القاهرة لاحد الباحثين، فتواصلت مع عدد ممن يزور جامعة القاهرة للحصول على نسخة من هذه الرسالة لمعرفة ما فيها، وحاولت مراراً مع عدد من الأصدقاء والزملاء ممن زاروا القاهرة العثور على تلك الرسالة ولكن لم يتحقق لي ذلك، فقدمت طلبًا بذلك من مكتبه القانون في جامعة ويلز، وخلال عدة أيام وإذا بالرسالة بين يدي وبنسختها العربية، فأدركت كم نحن بحاجة في الأمة العربية إلى تنظيم المعلومات ومصادرها..!!

من المواقف التي أثرت فيَّ خلال دراستي في بريطانيا وأيضاً في أمريكا هي أخلاقيات المهنة (Code of Ethics)، فحينما تم تحديد مناقشة رسالتي للدكتوراه وكان كما يعلم الجميع أن النظام في بريطانيا بعد مناقشة الرسالة إما قبول الدكتوراه أو تعديلها أو قبولها ماجستير أو تعديلها أو الرفض .... ولذلك قبيل مناقشة الدكتوراه يكون هناك نوع من التوتر لأن ذلك يتعلق بجهد أربع سنوات ، فقد طلب مني المشرف Mr. Andrew Campbell أن التقيه عند الساعة ١٠ صباحاً وكانت المناقشة الساعة ١٢ ظهراً وكان قصدة من هذه اللقاء إزالة التوتر إذا كان موجودًا لدي.

والحقيقة من يعد رسالته بنفسة ويعلم محتواها يمكنه الإجابة على التساؤلات التي قد ترد. عند لقائي بالمشرف سألته عن ماذا يقول المشرف الداخلي عن المشرف الخارجي إذ أن القول الفصل للمشرف الخارجي، وكنت أتوقع أن المشرف الداخلي زميلاً لمشرفي وفي نفس القسم وبالتالي يمكن أن يخبره عن رأي المشرف الخارجي عن الرسالة ؟!

إلا أنني تفاجأت برد المشرف إذ قال لي: لا يمكن أن أسأل المشرف الداخلي مثل هذه السؤال فهذا لا يتفق مع أخلاقيات المهنة (Code of Ethics) ، فتعلمت معنى آخر يعيشه أولئك القوم وسراً من أسرار الحضارة التي تقوم عليها الأمم أخلاقيات المهنة، وهذا ما يدعوني إلى القول: إننا في دول العالم النامي بحاجة إلى تنمية مفهوم أخلاقيات المهنة سواءَ في الوزارات أو الجامعات أو الهيئات أو البحث العلمي ، ورسائل الماجستير والدكتوراه وفي جميع مناحي الحياة.

نحن بحاجة إلى تقويم أخلاقيات المهنة، من يتولى مسؤولية وزارية أو رئاسة جهة، يجب أن يضع أخلاقيات المهنة في تعاملاته مع متطلبات ومسؤوليات هذه الجهاز، مع ان هذه الامور نص عليها الإسلام في شريعته وعقيدته واكد على اهمية العمل به، لا لمجرد العلم فقط ؟!.

س/ بعد أن حدثتنا عن الطفولة والشباب ثم الغربة والدراسات العليا، حدثنا عن جوانب من الخبرة العملية أو السيرة العملية؟

ج/ بعد حصولي على درجة الدكتوراه عدت إلى العمل في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء وازدادت المسؤوليات في الواقع، فعلاوة على العمل الأساسي كنت عضوًا في لجنة صياغة المراسيم الملكية وقرارات مجلس الوزراء، و عضوًا في لجنة إدارة هيئة الخبراء ونائب رئيس لجنة الشؤون الدستورية والإدارية، ومستشارًا قانونيًا غير متفرغ في الديوان الملكي وعدد من الجهات الأخرى منها مجلس الشورى آنذاك، الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ، لجنة النظر في مخالفات نظام الاستثمار الأجنبي، وغير ذلك كثير مكاتب فرصة للإحاطة بأعمال مجلس الوزراء والوزارات والأنظمة واللوائح، فكانت تجربة ثرية جداً..

علاوة على تعاوني مع جامعة الملك سعود قسم القانون حيث أُدَرِسُ مادة القانون الدستوري وغيره، وكانت فرصة تكمن في التواصل مع الطلاب.

ايضا تم تكليفي في عضوية فريق العمل لدراسة المجالس العليا في الدولة في اللجنة العليا للتنظيم الإداري .

ومن المحطات الجميلة والمفيدة في حياتي هي العمل في معيّة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان حفظه الله إبان توليه إمارة منطقة الرياض، حيث كلفت بالعمل مستشاراً في إمارة الرياض، وعملت في معيّة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع لمدة ست سنوات في أمارة الرياض، ثم في المكتب الخاص في ديوان ولي العهد، وكانت تجربة ثرية، فمن يسمع عن سيرة الملك سلمان بن عبدالعزيز وإنجازاته وأخباره وطريقته في إدارة الأمارة والتعامل مع الناس يرى عجباً في التميز وبذل الجهد واحرام الوقت.

وأذكر من المواقف لخادم الحرمين الشريفين التي تدل على أدب العظماء، أنني ذات مرة خرجت من أمارة الرياض بعد نهاية الدوام عند الساعة الثالثة ظهراً، وأنا في طريق العودة إلى المنزل وإذا بهاتفي الجوال يرن، وأتفاجأ بخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - كان أميراً لمنطقة الرياض آنذاك - يتصل وهو ما زال في المكتب ويسألني عن معاملة قانونية دقيقة، ثم بكل أدب العظماء يقول لي أخي محمد أنا اختلف مع رأيك في هذه المعاملة، فاقترحت على مقامه الكريم سؤال جهة مختصة للتأكد من سلامة الإجراء فأيَّد ذلك. هذا الملك القدوة الذي تتعلم منه احترام الرأي وحسن التعامل وبعد النظر.

ولا يفوتني الحديث عن سمو الأمير الكريم محمد بن سلمان ولي العهد حيث عملت مع سموه ما يقارب ست سنوات متواصلة في أمارة الرياض ومجلس إدارة مدارس الرياض، ثم في المكتب الخاص ثم في ديوان ولي العهد فلم أجد من سموه إلا كريم الخلق وحسن التعامل وبذل الجهد والعطاء للوطن والعمل الدؤوب في رقي الوطن وتطوره.

نظام الخدمة المدنية يحتاج إلى تطوير جذري لمواكبة المرحلة

ثم بعد ذلك كلفت بالعمل في الأمانة العامة لمجلس الوزراء مستشاراً ومشرفاً عاماً على أعمال اللجنة العامة لمجلس الوزراء، وكانت اللجنة العامة آنذاك برئاسة معالي الدكتور عبدالعزيز الخويطر - رحمه الله - وعضوية معالي الدكتور مطلب النفيسة ومعالي الدكتور مساعد العيبان ومعالي وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف ومعالي وزير التخطيط الدكتور محمد الجاسر ومعالي وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق الربيعة، ومعالي وزير الخدمة المدنية الدكتور عبدالرحمن البراك، ومعالي وزير الاتصالات، ومعالي وزير الدولة عضو مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى، فكانت تعرض المعاملات وتدرس ويتخذ فيها القرارات بعد تبادل وجهات النظر والتأمل فيما يحقق المصلحة العامة.

ثم أعيد تشكيل اللجنة العامة لمجلس الوزراء وأصبحت مكونة من ثلاثة وزراء. وأرى في هذه الصدد ومن تجربة عملية أن لا تقل اللجنة العامة لمجلس الوزراء عن خمسة أعضاء.

لقد كانت تجربة ثرية فالعمل بمعية هؤلاء الأساتذة الكبار مكسب وخبرة علمية وعملية.

ثم صدر الأمر الملكي الكريم بتعييني عضوًا في مجلس الشورى وأسأل الله سبحانه التوفيق والسداد أينما نكون.

س/ قبل أن ندخل في الحديث عن الشورى وتجربته، كأنك أشرت في حديثك عن مراحل الطفولة ونخل الجرباء في ثادق عن قصة عند حديثك عن جدك حمد بن ناصر الجرباء أمير ثادق والمحمل مع الملك عبدالعزيز رحمه الله , هلا أخبرتنا عنها .

ج/ نعم هذه القصة التي سأذكرها تؤكد ما ذكرته للتو عن تميز خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله، ففي تاريخ ١٤٣١/١/٢٣هـ ورد إلينا اتصال من أمارة منطقة الرياض مفاده أن سمو الأمير سلمان بن عبدالعزيز يريد مقابلة أحفاد حمد بن ناصر الجرباء أمير ثادق والمحمل!! ولم نكن نعرف ما الهدف من اللقاء أو مناسبته، فذهب مجموعة من أفراد الأسرة وكنت منهم فتم لقاء سموه الكريم يوم الاثنين الموافق ١٤٣١/١/٢٥هـ. وقد حضر هذا اللقاء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - كان حينها مستشاراً لسمو أمير المنطقة-، ثم تشرف ممثلو أسرة الجرباء البدارين الدواسر من أهل ثادق بالسلام على خادم

الحرمين الشريفين، ثم أوضح مقامه الكريم أن الغرض من اللقاء هو شكر أسرة الجرباء وأحفاد حمد بن ناصر الجرباء على وثيقة عمرها أكثر من مائة عام كتبت في ١٣٣١هـ.

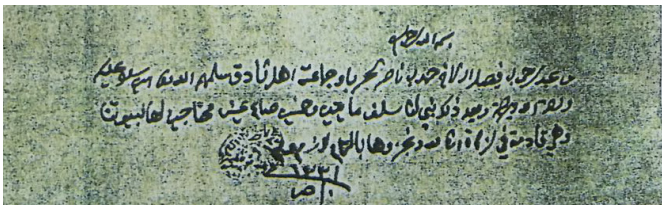

جاء فيها «بسم الله الرحمن الرحيم من عبدالرحمن بن فيصل إلى الأخ حمد بن ناصر الجرباء وجماعته أهل ثادق سلمهم الله.. سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ذلك نبي سلف مائتين وخمسين صاع عيش محتاجين لها لبيوتنا وهي قادمة في الزكاة ونجزوها بالتمام ١٠ صفر ١٣٣١هـ»

موقف وفاء من الملك سلمان لأحفاد حمد الجرباء

وفي هذا الموقف تجلى الوفاء بأروع صورة نعم موقف وفاء من ملك الوفاء، وليس بمستغرب فمواقف الملك سلمان التاريخية والإنسانية وغيرها كثيرة لا تحصى، وقد كتبت وقتها مقالا في جريدة الرياض بعنوان (سلمان الوفاء ووثيقة المئة عام) في العدد رقم ١٥١٩٦ وتاريخ ١٤٣١/٢/١٦هـ وأشرت فيه إلى الرد على تلك الأصوات المبحوحة التي لن تهز شجرة الوطن الشامخة التي تضرب بجذورها في أرض الوطن.

س- فعلاً سعادة الدكتور محمد الجرباء موقف وفاء يُشكر عليه خادم الحرمين الشريفين حفظه الله؛ ولعلنا في هذا اللقاء نعود إلى حديثنا عن التجربة الشورية، كونك أحد أعضاء المجلس المتخصصين في القانون, كيف ننمي الثقافة البرلمانية في مدارس التعليم العام؟.

جـ- الحقيقة هذا السؤال كبير، إذ لابد أن نعود المجتمع على ثقافة الحوار وكيفية تبادل وجهات النظر وكيفية تلمس المصلحة العامة. لا بد أن تحرر من مناهجنا سواء في مدارس الإعداد العام أو جامعاتنا من أحادية الرأي، وأن نلتزم بمنهج السلف الصالح الذين كانوا يختلفون في الرأي ويحترمون بعضهم بعضاً، بل ترى فيهم إذا أورد رأي مخالف يورد أدلته وكأنه يؤيده.

وبالمناسبة عن هذا السؤال أذكر أننا في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء كلفت بدراسة مشروع نظام التعليم العام، وكان من ضمن الأمور التي حرصت على ادراجها في المشروع إيجاد مجلس للطلاب في كل مدرسة ليكون صوت الطالب مسموعاً ويبين ما يهم المدرسة وملاحظتهم على هيئة التعليم ومقترحاتهم، وحددت آلية في كيفية الاستفادة من المقترحات المقدمة من هذه المجالس، لعل فيها شيئاً مما أشرت إليه في سؤالك.

يجب أن نربي النشء على ثقافة الحوار

س/ د. محمد الجرباء هل حل الإعلام محل البرلمان لا سيما في الدور الرقابي؟

جـ/ الإعلام وهو السلطة الرابعة وله دور كبير، وتأكد دوره أكثر مع وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، ولكن لا يمكن أن يحل دور الإعلام محل البرلمان سواء في الدور الرقابي أو التشريعي؛ وهذا يؤكد دور وأهمية الدور الرقابي للبرلمانات في المحافظة على المال العام .

س- هل ترى أن من مهام المجلس ضرورة التثقيف بلوائحه وأنظمته ؟

جـ- لا شك أن كل دورة جديدة يتم اختيار نخبة من ذوي التخصصات المختلفة سواء في الطب أو الهندسة أو الإدارة أو الفيزياء أو القانون وغير ذلك، فأصحاب التخصصات باستثناء تخصص القانون وإن كانوا أساتذة في تخصصاتهم إلا أن التجربة الشورية جديدة عليهم.

فهم بحاجة إلى معرفة الأسس الدستورية والمعلومات الضرورية سواء نظام مجلس الشورى ولوائحه، أو النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الوزراء والأنظمة ذات العلاقة، لأن العمل التشريعي من صميم عمل مجلس الشورى وإحاطة الأعضاء بذلك مهم.

كما الاخرين في المجتمع بحاجة لأن يقوم المجلس بإيضاح الصورة الإعلامية لنظامه ولوائحه حتى يُدرك مهام وصلاحيات المجلس ودورة التشريعي.

س- هل يمثل عضو المجلس صوت المواطن تحت القبة ؟

جـ- كل عمل المجلس إنما هو صوت المواطن وتحقيق مصلحة المواطن وما تراه من مناقشات وتباين في وجهات النظر تحت القبة، إنما يتلمس الجميع مصلحة الوطن والمواطن.

إلا أن هناك جوانب إعلامية أو إجرائية تحتاج إلى تطوير وتفعيل في هذا الجانب، ولعل الجهات المختصة في مجلس الشورى تُولي هذا مزيدًا من الاهتمام.

عملت مع نخبة من رجالات الدولة

س- كيف ترى تعامل المجلس في المستقبل مع ثالوث المطالب الصحة، الإسكان، البطالة؟

ج- الحقيقة هذه الملفات الثلاثة مهمة جداً والمجلس يولي هذه الموضوعات اهتمامًا ملحوظًا عند مناقشة التقارير السنوية لوزارة الصحة ووزارة الاسكان ووزارة العمل، ويطرح المجلس الحلول المناسبة لمعالجتها.

ولكن أعتقد أن حل هذه الملفات يكمن في إعادة النظر في هذه الوزارات ومكوناتها البشرية إذ لا بد قبل أن نطالب وزارة العمل بحل مشكلة البطالة مثلاً يجب أن تكون الوزارة على مستوى من الكفاءات البشرية أولاً حتى يمكن لها حل المشكلة الموكولة إليها !، فمثلاً لا يمكن قبول لدينا نسبة كبيرة من العاطلين حسب ما ذكرته بعض الصحف ولدينا أكثر من عشرة ملايين وافد؛ أغلبهم يعمل أعمالاً إدارية وتسويقية !!.

على الوزرات المعنية مكافحة التستر وتوطين الوظائف في القطاع الخاص

أفهم وأدرك مشكلة التستر التجاري، ولكن لو ألزم كل صاحب شركة أو مؤسسة أو محل تجاري بتوظيف سعوديين وبرواتب لا تقل عن خمسة الاف ريال وتودع الرواتب تحت إشراف وزارة العمل، وتعمل الوزارة على تقويم أداء الموظفين السعوديين في القطاع الخاص وفق مؤشرات آدا دقيقة، ولا يترك تحت رحمة أصحاب الأعمال؛ هذا أسرع الحلول وليس أعمقها وهذا الموضوع يحتاج إلى عناية ! ليشمل جميع المؤسسات والشركات، بمعنى آخر لابد من مكافحة التستر التجاري وإيجاد حلول لإحلال الشباب السعوديين محل الوافدين، وكل دول العالم تعمل في هذا الاتجاه، وعلى وزارة التجارة والاستثمار ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية إجراء الأعمال النوعية في هذا الاتجاه وتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في ذلك.

أرى أن تشمل المادة (٢٣) من نظام الشورى اقتراح مشروع تنظيم أو تعديل تنظيم قائم

س- برأيك ماهي المقترحات والآليات التي من شأنها تطوير عمل المجلس ؟

ج- هذا السؤال كبير جداً ويحتاج إلى دراسة خاصة، لكن تطوير المادة (٢٣) من نظام المجلس لتمنح عضو المجلس تقديم مشروع تنظيم، إذ أن

المادة حصرت في تعديل نظام أو تقديم مشروع نظام، فأقترح أن تضاف إليها تقديم مشروع تنظيم أو تعديل لتنظيم قائم، هذا سيمكن الأعضاء من تقديم بعض الإضافات في هذا الجانب.

إذ أن بعض مشروعات الانظمة التي تقدم تتطلب إنشاء جهاز جديد وهذا يتطلب تنظيم فيجد العضو حرجًا، هل يدخل التنظيم في النظام؟ ولو فعل ذلك قيل له أن هذا تنظيم ويدخل في اختصاص مجلس الوزراء بحسب المادة (٢٤)، أيضاً أعتقد من خلال تجربتي في الشورى أن العديد من الإدارات في المجلس يحتاج إلى تطوير مثل مركز الوثائق ومركز البحوث. كما أن المادة (١٧) من نظام مجلس الشورى تحتاج إلى مزيد من المراجعة.

س- تحت القبة هل ثمة قادة رأي ؟

ج- كما تعلم أخي الكريم أن أعضاء المجلس تم اختيارهم بعناية من لدن خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله -، وهم من ذوي التخصصات المتنوعة، وحصلوا على الثقة الملكية الغالية وأدوا القسم ، كل ذلك يجعل كلًا منهم يبدي رأيه فيما يحقق المصلحة العامة.

لكن عن سؤالك عن ثمة قادة رأي، أعتقد أن الرأي السديد ومن المتخصص في تخصصه مقبول عند جملة الأعضاء، كما أن آلية إعطاء الفرصة في الحديث والرد والتصويت، توصل في النهاية إلى الرأي الأصوب.

س- هل هناك هوة بين طموحات المواطن ومخرجات المجلس ؟

ج- أعتقد أن هناك حلقة إعلامية مفقودة بين الجانبين جعلت لهذه الهوة مكان، فالجانب الإعلامي مهم جداً، ليعكس الدور الحقيقي والتفاعلي الذي يقوم به المجلس.

س رأيك في التوصيات الإضافية التي تقدم من بعض أعضاء المجلس ؟

جـ- مهمه بحسب موضوعها ونوعيتها.

س- مناقشة الوزراء تحت القبة.

جـ- جيد وفيه شفافية ووضوح وفيه فائدة للوزارة، لكن من غير الواضح نتيجة المناقشة ، لذلك أقترح أن يضاف استبيان يصوت عليه الأعضاء بعد مناقشة الوزير يوضح نتيجة اللقاء وقناعة المجلس بما طرحة الوزير.

س- نظام جلسات المجلس الحالي.

جـ- جيد وأقترح أن يخصص يوم بين الجلسات لاجتماع اللجان المتخصصة والخاصة للحصول على مزيد من الوقت لمناقشة الموضوعات في هذه اللجان.

س- مناقشة قضايا الشأن العام.

جـ- جيد من المجلس تلمس مثل هذه القضايا، وأرى أن يقوم مركز الدراسات والبحوث في المجلس بدراسة القضايا المطروحة في الشأن العام؛ ثم تعد رؤية أو دراسة عن تلك القضايا وتعرض على الهيئة العامة للمجلس ثم بعد إجازتها، تعرض على المجلس للتصويت واتخاذ الرأي فيها.

س/ كان لسعادتكم مداخلة في الشأن العام حول مشروعات الأنظمة هل من إيضاح سريع عنها ؟

جـ/ في الواقع قد درست القانون قبل ما يزيد على ثلاثين سنة، ثم درسْتُه في الجامعة، وما رست العمل التشريعي خلال تلك المدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء؛ ثم في اللجنة العامة لمجلس الوزراء، وأيضاً من خلال العديد من اللجان سواء داخل مجلس الوزراء أو خارجه؛ علاوة على الاستشارات والدراسات الأخرى، كما أشرفت على دراسة العديد من مشروعات الأنظمة، وعدد من الرسائل العلمية في القانون والانظمة ، والآن أنا في مجلس الشورى، فالعمل التشريعي هو محور من محاور اهتمامي، ولذلك في تلك المداخلة التي أشرت إليها أهمية تطوير آلية دراسة مشروعات الأنظمة وإرساء مبادئ شرعية وقانونية تكون واضحة وتحد من أوجه التباين في الأنظمة السعودية.

وأشرت إلى أهمية عناية السلطة التشريعية بهذا الجانب المهم من خلال التنسيق بين كل من مجلس الشورى ومجلس الوزراء للاتفاق على منهجية واضحة تحدد الإطار العام لمشروعات الأنظمة.

تحديد إطار عام تحدد الإطار العام لدراسة مشروعات الأنظمة

فمثلاً يصدر نظام أوْكَل إيقاع الغرامات أو العقوبات الواردة فيه إلى هيئة التحقيق والادعاء العام؛ مثال ذلك نظام مكافحة الغش التجاري.. دون أن يعطى الوزارة المعنية وهي وزارة التجارة والاستثمار الصلاحية الكافية لتنفيذ نظامها التي هي مسؤولة عنه، هذا من وجهة نظري خطأ تشريعي يقلل من هيبة الدولة في تنفيذ أنظمتها، أي كان يجب فيما يتعلق بإيقاع الغرامات المالية أ يتم من قبل الوزارة من خلال لجنة إدارية يكون رئيسها مستشار قانوني وعضوية مختصين، وتصدر قرارها بالغرامة المناسبة التي ينص عليها النظام، مع حق من صدر ضده القرار التظلم أمام ديوان المظالم القضاء الاداري المختص؛ أما إذا كانت المخالفة جريمة وعقوبتها السجن عندئذ يمكن إحالة الملف إلى هيئة التحقيق والادعاء العام ثم المحكمة المختصة.

هذا الكلام الذي أشرت إليه موجود لدينا في أنظمة أخرى، وله فوائد منها:

١- عدم إشغال جهة هيئة التحقيق والادعاء العام بإيقاع الغرامات المالية، ومن ثم عدم إشغال المحاكم المختصة.

٢- سرعة تنفيذ العقوبة المالية وبروز دورها في الردع والزجر الذي تحرص عيه الأنظمة لتفعيل دورها في المجتمع وتحقيق الأثر المراد في ذلك .

٣- عدم تحويل الوزارة إلى مدعي ومدعى عليه وهذا يستغرق الجهد والوقت ومن ثم ضياع الأثر المترتب على العقوبة.

ما ذكرته مثال على نوع من الأنظمة، ثم تفاجأ بأن هناك أنظمة أخرى أخذت منهجية أخرى، فمثلاً نظام منتجات التجميل جاء فيه أن التظلم من قرار الجهة وهي هيئة الغذاء والدواء إلى لجنة مشكلة داخل الهيئة، وتجد أنظمة أخرى أوكلت إيقاع الغرامة إلى الجهة التي اوكل اليها تنفيذ النظام!

الذي أقصده لماذا هذا الاضطراب واختلاف المنهجية في التشريع؟، ولذلك اقترحت أن تشكل لجنة للوقوف على دراسة تشريعية محكمة ومن ثم تحديد المبادئ التي يسار عليها لتتحد منظومة التشريع السعودي بشكل محكم.

أيضاً من النقاط التي تحتاج إلى سبك ما هي الأحكام التي تصدر في تنظم وماهي التي تصدر في نظام أي قانون والذي درسناه في الجامعة وندرسه أن القانون أو النظام هو مجموعة القواعد العامة المجردة التي

تنظم سلـوك الأفـراد في المجتمع مقـرونة بجزاء يطبق على من يخالف أحكامه، وهذا ثابت في جميع القوانين.

بينما يجد المتأمل القانوني أن السلطة التشريعية لم تحدد إطاراً واضحاً مع الأسف، فنجد أن التنظيمات تصـدر لإحـداث أجهزة ادارية جديدة وبقرار من مجلس الوزراء بناء على المادة (٢٤) إحداث وترتيب المصالح، لا خلاف في ذلك إذ حسم الأمر وحدد التـوجه أن ذلك من صلاحية مجلس الوزراء، لا سيما أن التنظيم ينظم نشاط هذا الجهاز وصلاحيته دون أن يتضمن عقوبات على من يخالف أحكامه.

ولكن نجد أن هذه القاعدة تكسر وبدون مبرر قانوني فنجد أن أجهزة إدارية تنشأ بنظام وليس بتنظيم ولدي أمثلة على ذلك ؟ ! منها نظام الهيئة العامة للأوقاف.

قد يقول قائل إن بعض الأجهزة واختصاصها من الأهمية بمكان حيث رأي مجلس الوزراء أن يشترك مجلس الشورى فيها لا اعتراض على ذلك بل هو مسلك حميد، ولكن لا نعدل كلمة تنظيم ليكون نظام، فبالإمكان أن يعرض الأمر على مجلس الشورى وهو مشروع تنظيم.

ما أريد قوله أننا بحاجة لتحديد المفاهيم والمسميات؛ فنحن في وقت الحراك والتطور السريع مع رؤية المملكة المشرقة ٢٠٣٠ ، وفق الله خادم الحرمين الشريفين وولي عهده إلى كل خير.

س- حديثكم عن التشريع ودراسة الأنظمة يذكرنا بمقال عن دراسة الأنظمة في كليات الشريعة نشر في كتابكم شؤون قانونية سعودية ، فهل تحدثنا عن ذلك ؟

ج/ نعم كتبت مقالاً في صحيفة الرياض بتاريخ ٢٢ رمضان ١٤١٦هـ أي قبل ٢٢ سنة عنوانه : « إلى وزارة التعليم العالي: بتدريس الأنظمة في كليات الشريعة وفي إطار السياسة الشرعية يمكن منع الازدواجية وتجفيف متابعها ». ذكرت فيه أهمية توحيد دراسة الأنظمة في كلية الشريعة ليكون الخريج عارفاً بالعلوم الشرعية والنظامية على حد سواء فالأنظمة السعودية إنما هي امتداد للأحكام الشرعية، وهو ما نص عليه النظام الأساسي للحكم ، وارساه الملك المؤسس الملك عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - وسار عليه أبناؤه الملوك البررة من بعده .

نخيل الجرباء في محافظة ثادق

وقد ذكر سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله قوله: « الواجب على جميع المسلمين أن يحكموا شرع الله وأن يتركوا التحاكم إلى القوانين الوضعية التي وضعها الشرق أو الغرب ففي شرع الله ما يكفي والحمد لله ولهذا قال الله عز وجل: « أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكمًا لقوم يوقنون»؛ نعم إذا وجد نظام أو قانون يوافق الشرع في أية مسألة من مسائل القانون فلا بأس، ويمكن أن تصغ دول قوانين يعرفها الناس ويستفيدون منها بشرط موافقتها للشرع، وهذا ليس من تحكيم القوانين بل هذا عمل بالشرع، ومثلما وضع العلماء أبواباً يوضحون فيها الأحكام الشرعية. فإذا وضعت الدولة قانوناً يعرفه الناس في مجال التجارة أو مجال البيوع أو فيما يتعلق بالأوقاف أو النجاح أو في أبواب معينة يسير عليها الناس على هدي كتاب الله وسنة رسول الله r فهذا لا يسمى قوانين بل هي مثلما وضع الفقهاء في كتبهم أبواباً يوضحون فيها حكم الله في مسألة من المسائل وبينت الشروط فليس هذا ببدع من القول ولا يضر إذا لم يكن مخالفاً لشرع الله ". انتهى كلامه رحمه الله.

محتوى ذلك المقال هو أن تقوم كليات الشريعة بمواكبة حاجة المجتمع من العلم الشرعي الذي هو في حقيقة صالح لكل زمان ومكان بفضل ثبات أصوله وتجدد فروعه.

ولكن مع الأسف على الرغم أن ذلك المقال كتبته قبل (٢٢سنة) إلا أن كليات الشريعة لم تستفد منه، وكذلك وزارة التعليم العالي لم تستفد منه، ونتج عن ذلك أن زادت أقسام الأنظمة لدينا في معظم الجامعات ومازال الخريج في هذين التخصصين الشرعي والنظامي كل منهما بمنأى عن الآخر؛ مع أن المفروض هما تخصص واحد خاصة لدينا في المملكة العربية السعودية التي يحكم فيها بشرع الله ، فهل من مدكر ؟!

س- من الجواب السابق برز التساؤل التالي صدر لسعادتكم كتاب القانون الدستوري السعودي، فهلا حدثتنا عنه ؟

ج- فكرة هذا الكتاب جاءت عندما قمت بتدريس مادة نظام مجلس الوزراء لطلاب المستوى الثالث في قسم القانون بجامعة الملك سعود، ولم أجد كتابا مقررًا يحيط بالقانون الدستوري من الناحيتين النظرية والعملية، فشرعت في هذا الكتاب بالتنسيق مع معالي د. عصام بن سعيد وسعادة د. محمد نسيب، وتم بحمد الله صدور هذا الكتاب فيما يقارب ٨٥٠ صفحة، وأتمنى أن يكون مفيداً في مجاله، وقد سمعت انه اقر في مناهج بعض كليات الانظمة لدينا.

ولا أود الإسهاب عن مزيدا من التفاصيل في الجانب القانوني ، ليكون هذا اللقاء لطيفاً على القارئ الكريم.

س- سؤال أخير تختم به هذا اللقاء، ما رأيكم في رؤية المملكة ٢٠٣٠ وما هو في ظن سعادتكم سبل العمل على إنجاحها بما يحقق طموح القيادة الرشيدة ؟

ج- بداية أشكر خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - على اهتمامه ورعايته لما فيه خير الوطن والمواطن، وكذلك الشكر موصول لصاحب السمو الملكي ولي العهد مهندس الرؤية الأمير محمد بن سلمان - حفظه الله -.

لا شك أن الرؤية والتخطيط واستشراف المستقبل أمر مهم لأي دولة، فتوحيد الجهود لتحقيق الأهداف والحكومة والشفافية هي المسار الصحيح، والرؤية وإن كنت لست ببعيد عنها فقد كنت آنذاك مشرفاً عاماً على أعمال اللجنة العامة لمجلس الوزراء وكانت الجهود الحثيثة تبذل مع مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية حتى انبثقت هذه الرؤية المباركة.

أما عن سؤالك أهم عوامل النجاح فهي سواعد المخلصين؛ وحسن اختيار الكفاءات هذه من ناحية، ومن ناحية أخرى إزالة العوائق عن طريق المسيرة، فمثلاً نظام الخدمة المدنية وهو الذي يحكم موظفي وزارات الدولة يحتاج إلى تطوير جذري، لأن هذه الوزارات هي العجلات التي تسير لتحقيق الرؤية؛ فإن لم تكن العجلات تسير بطريقة سليمه، سيكون المسير أعرجًا، لا بد أن تقوم وزارة الخدمة المدنية بدور نوعي في هذه المرحلة.

في ختام هذا اللقاء لا يسعنا إلا أن أقدم الشكر والتقدير لسعادتكم على إتاحة هذه الفرصة لمجلة الشورى لاستعراض الذكريات الشيقة والمعلومات القانونية الدقيقة والتي قد لا يدركها إلا المتخصصون والممارسون. وأسأل الله أن يحفظ ولاة أمرنا وأن يحفظ بلادنا من كل سوء ومكروه.

لتوفر مصادرها في المملكة على مدار العام

الطاقة المتجددة في المملكة.. فتح لآفاق بيئة نظيفة وتخفيف الاعتماد على الطاقة التقليدية

تحقيق: منصور العساف

بعد حقبة طويلة من الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية مثل البترول والغاز والفحم وغيرهم، ظهر ما يسمى الطاقة المتجددة أو النظيفة، وهي المنتجة من مصادر طبيعية كضوء الشمس والرياح وغيرها. وككل جديد اختلفت الآراء بشأنها، ما بين مؤيد ومعارض لها، وكلٌ يعدد أسبابه. واتجهت المملكة للاستفادة من الطاقة المتجددة ووضعت خططًا طموحة لذلك، رغبة منها في عدم الاعتماد على مصدر واحد للطاقة، وللإسهام في الحفاظ على البيئة، وتقليل نسب التلوث.

والطاقة المتجددة هي التي يتم انتاجها من مصادر طبيعية، كضوء الشمس وقوة الرياح والحرارة الجوفية وغيرها وهذا النوع من الطّاقة لا ينضب ولا ينفد، فكما يشير اسمها، فهي تتواجد مجدداً كلما شارفت على الانتهاء، ويكون مصدرها أحد الموارد الطبيعيّة، كالرّياح، والمياه، والشّمس، وهي طاقة نظيفة وصديقة للبيئة، كونها لا تخلّف غازات ضارة كثاني أكسيد الكربون، ولا تؤثّر سلباً على البيئة المحيطة بها، كما أنّها لا تؤثر في مستوى درجات الحرارة.

وتشهد المملكة العربية السعودية نموًا متسارعًا وتزايدًا في الطلب على الكهرباء والمياه المحلاة، ومع ارتفاع معدل النمو السكاني يتزايد استهلاك الكهرباء والمياه المحلاة ذات التكلفة المنخفضة. ووفقًا للتقديرات الحكومية فإن الطلب المتوقع على الكهرباء في المملكة سيتعدى ١٢٠ جيجا واط بحلول عام ٢٠٣٢، وما لم يتم إنتاج طاقة بديلة و تطبيق أنظمة للحفاظ

على مصادر الطاقة، فإن إجمالي الطلب على الوقود الخام لإنتاج الطاقة والصناعة والنقل وتحلية المياه سيرتفع بما يعادل ٣,٤ مليون برميل في عام ٢٠١٠ إلى ما يعادل ٨,٣ مليون برميل من النفط المكافئ يومياً بحلول عام ٢٠٢٨

ولكي يتم تطوير برنامج ذو قدرات توليد عالية ومضمونة من الطاقة، وتطوير المعرفة والمهارات والخبرات الفنية لها، تسعى مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة لتطوير مزيج من مصادر الطاقة الذرية والمتجددة وبشكل مستدام يسمح بالحفاظ على مصادر المملكة الناضبة من النفط والغاز لأجيال المستقبل. وبإتمام هذا الرؤية، فإن المملكة تدرك دورها المهم كمصدر أساسي للطاقة عالميًا، وتؤمن في الوقت ذاته مستقبل المملكة ومصادر طاقاتها. وتعد الطاقات المستهدف المقترحة من قبل مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة الأعلى من نوعها في العالم.

وخلال تطويرها لمقترحاتها لتطوير المنظومة المستدامة للطاقة في المملكة، تم دراسة بعض المتطلبات الأساسية وهي: التقليل من أقصى طلب على الطاقة عن طريق تحسين كفاءتها والحفاظ عليها والفوائد العائدة من توفير الوقود الخام والقضايا المتعلقة بالإنتاج مثل عوامل الحمل الإنتاجي والإدارة والتقنيات وإدراك حدودها وكذلك القدرة على بناء إمكانيات من الموارد البشرية، بالإضافة إلى مدى قدرة المملكة على توطين ممونات سلسلة القيمة المضافة لها.

مجلة (الشورى) فتحت تحقيقًا في هذا الموضوع للتعرف على آراء المواطنين في انتاج واستخدام الطاقة المتجددة، وكيف يرون الفائدة من استخدامها، وهل يؤيدونها أم يعارضونها، وهل قامت الدولة بالمطلوب للبدء في انشاء محطات للطاقة المتجددة؟.

نحتاج خططًا مدروسة وخبرة عالمية

يقول ماجد السويلم إن المملكة لديها طاقة شمسية ضخمة ومساحات شاسعة، يمكن أن تستخدمها في إنشاء محطات توليد الطاقة المتجددة النظيفة، فقط نحتاج خططًا مدروسة، وخبرة عالمية، ثم شباب الوطن قادرون على إدارتها مع الخبرة كما قلت. والفائدة ستكون عظيمة بإذن الله، في توفير المزيد من الطاقة، والبعد عن التلوث، ويرى أرى أن الدولة تقوم بخطوات حثيثة في هذا المجال.

دورة الحياة في الطاقة

ويرى عبدالكريم سندي أن دورة الحياة لا تقف على منتج معين للطاقة، ومثلما دل الله سبحانه وتعالى الإنسان على الوقود المستخرج من البترول، دله أيضا على أشياء أخرى تتكشف له كل يوم، وبهذا يكون طبيعيًا للغاية أن تظهر طرق جديدة لاستخراج الطاقة من تلك المصادر الجديدة كالشمس والرياح والماء وغيرها.

ويضيف أنه مثلما كان التعامل مع البترول صعبًا في بدايته حتى اكتشفت كل مكوناته، واستخداماتها للبشرية، فمن المنطق أن يستغرق اللجوء إلى الطاقة المتجددة وقتًا، بالإضافة إلى الفترة التي يستغرقها تحويلها إلى طاقة تستخدم بسهولة في البيوت. فهي طاقة نظيفة آمنة ستكون رخيصة عند انتشارها، كما أنها تتجدد ولا تنضب.

القرية الشمسية في الأفلاج

ويقترح خالد الرشيد أن يُطلب من الشركات الخاصة توفير الطاقة البديلة بالاستثمار فيها، على أن تقوم الحكومة بشرائها عن طريق شركة الكهرباء مثلاً، وبذلك يصبح هناك تكامل وخفض للنفقات، كما هو حاصل في (القرية الشمسية في الأفلاج)، حيث أنشئت قرية عن طريق القطاع الخاص، وتقوم شركة الكهرباء بشراء الطاقة بسعر محدد لأعوام طويلة وبذلك فالكل مستفيد. ويرى أن الفائدة كبيرة من استخدام هذا النوع من الطاقة، بشرط التوعية به، وتشجيع الناس على استخدامه، واتاحة أدواته، ونشر معلومات عنه على وسائل الإعلام المختلفة.

الطاقة المتجددة فتح علمي مهم

وعد نايف الحربي أن انتاج واستخدام مصادر الطاقة المتجددة فتحًا علميًا وانسانيًا لا يقل أهمية عن اكتشاف البترول، مشيرًا إلى أن ارتفاع تكلفة الانتاج وقيمة المحطات وغيرها شيء طبيعي في هذه المرحلة، لأن الأمر في بدايته، حتى برغم مرور سنوات على اكتشافه، إلا أن شيوعه وتنوع استخدامه سيجعل أسعاره تنخفض بشكل كبير، وأنا من المؤيدين لاستخدامها.

ويضيف قائلًا: ولعل ما يثبت أن الطاقة المتجددة ستشغل حيزًا في مستقبل الطاقة، أن شركة «أرامكو» قامت بالفعل باستخدام أنواع مختلفة من الطاقة المتجددة في مرافقها، مثل الطاقة الشمسية الكهروضوئية والطاقة الشمسية المركزة، إضافة إلى عدة مشاريع أخرى تجريبية مثل أنظمة الطاقة الشمسية في أسقف مواقف السيارات لمبنى المديرين في الشركة، والتي تعد الأكبر من نوعها في العالم. ولن نجد من نثق فيه في مجال الطاقة وانتاجها واستخدامها مثل شركة أرامكو، حتى وإن بدا استخدام الطاقة المتجددة داخلها محدودًا حتى الآن.

وأشار الحربي إلى إنشاء مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة بهدف تطوير مزيج من مصادر الطاقة الذرية والمتجددة وبشكل مستدام يسمح بالحفاظ على مصادر المملكة الناضبة من النفط والغاز لأجيال المستقبل، وبالتالي تدرك المملكة دورها المهم كمصدر أساسي للطاقة عالميًا، وتؤمن في الوقت ذاته مستقبل المملكة ومصادر طاقاتها.

شركاتنا تنفذ مشاريع للطاقة المتجددة في دبي

ولفت فهد الموسى إلى أن للشركات السعودية دور كبير في دول الخليج العربي في مجال إنشاء المحطات الشمسية، فدبي حاليًا تقيم مجمع خلايا شمسية لإنتاج الكهرباء، وهو على خمس مراحل، الأولى والثانية ستنشئها شركة «أكوا باور» السعودية، والثالثة حتى الخامسة ستنشئها شركة عبداللطيف جميل بالتحالف مع شركة مصدر، كما أن المملكة تخطط حاليًا لإنجاز نفس الشيء هنا. إلا أن مثل هذا المشروع يحتاج وقتًا لتجربته واقتناع الناس به، خاصة في ظل اتاحة البترول بأسعار مناسبة حاليًا.

توطين صناعة الطاقة المتجددة

ويعلق مبارك القحطاني بأن المستقبل سيكون فيه جزء كبير للطاقة المتجددة، انتاجًا واستخدامًا، ويتساءل عن سبب عدم وجود شركة وطنية لتوطين صناعة واستخدام تقنيات الطاقة المتجددة بأشكالها المختلفة، حيث يرى أنه لا داعي للاتكال الكامل على الغير، ويرى توفر الشركات السعودية التي لها القدرة الفنية والقنية لتنفيذ مثل هذه المشروعات .

ويضيف أنه يمكن للشركات السعودية المتخصصة في هذا النوع من النشاط، أن تشكل تحالفًا فيما بينها وتُكَون شركة محلية مدعومة في البداية من الدولة، لإنتاج وتوزيع وصيانة هذه الطاقة المتجددة، والأجدر أن تكون موزعة على أساس شركة في كل إمارة أو منطقة، ينشأ لها فروع للخدمة، فلا داعي للاعتماد علي الأجنبي بشكل كامل دائمًا.

انتاج الطاقة المتجددة وتوزيعها جزئيًا

ويؤيد تركي المنيع انتاج الطاقة المتجددة واستخدامها جزئيًا حتى يعتاد الناس عليها، ويمكن فرضها في المناطق البعيدة في مناطق المملكة وربوعها، خاصة في المناطق التي تكون تكلفة تأسيس البنى التحتية فيها عالية التكلفة، مثل كابلات الكهرباء، ومحطات التحلية والهواتف، وغيرها.

ويضيف أنه لا يرى أن تتولى الشركات السعودية بمفردها الانتاج والتوزيع في هذا المجال، بل يريد شركات أجنبية بشرط أن توظف سعوديين، فهنا ستوجد التنافسية، وتضاف خبرات عالمية جديدة.

وظفوا الشباب في مشروعات الطاقة المتجددة

ويقول محمد النمران: إن الطاقة المتجددة هي المستقبل المشرق ومجال ستتميز فيه المملكة، لكنه لا يرغب أن يمنح المشروع بالكامل لشركات أجنبية سواء في هذا المجال للطاقة أو مجالات أخرى، وهو ما يظهرنا بأننا المواطنون فقط مجرد مستهلكين للتقنية، وهذا غير صحيح، نريد أن يكون لنا طموح بأن ننتج في جميع المجالات، وكفى اتكالًا على الآخرين يصنعون لنا كل شيء، ويعتقد بأن المملكة يمكن أن تخطو خطوات كبرى وواسعة في هذا المجال.

ويلفت محمد الحسين إلى أن دول مجلس التعاون لدول الخلج العربي يمكنها أن تكون سباقة في مجال الطاقة المتجددة والنظيفة، وفي مقدمتها المملكة، مشيرًا إلى أن دولة الامارات تبني الآن مفاعلًا نوويًا في حي «السلع» بأبو ظبي، قريبًا من حدود المملكة وقطر، واذا تم إنجازه فإن بإمكانه تزويد كل دول المجلس بالطاقة الكهربائية، وقد يتم منح الفائض من الطاقة التي يتم توليدها لدول أخرى، ما يحقق حلم الجميع في طاقة نظيفة متوفرة، رخيصة ومتاحة للجميع، ومحافظة على البيئة.

برنامج الملك سلمان للطاقة المتجددة

وكان وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية المهندس خالد الفالح، قد أعلن في افتتاح «منتدى المملكة للاستثمار في الطاقة المتجددة» الذي نظمه مكتب تطوير مشروعات الطاقة المتجددة في وزارة الطاقة، في شهر أبريل الماضي، عن تدشين برنامج للطاقة المتجددة تحت مسمى «برنامج الملك سلمان للطاقة المتجددة» ليبدأ تنفيذه فورًا لإنتاج ١٠ جيجا وات من الطاقة الكهربائية بحلول عام ٢٠٢٣ تشكل ١٠ ٪ من إجمالي الطاقة الكهربائية في المملكة.

استثمار عوائد زيادة أسعار الكهرباء

ولفت مبارك العمير إلى أنه يتمنى من الدولة - والتي أعلنت عن أنها سترفع اسعار الكهرباء في الفترة القادمة - أن تستثمر الأموال التي ستحصل عليها من عائد رفع أسعار الكهرباء، لشراء تروبينات وصفائح للطاقة الشمسية، ومن ثم يقل الاعتماد على الكهرباء تدريجيًا، ويزيد الاعتماد على الطاقة النظيفة، ورأى في ذلك مصلحة للجميع، اقتصاديًا وبيئيًا وصحيًا.

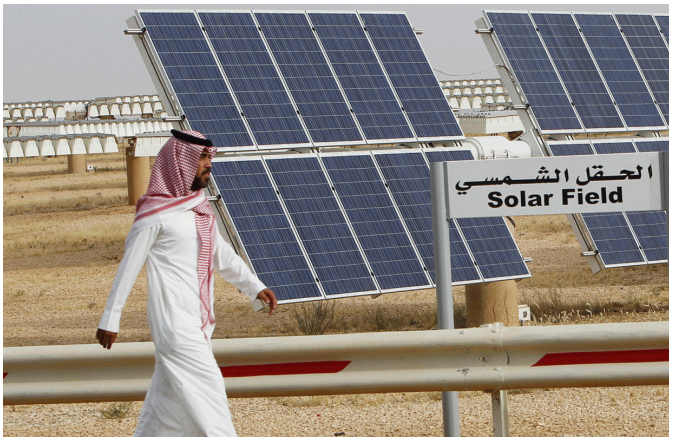

استغلال المساحات الشاسعة للطاقة الشمسية

ويدعو سلطان بن هلال إلى استغلال مئات الألوف من الكيلومترات الخالية بالصحاري، للطاقة المتجددة، وبذلك نوفر الكثير من المال، على أن يتم التوقف عن الانفاق على المولدات التي تعمل بالبنزين، وتستغل الأموال الموفرة في الإنفاق على المحتاجين من العوائل، فذلك أفضل وأحق، وأيد بشدة استخدام الطاقة المتجددة، إلا أنه يريد معرفة معلومات مبسطة عنها، واستخدامها في البيوت والاستراحات، والمزارع مثل استخدام الكهرباء والمياه.

١٣,٨٪ نصيب الطاقة المتجددة من الطاقة العالمية

وأفاد مختصون بأن نصيب الطاقة المتجددة، بعد ٤٠ عامًا من الجهود العالمية في انتاجها وتطويرها، لم يتخط ١٣,٨٪ من إجمالي انتاج الطاقة العالمية، وفي عام ٢٠١٣ شكل إنتاج الكهرباء من هذه المصادر المتجددة ٢٢٪ ويتوقع أن يرتفع عالميًا إلى ٢٦٪ في ٢٠٢٠، فيما وصلت الاستثمارات العالمية في الطاقة المتجددة إلى ٢٨٧ مليار دولار سنة ٢٠١٦، بعد انخفاض الاستثمارات الصينية في الطاقة الشمسية والرياح.

مناخ مناسب للطاقة المتجددة

ويرى محمد العميرة أن المملكة العربية السعودية لديها مناخ يناسب الطاقة المتجددة من رياح وشمس، وكان من المفترض استغلال ذلك منذ زمن، سواء على المستوى الحكومي، أو على المستوى الشعبي، ويضيف أنه يعرف أصدقاء له بدأوا تركب توربينات وألواح الطاقة الشمسية في بعض الأنشطة، واستغنوا عن الكهرباء جزئيًا.

ويضيف أنه من المؤيدين لاستخدام هذه الطاقة النظيفة، واذا انتشر استخدامها ستقل تكلفتها، وتشجع الآخرين على استخدامها، ما يخفف الضغط على البترول، ويقلل من كمية الاستهلاك المحلي من الكهرباء، ما يعود على الدولة بدخل اضافي كبير، يساعدها على القيام بجهود مجتمعية ذات فائدة.

مجلس الشورى والطاقة المتجددة

وفي نطاق اهتمامه بالقضايا التي تهم المواطن، ناقش مجلس الشورى على مدى جلسات متعددة موضوع الطاقة والطاقة المتجددة، حيث طالب المجلس مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة بتوفير البيئة التنافسية الداعمة والبرامج التكاملية من خلال التعاون والتنسيق بين المدينة والجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بصناعة الطاقة الذرية والمتجددة.

كما طالب بتوفير بيئة استثمارية ملائمة تسهم في رفع مستوى إمدادات الطاقة واستدامتها وتمكين صناعتها الحالية والمستقبلية، وذلك بعد دراسة ومناقشة التقرير السنوي للمدينة والذي عرض على الأعضاء من لجنة الاقتصاد والطاقة. كما طالب المجلس في قراره المدينة بالإسراع في إنشاء الموقع المخصص لاختبار تقنيات الطاقة الشمسية وتطبيقاتها لمعرفة مدى مناسبتها للأجواء في المملكة.

وفي جلسة أخرى انتقد أعضاء المجلس مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، لأنها وبعد ٧ سنوات من إنشائها، لم تقدم في تقاريرها أي إنجازات أو تحقيق أهداف أو استراتيجيات للغرض الذي أنشئت من أجله، وقالوا إنه لا يوجد ما يثلج الصدر في المدينة.

امتلاك تقنية الطاقة الشمسية

ودعا الأعضاء المدينة إلى التوجه إلى امتلاك تقنية الطاقة الشمسية لأن المملكة لديها البيئة المثالية للاستفادة منها، لتتحول من مستهلك للطاقة إلى مُصدر للطاقة الشمسية، بهدف الوصول إلى بيئة آمنة ونظيفة من الملوثات. كما أشاروا إلى أن المملكة تمتلك أفضل إسقاط شمسي ضمن الحزام الشمسي، وتساءلوا عن عدم الاستفادة من هذه الطاقة المتجددة، واقترحوا أن تعمل المدينة على مساعدة المواطنين في تخفيف تكاليف فواتير الكهرباء، عبر توفير الألواح الشمسية للمنازل.

تصدير الطاقة المتجددة

وأكدوا على أن تصدير الطاقة إلى الخارج مطلب مهم حيث إن الدول الأوروبية تعمل على استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة وتستقدمها من الخارج من بعض الدول في شمال أفريقيا، وأعربوا عن الأمل في أن تعمل المملكة على اغتنام هذه الفرصة، بالإنتاج والتصدير لتلك الدول، خاصة في ظل وجود الإمكانات والعلاقة الطيبة التي تربط المملكة بمعظم الدول.

مبادرات سابقة لتحلية مياه البحر

وتساءل المواطن إبراهيم النشار عن مبادرات سبق وأُعلن عنها، وكانت خاصة بتحلية مياه البحر باستخدام الطاقة الشمسية، لما في ذلك من فائدة جمة على كافة الصعد، ما يوفر مليارات الريالات التي تعلن عنها الدولة وتنفقها في تحلية المياه منذ زمن، ويرى أن بعض الجهات الحكومية تعلن عن اتفاقات فيما بينها بدون طائل، ولا متابعة للتنفيذ، إلا القليل.

وأيد استخدام الطاقة النظيفة، وقال: إن مشروعًا واحدًا مثلًا كتحلية مياه البحر، سيوفر الكثير، ناهيك عن استخدامها في مجالات أخرى خدمية. وهو يرى أن جهود الدولة جيدة في هذا المجال إلا أنها تحتاج إلى المزيد من التنسيق بينها لتحقيق المرجو والمأمول منها.

إنارة "سكـــراب" المعـــادن بالطـــاقـــة الشمسية

في هذا السيـــاق قـــامت أمانـــة مـــدينـــة الـــريـــاض قبـــل عـــام ونصف العام بإنجـــاز مـــشروع إنـــارة موقـــع تجمـــيع المعادن «سكراب» شرق الرياض باستخدام الطاقة الشمسيـــة بإجمالي ٧٥٠ نظـــاماً شمسياً تم تركيبها وتشغيلها فعلياً.

وتباشر تنفـــيذ عـــدة مشـــروعات مماثلة لإنارة سوق الإبل بالجنادرية وحـــجز النظيـــم ومخطـــط الخير وحي النرجـــس، من خلال ٣٣٠٠ نظام شمسي وباستخدام أحدث التقنيات.

مشاكل الطاقة المتجددة

وتحدث مصطـــفى الجـــنيدل عـــن مشـــكلة ظـــهـــرت في استخـــدام الألـــواح الشمسية، تتعلق بالغـــبار العالـــق بهـــا، نظـــرًا لطبيـــعة المملكة الصحراوية.

وقال: إن بطاريـات التشغيل التي ستـــدير تـــلك المحطات في الصحراء غالبًا، ستكون مكلفة جدًا، وعمليـــة تخزين البطاريات للطاقة المولدة حتى الآن، ضعيفة وفق مستويات عالمية.

وأضاف أنه لا توجـــد طريقـــة لتخزين الطاقة الكهربائية الناتجة من الخلايا إلى البطاريات، كما أن توربينات الرياح تحتاج إلى مناطق بها رياح دائمة. إلا أنه يعتقد أن المستقـــبل سيكـــون لهذه الطاقـــة، في ظل ما يروج بين فترة وأخرى عن نضوب البترول يومًا ما، ويتمنى أن يتم دراسة الخبرة الدولية والاستفادة منها، لتجنب المعوقات التي ذكرها أعلاه.

الطقس مناسب لإنتاج الطاقة الشمسية

ولم يتفق حمد الدعيج مع ما ذكره الجنيدل حيث يرى أن الطقس مناسب للتوربينات والألواح الشمسية، وهناك دول تصنعها بجودة وأسعار متعددة، فهناك المنتج الصيني الرخيص وهو متوفر، ويمكن شراؤه عبر وسائل التجارة الالكترونية لمن يرغب، كما أن هناك أنواعًا ممتازة، من شركات انتاج أمريكية وهي الأفضل عالميًا.

وردا على ما ذكـــر من مـــشاكل تخزين الطاقة، قال الدعيج: إنه ليس بالضرورة أن يتم تخـــزين الطاقـــة المنتجة من محطات الطاقة النظيفة والمتجددة، بل يمكن استخـــدامها مباشرة كطاقة مساندة للكهرباء العامة، على أن تخفف من أحمـــال الاستـــهلاك في وقت الذروة، كما أنه صحيح أن البطاريات غالية ولكنها ليست الزامية.

المتجددة أكثر أمانًا ونقاءً

فيما عبر سالم الرشيدي عن تأييده لهذا النوع من الطاقة المتجددة ويرى أنها أفضل وأكثر أمانًا وأنقى من أنواع أخرى من الطاقة مثل الطاقة النووية، التي قد ينتج عنها تسريب نووي لا قدر الله، كما حدث في مفاعل تشيرنوبل، في أوروبا الغربية وما نتج عنه من أضرار بشرية وبيئية واقتصادية وسياسية، ظلت لسنوات تؤثر ليس فقط في المحيطين به من البشر والأنعام والمزروعات، بل اثرت بالمثل فيمن هم بعيدين عنه بمئات وآلاف الكيلومترات.

تطبيق أعلى معايير السلامة

ويؤيده خالد المشعل في أن تبني استخدام هذه الطاقة المتجددة بأنواعها المتعددة، شمسية ورياحًا ومياهً، خطوة في الاتجاه الصحيح ودعمًا لاستخدام طاقة نظيفة، لا خوف من استخدامها، بشرط تطبيق أعلى معايير الأمن والسلامة،

حتى لا تقع حوادث، مؤكدا أن التنوع في الطاقة، خاصة الطاقة الشمسية، شيء طيب متمنيًا وجودها في الأسواق وفي البيوت قريبًا بمعايير آمنة ومطمئنة.

صيانة ألواح انتاج الطاقة الشمسية

وتجاوز خالد الهنداس مرحلة الانتاج والتوزيع، ليتحدث عن مرحلة الضمان والصيانة، مشيرًا إلى ضرورة إلزام الدولة الشركات التي تتعاقد معها لانتاج وتوزيع الطاقة المتجددة النظيفة للمستهلكين بضمان صيانة أجهزتها، لسنوات طويلة، لضمان الجودة، وعدم تحميل المستهلك مبالغ طائلة، في الصيانة وقطع الغيار خاصة أنها ستكون شحيحة بل ونادرة في بدء الأمر، والهدف من ذلك هو زرع الثقة لدى المستهلك، وبالتدريج ستنتشر تلك الأجهزة لتعم الفائدة على الجميع.

ري المزارع بالطاقة المتجددة

ويلفت حسن العتيبي النظر إلى امكانية استخدام انتاج الطاقة المتجددة في عمل نظام ضخ المياه بالطاقة الشمسية، ويرى أنه أحد الحلول التي يمكن أن توفرها الطاقة المتجددة، على أن تطبق في ري المزارع خاصة ذات المساحات الكبيرة، وخصوصاً في المناطق النائية التي لا تغطيها شبكات الكهرباء، داعيًا إلى القيام بحملة شعبية لحث المواطنين والمقيمين على استخدام تلك الطاقة النظيفة.

أرامكو تدشن أول توربين للرياح

وكشفت شركة أرامكو أن تكلفة الطاقة المنتجة من مشاريع الطاقة المتجددة تنخفض بنسبة ٧٠٪ عن التكاليف التقليدية، مؤكدة أنها ستراوح بين ١٢ هللة و١٦ هللة لكل كيلو واط في الساعة، كما دشنت الشركة أول توربين للرياح في المملكة بمدينة طريف، في خطوة مهمة ضمن استراتيجية دمج الطاقة المتجددة في عملياتها.

البرتغال تعيش على الطاقة الشمسية ٤ أيام

ويطالب نايف المجلي بتقليد الدول الأجنبية فيما تقوم به من إنجازات في هذا المجال، بعد أن قامت البرتغال بتجربة الاعتماد في إنتاج الكهرباء على مصادر الطاقة المتجددة حصراً على مدى أربعة أيام متواصلة وذلك العام الماضي، في فترة هي الأطول في تلك الدولة، حيث غطى إنتاج الطاقة المتجددة بالكامل استهلاك البلاد من الكهرباء على مدى ١٠٧ ساعات.

أضرار تلوث البيئة من الطاقة التقليدية

ويؤيد المقيم عبدالرحيم قاضي استخدام مصادر الطاقة المتجدّدة، والتي يصفها بالرائعة والتي تقوم على الحفاظ على حياة البشر من الآثار السلبية للمصادر التقليدية، مشيرا إلى ما تتناوله وسائل الإعلام عن التلوث البيئي، والاحتباس الحراري، واتساع الثقب في غلاف الأوزون الذي يحمي الأرض من الاشعاعات الضارة، وإطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون، والتي ثبت أنها سبب رئيسي في الإصابة بأمراض مميتة منها أنواع السرطانات المختلفة، إضافة إلى أمراض أخرى التي لم تظهر إلا في العصر الحديث، بعد زيادة النشاط الصناعي والتجاري، بشكل مبالغ فيه حول العالم.

الاستثمار الناجح في الطاقة المتجددة

ويرى وليد الشهري أن مصادر الطاقة المتجددة لها وجه آخر وهو استثماري بحت، بعد أن ظهر الاستثمار في الطاقة المتجددة، وهي صديقةً للبيئة ونظيفة، لتكون مصدراً للدخل والنفع المادي، سواء على مستوى الدول أو الشركات، ومن خلال التّرويج لها، تستعد دول كثيرة للبدء في تكوين مشاريع استثمارية للطاقة المتجدّدة، وتطويرها وتنميتها. وبذلك يمكن للمملكة بمفردها أو بالدخول في تحالف اقتصادي، الاستثمار في هذا النوع من الطاقة جنبًا إلى جنب مع انتاج الوقود البترولي.

ويشير رشيد الحميدان إلى أنه لا يعرف الكثير عن الطاقة المتجددة إلا ما يقال في وسائل الإعلام، وهو أنها تساعد على توفير فرص عمل جديدة، في الشركات أو الهيئات والمصانع التي تغذي محطاتها وترتبط بها، كما أنها تخفف من أضرار الانبعاثات الحراريّة الضارة، وتقلل من الملوثات الكيميائية في المزروعات والخضروات.

نمو متسارع للطاقة المتجددة

ويبين محمد السيف أن الطاقة المتجددة تشهد نمواً متسارعاً في المملكة، مع ارتفاع معدل النمو السكاني وتزايد استهلاك الكهرباء والمياه المحلاة ذات التكلفة المنخفضة، وتقول الحكومة: إن الطلب المتوقع على الكهرباء في المملكة سيتعدى ١٢٠ جيجا واط بحلول عام ٢٠٣٢.

وبعد..

فقد خطت المملكة خطوات واسعة في الاستفادة من الطاقة المتجددة، وأنفقت الكثير من الميزانيات وأنشأت مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، لتنظيم العمل في هذا المجال ولوضع استراتيجيات الإنتاج والتوزيع والاستخدام، كما أطلق وزير الطاقة «برنامج الملك سلمان للطاقة المتجددة»، ومن الناحية الرقابية والتشريعية قام مجلس الشورى بدوره.

وما يزال المواطن ينتظر أن يرى أمامه نتيجة كل هذه الجهود في شكل ثمرة يانعة يستفيد منها، سواء لتقليل ما يدفعه من قيمة لاستهلاك الطاقة، أو في بيئة أنقى وأنظف لا تسبب أمراضًا ولا تقتل عزيزًا.

مسيرة فشل المؤسسات الناشئة في المملكة

د. عبدالعزيز بن إبراهيم الحرقان
عضو مجلس الشورى

تفشل المؤسسات لعدة أسباب قد تبدو للوهلة الأولى أنها بديهيات ومعروفة للكثيرين، ولكن متابعة نشوء وتطور المؤسسات الصغيرة الناشئة على مدى من الزمن واستخلاص بعض المعلومات الأساسية عن حياة المؤسسة أظهرت وجود أسباب لم تكن في الحسبان، أو انخفاض أهمية بعض الأسباب التقليدية للفشل، أو ارتفاع أهمية أسباب كانت تعد غير مهمة.

اتضح ذلك من خلال دراسة شملت أكثر من أربعمائة مؤسسة ناشئة وصغيرة ومتوسطة منذ سنة ٢٠٠٩، ولمدة أربع سنوات، بهدف التعرف على أسباب فشل المؤسسات الصغيرة في المملكة.

توجد عدة تعريفات لفشل المؤسسات ولعل أفضل تعريف يتناسب مع حال المؤسسات السعودية هو عدم قدرتها على الاستمرار في تسويق وبيع خدماتها ومنتجاتها وبالتالي عدم القدرة تغطية تكاليف تشغيلها، واضطرار المؤسس إلى وقف العمل في المشروع.

يبدأ مؤسس المشروع الصغير حينما يتأكد أن عوامل النجاح متحققة لديه، وأنه قادر على قيادة مسيرة مشروعة إلى تحقيق الهدف الأساسي من إنشائه، وتحقيق دخل مالي جيد، أو استغلال مورد تجاري متوفر لديه، أو استثمار قدراته فيما ينفع نفسه وغيره. ولأن تقدير عوامل النجاح المطلوبة لنجاح المشروع من وجهة نظر مؤسس المشروع عامل أساسي في التخطيط، لذا فإنه في بداية الدراسة سئل المؤسسين عن الخدمات التي يريدون أن يستفيدوا منها عند بداية مشاريعهم لمساعدتهم على النجاح.

وقد يكون توقيت توفر هذه العوامل بعضها أو كلها هو السبب خلف توقيت انطلاق المشروع:

سبعون في المئة من المؤسسين اعتبروا توفر وسائل التمويل هو سبب مهم للنجاح. ويكاد يكون هذا السبب حديث العامة، ومحور النقاش حول سبل دعم المؤسسات الصغيرة.

أربعون في المئة قالوا إن مؤسسات التسويق مهمة في تحقيق العائد المالي الذي يحلمون فيه، ومصطلح "التسويق" يستخدم بشكل فضفاض لوصف عمليات الترويج، والدعاية والإعلان، والبيع خارج نطاق مقر المؤسسة،

خمسة وخمسون في المئة من المؤسسين قالوا إن توفر العمالة هو شرط أساسي لنجاح مشاريعهم الناشئة.

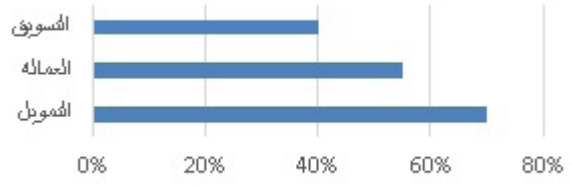

متطلبات النجاح من وجهة نظر ملاك المؤسسات الصغيرة

وجدت الدراسة عددًا من المعوقات التي تؤدي إلى فشل المؤسسة الناشئة خلال السنوات الثلاث الأولى من تأسيسها وهي كالتالي:

مشاكل التشغيل التي يواجهها صاحب العمل الصغير الناشئ لا يستطيع إيجاد حلول لها، تؤثر على خدمات مشروعة والمنتجات التي يبيعها. وتتطور هذه المشاكل لتكون عقبات أمام استمرار ونمو المشروع. هذه المشاكل كان بالإمكان إيجاد حلول لها باستشارة خبراء ومتخصصين، ولكن صاحب المشروع الصغير لم تتوفر له القدرة المالية والفنية للعمل على إيجاد الحلول. تنقسم المشاكل إلى ثلاثة أنواع رئيسة:

علمية وتقنية: أبرز أمثلة هذا النوع ما واجهته سيدة أعمال أثناء تصنيع حلويات. فبعدما تنتهي من عملها، وتضعها في مخزن مبرد، لاحظت أن لون بعض القطع يتغير، تضطر أن تستبعد هذه القطع من البيع، مما رفع من قيمة أسعارها، وزادت المشكلة حينما بيعت بعض هذه القطع بالخطأ وبدأ بعض العملاء يكتشفونها ضمن ما يشترونه، مما أثر على سمعة المحل، واضطرار السيدة إلى إقفال المشروع في سنته الأولى. هذه السيدة كانت تحتاج لاستشارات في تصنيع الأغذية، وحفظها، ولكن بغياب مثل هذه الخدمات لم تستطع حل مشكلتها.

مشاكل إدارية: مجموعة القرارات التي يتخذها مؤسس المشروع تشكل في مجملها مجموعة القوانين والأنظمة الإدارية التي تحكم العمل. توثيق هذه القرارات وتحسينها ترفع من كفاءة العمل وقد تعيق سير عمل المشروع الصغير إذا وضعت بشكل غير سليم. خاصة أن معظم مؤسسي المشروعات الصغيرة ليس لديهم خبرة إدارية، وغير قادرين على توثيق منهج العمل في المؤسسة وتنقيحه بشكل مستمر يضمن سير العمل بشكل سليم ومنخفض التكلفة.

أحد أبرز العقبات هو عدم القدرة على قياس تكلفة المنتج أو الخدمة وبالتالي تحديد سعرها بناء على تكلفتها. ويعتمد التسعير لدى هؤلاء على تقدير قدرة المستهلك على الدفع. وقد يكون ذلك السعر غير مربح أو أقل من التكلفة، ولا يكتشف المؤسس ذلك إلا في وقت متأخر، وحينما يريد تصحيحه تظهر مشكلات تسويقية ومالية غير متوقعه إضافة إلى عدم رضا المستهلكين.

عدم تحقيق مبيعات: من المدهش أن نرى أن بعض المشاريع الصغيرة الناشئة على الرغم من عدم قدرتها على تحقيق دخل مالي خلال الفترة الأولى من تأسيس المشروع، فإن المؤسس يستمر في التشغيل والاستثمار، من خلال استهلاك رأس المال أو الموارد المالية الشخصية. ويرجع سبب عدم تحقيق المبيعات إلى عدم دراسة السوق بشكل كافٍ، والتعرف على القطاع المستهدف قبل البدء في المشروع، وكيفية الاستجابة لمتطلبات واحتياجات العملاء من خلال خدمات ومنتجات مناسبة.

عدم التفرغ للعمل: لعل هذه أحد أبرز العقبات التي تتطلب قرار حاسم من المستثمر الناشئ. التفرغ للمشروع يعني الاستقالة من العمل الحكومي الذي يحقق له ولأسرته دخلاً آمنًا مستمرًا. معظم من تم سؤالهم يعرفون أن سبب فشل مشروعهم هو عدم القدرة على القيام بأعمال حيوية وأساسية بسبب ارتباطهم بأعمالهم الحكومية. من أمثلة ذلك، كثير من موظفي الحكومة يبدأ مشروعه الصغير مسجلاً باسم أحد أبنائه أو أفراد العائلة، وحالما يكبر المشروع، تتطلب بعض المؤسسات التجارية والمالية والإدارات الحكومية التفاعل مع مؤسس المشروع واتخاذ قرارات بشأن أعماله، ولا يستطيع المالك الحقيقي ذلك، مما يؤدي لخسارة فرص تجارية، أو عقود تمويل، وتعاملات تجارية مختلفة. ويشكل ذلك عقبه مهمة، إذ أن المالك الوهمي ليس على استعداد لتولي مهام إدارة العمل نيابة عن المالك الحقيقي، خاصة أن هدف وضع الملكية المزدوج من المفترض أن يكون مؤقتًا حتى تتأكد جدية المشروع.

عدم انضباط العمالة من المشاكل التي تظهر في المشاريع التقليدية المعتمدة على الأيدي العاملة. عدم انضباط حضورهم للعمل أو تنفيذ أوامر مدير المشروع، يؤثر على عمليات الإنتاج والمبيعات. يقول أحد المؤسسين: إن طول مدة الإجراءات الحكومية للتخلص من العامل واستقدام عامل بدلًا منه، يعد أيضا من العوامل المعيقة لمرونة العمل في المشروع، حيث يعطي ذلك هامش من شعور بالأمان للعامل وعدم الانصياع لأوامره المتعلقة بالعمل وتنفيذها بحرص، ويمنح العامل القدرة على تحدي المؤسس رغبة في الحصول على مزايا وظيفية أفضل أو الانتقال لمؤسسة منافسة أخرى بناءً على معرفة العامل حاجة صاحب العمل له، وصعوبة استبداله، وليست لأسباب ليست متعلقة ببيئة العمل.

تكلفة التشغيل أكثر من المتوقع تظهر كعقبة ليس لها حل أمام بعض المؤسسات الصغيرة. تكلفة التشغيل تؤثر على أسعار المنتجات والخدمات التي يقدمها المشروع، مما يؤثر على القدرة على المنافسة، وجذب العملاء. هذه المشكلة أيضا تعد قصورًا من المؤسس في عدم دراسة تكاليف تشغيل المشروع قبل تأسيسه، والاعتماد على افتراضات وتقديرات غير دقيقيه أو صحيحة. فمثلاً، في أحد المشاريع الصغيرة اكتشف مدير المشروع ضرورة ترك أجهزة التبريد تعمل طوال الليل، مما أدى في النهاية إلى تغير سعة عداد الكهرباء، ورفع تكلفة التشغيل، لدرجة أن استمرار المشروع لم يكن مجديًا اقتصاديًا.

خلط بعض ملاك المشاريع الصغيرة بين نفقاته الشخصية ومصروفات تشغيل المشروع. وأسوأ مظاهر الخلط في النفقات هو استخدام موارد المشروع مثل العمالة، والسيارات، ومستودعات التخزين في تنفيذ أعماله الشخصية، مما يوسع مجال الاستفادة من موارد المشروع خارج نطاق عمله، وعدم القدرة على وضع أرقام محاسبية دقيقة، إضافة إلى إيداع العائد المالي من المؤسسة في حساباته الشخصية، سواء كل العائد وبشكل مستمر أو حسب الحاجة بدون أن يكون هناك توثيق شامل ودقيق للمصروفات.

فشلت بعض المؤسسات بسبب عدم القدرة على تمويل نشاطاتها. ولكن كان السبب الحقيقي هو أحد الأسباب أعلاه، وكان الهدف من الحصول على التمويل هو تصحيح خطأ أكثر منه قرار بُنِي على مرحلة تطور المشروع. المؤسسات التي احتاجت للتمويل بهدف تطوير المشروع اصطدمت ببيروقراطية الحصول على التمويل عند الحاجة، خاصة أن البعض لم يضع احتمال الحاجة للتمويل في خطة عمله، وبالتالي لم تتوفر لديه الوثائق اللازمة. كما أن إجراءات الحصول على القروض أو التمويل لا تتوافق مع قدرات بعض مؤسسي المشروع، أو يضطر للاقتراض بفوائد عالية جدًا وباشتراطات تسديد لا تتناسب مع التدفق النقدي من مشروعه. لذلك لم تتجاوز نسبة من حصل على تمويل من مؤسسة مالية على ١٨٪ من إجمالي المؤسسات محل الدراسة.

من المثير للانتباه هو عدم تطابق احتياجات مؤسسي المشاريع التي اعتبرها المؤسسون عوامل مهمه للنجاح مع أسباب فشلها. كما أن توفر هذه الاحتياجات لم ينعكس على أداء عمل مؤسساتهم، ولم يكن غيابها عاملًا حاسمًا في الفشل. قد تكون هذه الخدمات والاحتياجات مهمة، لكنها بدون فائدة في ظل غياب الخبرة المهنية والمعرفة المناسبة، والمتابعة لأعمال المؤسسة اليومية بهدف قيادتها نحو النجاح. في الواقع إن تحقق تمويل للمؤسسة الناشئة قد يكون قاتلًا في غياب الخبرة أو الإشراف الإداري والمالي. كما أن الفجوة بين تقدير محددات نجاح المؤسسات الصغيرة، وأسباب فشلها الحقيقية يعكس مدى عدم قدرة المؤسسين على تحديد احتياجاتهم بشكل صحيح، وحاجتهم إلى مساعدة مهنية متخصصة.

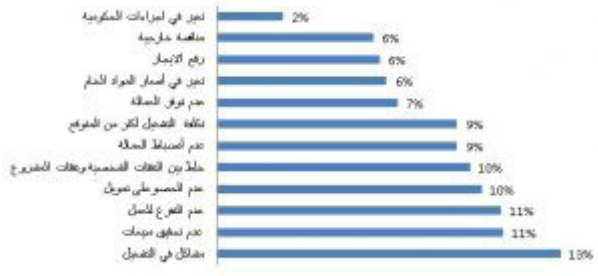

ملخص لأسباب فشل المؤسسات الصغيرة

عدم وجود خبرة إدارية لدى المؤسس أدى إلى اتخاذ قرارات زادت من تأثير هذه العقبات على المدى البعيد، أو لم تؤد إلى حلها على الأقل مما أدى إلى استنزاف موارد المؤسسة في عمليات غير إنتاجية. إضافة إلى أنه لم يكن لدى المؤسسين القدرة على التعرف على مسببات هذه العقبات بشكل جيد وفي وقت مبكر. مما أدى إلى تعاظم تأثير هذه العقبات.

أحد مظاهر الفشل التي لا يكتشفها المؤسس هي استمرار تحقيق مبيعات منخفضة تتساوى أو تقل مع التكاليف لمدة تتراوح من ثلاثة إلى ستة أشهر، أو مدد أطول من الزمن، ولا يستطيع المؤسس معرفة هل هذا مؤشر على عدم قبول السوق لمنتجاته؟، أو أنه قبول بطيء وهادئ ويتطلب استمرار الاستثمار

في المشروع. وعلى الرغم من أن هذا الوضع قد يعد حالة من حالات التوزان المقبول مؤقتًا، إلا أن تطور المؤسسات أثبت أن تفسير المؤسسين لم يكن صحيحًا وأدى إلى إما إلى استنزاف موارد المؤسسة وموتها، أو في خسارة مبالغ من المال والاضطرار إلى إعادة تمويل المؤسسة أو زيادة رأس المال.

متى تفشل المؤسسات الصغيرة؟

من الطبيعي أن تفشل المؤسسة الصغيرة الناشئة، ولكن تكمن الخطورة في عدم القدرة على التعرف على أن المشروع في حالة فشل في مراحل مناسبة. عدم القدرة على التعرف المبكر على مظاهر فشل المشروع يؤدي بالمستثمر إلى استمرار استهلاك موارده المالية، في دعم حياة المشروع، بينما كان القرار الصائب هو التوقف المبكر، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الموارد المالية، وعدم التأثير على المواد الشخصية. وغالبًا ما يكون سبب استمرار المشروع التفاؤل بفرصة قادمة، أو بتحسن وضع المؤسسة بدون أن يكون ذلك التفاؤل مرتبطًا بحقائق ومعطيات مدروسة أو ظروف سوقية طارئة ستتغير بسرعة حسب معلومات مؤكدة.

من ضمن عينة الدراسة ٢٧٪ من المستثمرين الذين يعدون المشروع محل الدراسة هو مشروعهم الثاني أو الثالث. الملاحظ في هؤلاء أنهم باعوا مشاريعهم حينما اكتشفوا مظاهر الفشل خلال السنة الأولى، أو استمروا في العمل في مشاريعهم وتجاوزوا فترة الفشل. وهذا يعكس خبرة في طبيعة السوق المحلي السعودي.

ستة في المئة من المؤسسات الناشئة قرر مؤسسوها بأنها فاشلة، وتوقفوا عن استمرار الاستثمار في سنتها الأولى على الرغم من أن هذا المشروع هو مشروعهم الأول، بينما بلغت هذه النسبة ٤٦٪ بعد مرور سنتين على تأسيسها، فيما بينت الدراسة أن ٢٤٪ من المؤسسات فشلت في نهاية سنتها الثالثة، مما يضع إجمالي نسبة فشل المؤسسات الناشئة بعد السنوات الثلاث من تأسيسها إلى ٧٦٪.

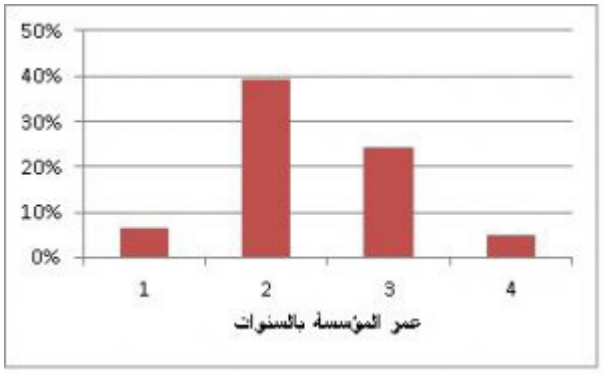

نسبة المؤسسات الفاشلة

السنة الأولى تمضي في التأسيس لأعمال المؤسسة، وبعدم وجود خطط تجارية محكمة مكتوبة، فإن غالب خطط العمل توضع شفهيًا أثناء بناء المشروع في سنته الأولى.

السنة الثانية هي سنة التفاؤل. حيث يعتقد المؤسس أنه قد انتهى من إجراءات التأسيس وأن البيئة مناسبة لبدء العمل والإنتاج وتحقيق النجاح والأرباح المتوقعة.

السنة الثالثة هي سنة استنزاف الموارد. وهي سنة قاتلة لفرصة المستثمر المحافظة على بقية موارده المالية وأصول المؤسسة الممكن الاستفادة منها للانطلاق من جديد. معظم من فشل في السنة الثالثة انتهى بتراكم ديون مالية، تتطلب بضع سنوات لتسديدها.

الملاحظ أن ١٠٪ من المؤسسات استمرت تصرف من رأس مال التأسيس بشكل أو بآخر حتى السنة الثالثة من حياتها. وبدراسة وضع هذه المؤسسات اتضح أنها تقع ضمن استراتيجيتين. ٣٥٪ من المؤسسات التي وصلت لهذه المرحلة وضعت استراتيجية واضحة للمحافظة على رأس المال ضمن خطة مقننة للصرف على مدى حياة المشروع. بقية المؤسسات التي وصلت لهذه المرحلة حافظت على رأس المال بسبب تحقق دخول مالية أخرى، مثل تحقق عائد مالي إضافي من مصادر مختلفة عن المشروع، أو دخول شريك ممول.

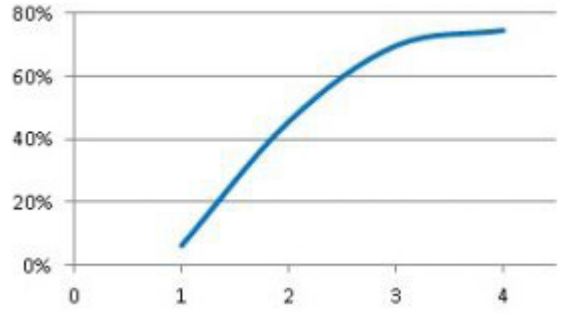

المعدل التراكمي لفشل المؤسسات الصغيرة

٧٦٪ من المؤسسات الناشئة أقفلت أعمالها بعد مرور ثلاث سنوات من بدء الدراسة، ولكن الملاحظ أن المؤسسات التي تجتاز سنواتها الثلاث الأولى تقل نسبة الفشل فيها بشكل كبير. وعند التحدث مع مؤسسي هذه المؤسسات نلاحظ نضجًا في التفكير وفهمًا أكثر للعمل التجاري. وغالبًا ما يتحدثون عن تجارب ودروس مستفادة.

٣٦٪ من مؤسسي المؤسسات الفاشلة تراوحت رغباتهم بين عدم الرغبة في بدء عمل تجاري من جديد، بينما قرر ٤٩٪ منهم البدء بالعمل في مشروع جديد حال الانتهاء من عقبات الفشل الحالي. أما النسبة الباقية (١٥٪) فقد قرروا البدء بعمل تجاري فور انتهائهم من تصفية مشروعهم الحالي.

سياسات الخروج

الخيارات المتاحة لمالك المشروع الناشئ لتقليل خسائر مشروعة الفاشل وإقفاله هي محدودة. وغالبًا ما لا يضع المؤسس هذه الخيارات في الحسبان في المراحل الأولى من تأسيس المشروع. حينما يفشل للمشروع فإن القرارات المتاحة لمؤسس المشروع هي إنهاءه وتصفيته، أو بيعه.

ويعتمد القرار على حجم ونوع الأصول المتوفرة في المشروع. على أن قرار البيع ليس سهلًا، إذ يخضع تقييم المشروع لرأي المشتري الشخصي واحتياجه الحقيقي من شراء أصول المشروع، وليس من خلال عمليات مهنية مقدمة من مؤسسات متخصصة تستطيع تقديم تقدير مالي لقيمة الأصول والثمن المناسب للمؤسسة.

يوجد سوق صغير غير منظم لبيع وشراء المؤسسات الصغيرة، فبعض المستثمرين يفضل شراء مؤسسة ناشئة بدلًا من تأسيس عمل تجاري من جديد، وعلى الرغم من أن هذه خيار مفتوح، إلا أن المعروض في هذا السوق يتراوح بين مؤسسات فاشلة، ومؤسسات ومشاريع صغيرة طورها مؤسسها بهدف بيعها.

الملاحظ أن مؤسسي المشاريع الصغيرة الناشئة لا يعتبرون بيع المؤسسات من الخيارات المفضلة، ويعتبرونها وسيلة لإنهاء العمل التجاري، أكثر من أنها من عوامل النجاح. وهؤلاء غالبًا ما يكون لديهم خبرة فنية ومهنية في تنفيذ خدمات المشروع، أكثر من الخبرة في إدارة المشاريع التجارية.

من نتائج الدراسة أن مؤسسي المؤسسات الصغيرة لم يضعوا ضمن خططهم الدخول لأسواق خارجية. سواء خارج مدنهم، أو خارج المملكة. ولعل عدم القدرة على وضع "نموذج لعمل المؤسسة" يصف بشكل محدد النشاطات التجارية وأسلوب التشغيل يجعل تأسيس فروع أخرى أمرًا صعبًا. الفرص المتنوعة والكثيرة في الأسواق المحلية قد تكون محفزة لعدم التفكير بالانتقال لأماكن أخرى، ولكن يجب الاهتمام إلى قضية قدرة المؤسسات الصغيرة على الانتقال خارج الحدود السعودية، لما لذلك من أهمية لتنويع مداخيل الاقتصاد الوطني.

فقط ستة في المائة من المؤسسات حصلت على رعاية بشكل ما من جهات متخصصة مثل الغرف التجارية، والحاضنات، ومراكز ريادة الأعمال، والجامعات، وغيرها. وهذا يوضح بشكل جلي حاجة المؤسسات الصغيرة والناشئة إلى برامج رعاية وخدمات استشارية في بداية حياتها، وفي المساعدة على اتخاذ القرارات في سبيل نموها، وتطوير العمل فيها. قد تكون هذه البرامج متوفرة ولكن لم يستطع هؤلاء المؤسسون الوصول إليها، أو أنها غير موجودة مما يترتب عليه الحاجة إلى تأسيس البرامج. ولعل تأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة سيحقق الأمل في توحيد جهود دعم المؤسسات الصغيرة في سبيل أن يتحقق لنا اقتصاد حيوي متجدد.

العقوبات التأديبية

زامل شبيب الركاض
مستشار متخصص فى الأنظمة

العلاقة الوظيفية بين الجهة الإدارية والموظف الحكومي، تقوم بشكل عام على قواعد تنظيمية تحدد حقوق الموظف والواجبات الملقاة على عاتقه، بمعنى أن الموظف في القطاع العام لا يمكن له أن يتمتع بحقوقه وامتيازاته الوظيفية، دون أن يقوم بواجباته والتزاماته المهنية، التي حددتها الأنظمة واللوائح والقرارات سواء النظام العام للخدمة المدنية واللوائح التنفيذية أو غيرها من الأنظمة ذات العلاقة بالوظيفة العامة.

ونعتقد أن أهم الواجبات الوظيفية، تبدأ بمباشرة الموظف لمهام وظيفته، بمهنية عالية وأمانة في الأداء والتزام بوقت الدوام، واحترام رؤسائه وتنفيذ أوامرهم، والتعاون مع زملائه في أداء أعمالهم، وتسهيل أمور المراجعين، وأن يكون الموظف خارج الوظيفة ذا سلوك حسن يجعله يترفع عما من شأنه الإخلال بشرف الوظيفة وكرامتها، ومن هذه الواجبات ما لا ينتهي بنهاية علاقته بالعمل وهي التزامه بعدم إفشاء الأسرار التى اطلع عليها بحكم الوظيفة العامة في الدولة، وأعظم هذه الواجبات الولاء والمحبة للوطن فهو واجب على كل مواطن سواء كان موظفاً حكومياً أو في القطاع الخاص أو غيره، فللوطن في دم كل حر يد سلفت ودين مستحق.

وكما أسلفنا فإنه في حال مخالفة الموظف لواجباته الوظيفية فقد نصت المادة (٣١) من نظام تأديب الموظفين على أنه (يعاقب تأديبياً كل موظف ثبت ارتكابه مخالفة مالية أو إدارية، وذلك مع عدم الإخلال برفع الدعوى العامة أو دعوى التعويض).

في حين أن المادة (٣٢) قسمت الموظفين العمومين إلى فئتين من حيث العقوبات المستحقة على كل فئة، حيث نصت على أن (العقوبات التي يجوز أن توقع على الموظف أولاً: بالنسبة لموظفي المرتبة العاشرة فما دون أو ما يعادلها:

١- الإنذار.

٢- اللوم.

٣- الخصم من الراتب بما لا يتجاوز صافي راتب ثلاثة أشهر، على ألا يتجاوز المخصوم شهرياً ثلث صافي الراتب الشهري.

٤- الحرمان من علاوة دورية واحدة، ٥- الفصل.

ثانياً: بالنسبة للموظفين الذين يشغلون المرتبة الحادية عشرة فما فوق أو ما يعادلها:

١- اللوم.

٢- الحرمان من علاوة دورية واحدة.

٣- الفصل.

ولا يمنع انتهاء خدمة الموظف من البدء في اتخاذ الإجراءات التأديبية أو الاستمرار فيها، حيث يتم توقيع الغرامة عليه بما لا يزيد على ما يعادل ثلاثة أمثال صافي آخر راتب كان يتقاضاه أو الحرمان من العودة للخدمة مدة لا تزيد عن خمس سنوات أو بالعقوبتين معاً.

ونخلص إلى أنه إذا كان النظام قد أعطى جهات التأديب سلطة أوسع في توقيع العقوبة على الموظف في حالة المخالفة، إلا أنه يجب أولاً: التأكد من سلامة قرار تشكيل لجنة التأديب وإجراءات تبليغ الموظف في بعض الحالات. ثانياً: التأكد من صحة تكييف الوقائع على أنها مخالفة وتحديد مواد النظام التي تمت مخالفتها. ثالثاً: التأكد من سلامة إجراءات التحقيق وبيان الأفعال المنسوبة إلى الموظف والاستماع إلى دفوعه وإثباتها كتابة أمام الجهة المختصة أو اللجنة التأديبية التي يتم تشكيلها طبقاً للنظام أو هيئة الرقابة والتحقيق. وأخيراً التأكد من مناسبة العقوبة للمخالفة وفق الظروف المخففة والسوابق المشددة وملابسات وقوع المخالفة، والإعفاء من العقوبة إذ كانت المخالفة بناء على أمر مكتوب صادر من رئيسه المباشر، ويحق للموظف الحكومي التظلم من القرار التأديبي أمام المحكمة الإدارية المختصة.

رئيس مجلس الشورى يستقبل السفير الصيني

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض سفير جمهورية الصين الشعبية لدى المملكة السيد لي هوا شين.

وجرى خلال اللقاء مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات.

كما جرى بحث سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الصيني، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في فتح أفاق أوسع للتعاون في مختلف المجالات لتحقيق المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما

ويستقبل النائب العام الجزائري

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، معالي النائب العام في جمهورية الجزائر المستشار ابن عبيد الوردي بحضور معالي رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام الشيخ محمد بن فهد آل عبدالله.

وفي مستهل اللقاء رحب معالي رئيس مجلس الشورى بالنائب العام الجزائري والوفد المرافق له، مشيراً إلى عمق ومتانة العلاقات التي تربط بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الجزائر الشقيقة في مختلف المجالات والتي تنطلق من الروابط الأخوية التي تجمع بين قيادتي وشعبي البلدين الشقيقين.

وتم خلال اللقاء استعراض العلاقات التي تربط بين البلدين الشقيقين وما تشهده من تطور في المجالات كافة، خاصة في المجال البرلماني بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين.

من جانبه أعرب معالي النائب العام الجزائري عن سعادته بزيارة المملكة وزيارة مجلس الشورى والتعرف عن قرب على عمله، مؤكداً عمق العلاقات الأخوية التي تربط بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الجزائر.

وأشار أن زيارته للمملكة تأتي بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين البلدين في المجالين القضائي والعدلي.

حضر الاستقبال المستشار والمشرف العام على مكتب معالي رئيس المجلس الدكتور مهنا بن سليمان المهنا.

آل الشيخ يستقبل السفير الأسباني

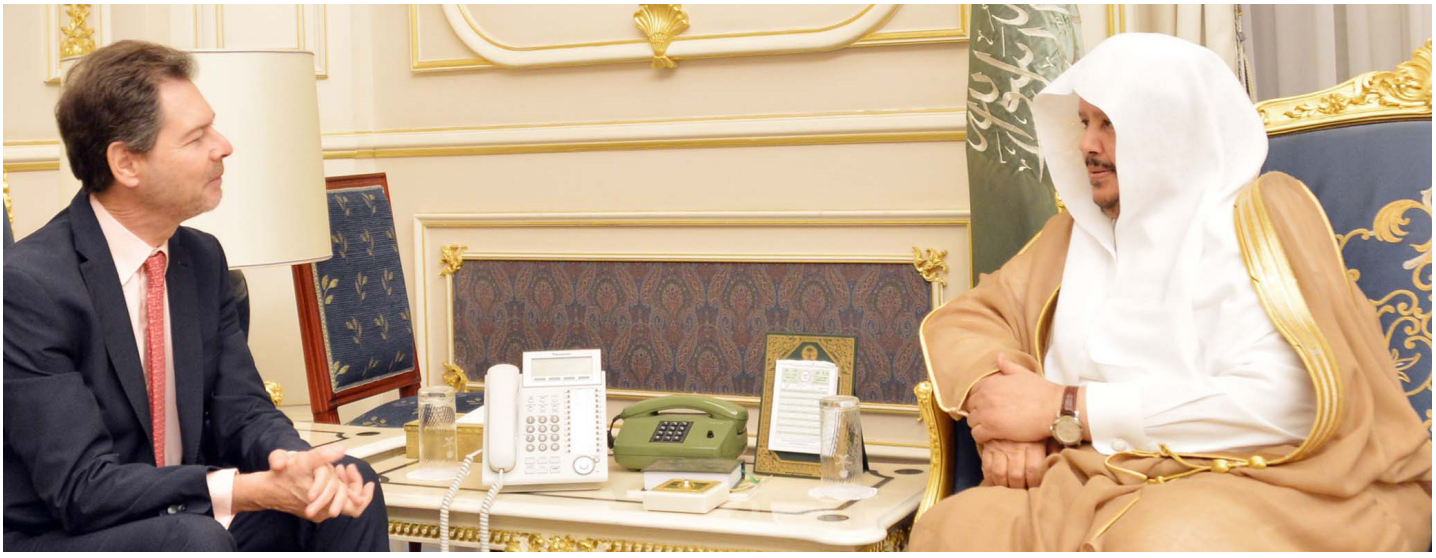

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه في مقر المجلس بالرياض سفير مملكة أسبانيا لدى المملكة البارو ايرانثو.

وفي مستهل الاستقبال هنأ معالي رئيس مجلس الشورى السفير الأسباني بمناسبة تعيينه سفيراً لبلاده لدى المملكة، متمنياً له التوفيق في مهام عمله بما يسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين.

ونوه معاليه بالعلاقات الثنائية المتميزة بين المملكة العربية السعودية ومملكة أسبانيا في مختلف المجالات.

وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في شتى المجالات، خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الأسباني، وسبل تعزيز الزيارات المتبادلة بين لجان الصداقة في المجلسين لما لهما من دور في فتح آفاق أوسع لمجالات التعاون بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما الصديقين.

ويستقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان.

وأكد معالي رئيس مجلس الشورى خلال اللقاء أهمية التعاون والتواصل بين المجلس وأجهزة الدولة وهيئاتها المختلفة بما يسهم في وصول مجلس الشورى أثناء دراسته لتقاريرها السنوية إلى القرارات السديدة التي من شأنها دعم تلك الأجهزة والارتقاء بأدائها وتقديمها خدمات أفضل للمواطنين .

من جانبه عبر معالي الدكتور بندر العيبان عن تقديره لما تلقاه هيئة حقوق الإنسان من دعم ومساندة من مجلس الشورى لدعم جهودها في مجال حقوق الإنسان في المملكة.

حضر اللقاء معالي نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور ناصر بن راجح الشهراني وعضو مجلس الشورى رئيس لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بالمجلس الأستاذ عساف بن سالم أبوثنين وعدد من أعضاء مجلس الشورى أعضاء اللجنة.

رئيس مجلس الشورى يستقبل الأمين العام لهيئة كبار العلماء

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض معالي الأمين العام لهيئة كبار العلماء الشيخ الدكتور فهد بن سعد الماجد ورئيس وأعضاء هيئة تحرير مجلة البحوث الإسلامية التي تصدرها الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء.

وقد أشاد معالي رئيس مجلس الشورى بما حققته مجلة البحوث الإسلامية من حضور علمي أثرى ساحة البحث في مختلف الموضوعات التي تتناولها، منوهاً بالدعم الذي تجده المجبة من سماحة مفتي عام المملكة رئيس هيئة كبار العلماء الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ مما جعلها مرجعاً علمياً لطلاب العلم.

من جانبه أعرب الدكتور فهد الماجد عن شكره لمعالي رئيس مجلس الشورى وعضو هيئة كبار العلماء وعضو الهيئة الاستشارية لمجلة البحوث الإسلامية على دعمه للمجلة لتؤدي رسالتها وتحقق أهدافها مما مكنها أن تتبوأ مكانة علمية رصينة، وأطلع معاليه على المراحل التي مرت بها خطة تطوير مجلة البحوث .

وفي ختام الاستقبال تسلم معالي الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ من الأمين العام لهيئة كبار العلماء نسخة من العدد العاشر بعد المائة من مجلة البحوث الإسلامية في حلته الجديدة بعد التطوير الذي جرى على المجلة في الشكل والمضمون.

حضر اللقاء المتحدث الرسمي لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله المهنا ، ومدير عام الإدارة العامة للعلاقات والمراسم في المجلس الأستاذ عمرو بن عبدالعزيز الماضي.

تجدر الإشارة إلى أن مجلة البحوث الإسلامية مجلة علمية دورية محكمة تشرف على إصدارها الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء وتتكون الهيئة الاستشارية للمجلة من عدد من العلماء في العالم الإسلامي ويرأس تحرير المجلة الدكتور عياض السلمي والمستشار الإعلامي للمجلة الدكتور محمد الصبيحي.

الهيئة العامة تحيل مشروع تعديل بعض مواد نظام الجمعيات التعاونية على جدول أعمال المجلس

وافقت الهيئة العامة لمجلس الشورى خلال اجتماعها السادس الذي عقدته برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على إحالة عدد من الموضوعات على جدول أعمال المجلس للفترة القادمة.

وتتضمن هذه الموضوعات عدة تقارير سنوية لعدد من الجهات الحكومية وعدداً من مذكرات التفاهم بين المملكة وعدد من الدول الشقيقة والصديقة في مجالات مختلفة.

وقد قررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مذكرة تعاون بين وزارة الخدمة المدنية في المملكة ومكتب شؤون الموظفين بالولايات المتحدة، وتقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم في المملكة ووزارة التعليم العالي في جمهورية أفغانستان ، وتقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم في المملكة ووزارة التعليم في ماليزيا.

كما وافقت الهيئة العامة للمجلس على إحالة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن مقترح مشروع تعديل بعض مواد نظام الجمعيات التعاونية، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن إعادة دراسة مشروع لائحة الجزاءات عن مخالفة مصانع ومحلات المياه عملاً بالمادة (١٧) من نظام مجلس الشورى.

ووافقت الهيئة على إحالة عدة تقارير سنوية لعدد من الجهات الحكومية شملت تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي لهيئة المساحة الجيولوجية للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي لوزارة البيئة والزراعة للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ، وتقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي لوكالة الأنباء السعودية للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ .

حضر الاجتماع معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.

نائب رئيس مجلس الشورى يستقبل السفير السوداني

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس في الرياض سفير جمهورية السودان لدى المملكة السيد عبدالباسط السنوسي.

وأكد معالي نائب رئيس مجلس الشورى خلال اللقاء عمق ومتانة العلاقات الثنائية التي تربط بين المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان الشقيقة في مختلف المجالات، التي تجسد الروابط الأخوية التي تجمع بين قيادتي وشعبي البلدين الشقيقين.

وتم خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، وما تشهده من تطور في المجالات كافة، خاصة في المجال البرلماني، والبحث في سبل تطوير العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والمجلس الوطني بجمهورية السودان، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في المجلسين بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين.

لجنة الصداقة البرلمانية الثامنة تلتقي سفراء عدد من الدول

التقى عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الثامنة في المجلس الأستاذ عساف بن سالم أبوثنين وأعضاء اللجنة في مقر مجلس الشورى في الرياض سفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية لدى المملكة لكل من مصر، والمغرب، وتونس، والجزائر، والسودان، وليبيا، والصومال ،وجيبوتي، و البرتغال، وكينيا، وأوغندا، وتنزانيا، وإثيوبيا.

وتم خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجالس وبرلمانات تلك الدول، وتفعيل دور أعمال لجان الصداقة البرلمانية بما يسهم في دعم التعاون والتنسيق المشترك بين مجلس الشورى وتلك البرلمانات.

بعد ذلك حضر الجميع حفل الغداء الذي أقامته لجنة الصداقة البرلمانية في مقر المجلس تكريماً للسفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية.

اجتماع فريق عمل تفعيل مذكرة التفاهم بين الشورى ومركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني

عقد فريق عمل مجلس الشورى ومركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الذي تم تشكيله لتفعيل مذكرة التفاهم المبرمة بين المجلس والمركز اجتماعاً في مقر المجلس بحضور معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان ونائب الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الدكتور فهد بن سلطان السلطان.

وفي مستهل الاجتماع أكد معالي مساعد رئيس مجلس الشورى أهمية الشراكة بين المجلس والمركز من خلال مذكرة التفاهم الموقعة بينهما وما وصله التعاون بينهما من مراحل متقدمة بما يعزز دور مجلس الشورى في خدمة الوطن والمواطن.

وأشار معالي الدكتور يحيى الصمعان إلى أن مجلس الشورى يسعى لفتح مزيد من قنوات التواصل مع المجتمع بالاستفادة من الدور الرائد لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني في مجال رصد الآراء، وتحديد مؤشرات الرأي العام إزاء القضايا الوطنية التي تحتل الأولوية في اهتمامات المواطن عن طريق إجراء الدارسات الاستطلاعية التي ينفذها المركز الوطني لاستطلاعات الرأي العام مطبقاً فيها المعايير العالمية.

وأفاد معاليه أن نتائج هذه الاستطلاعات ستكون إحدى أدوات اللجان المتخصصة بالمجلس في تقييم أداء الجهات الحكومية، ودعم الدور الرقابي للمجلس، وإيجاد مصادر لتقييم أداء هذه الجهات بالإضافة إلى ما يرد من معلومات في تقارير الجهات الحكومية،مشيراً إلى أن من شأن ذلك مساعدة المجلس في اتخاذ قرارات مبنية على دراسات ونتائج استطلاع رأي تم إجراءها بشكل موضوعي وعلمي.

وبين مساعد رئيس مجلس الشورى أن تفعيل دور مجلس الشورى في مجال الدبلوماسية البرلمانية يتطلب الحصول على المزيد من المعلومات التي تتناول المملكة في وسائل الإعلام العالمية، معرباً عن أمله في أن يسهم هذا الاجتماع في وضع الأطر التنفيذية لاستفادة المجلس من مشروع سلام للتواصل الحضاري الذي أطلقه مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الذي من شأنه رصد وتحليل أبرز القضايا المثارة في وسائل الإعلام الدولية، وما تنشره بعض المنظمات ومراكز البحوث الدولية عن المملكة والدين الإسلامي الحنيف مما يسهم في مد مجلس الشورى بالمعلومات التي من شأنها تفعيل الدور الذي يقوم به المجلس في مجال الدبلوماسية البرلمانية .

وأكد معاليه أن المرحلة الثانية من التعاون بين مجلس الشورى ومركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني التي يناقشها هذا الاجتماع تتطلب وضع الخطوات اللازمة لعقد جلسات حوارية مع الشباب تأكيداً لدورهم في صناعة مستقبل المملكة وفق ما نصت عليه رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتنفيذاً للإستراتيجية الإعلامية والاتصالية لمجلس الشورى التي تهدف إلى التواصل مع مختلف شرائح المجتمع.

من جانبه عد نائب الأمين العام لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الشراكة بين مجلس الشورى والمركز من أنجح الشراكات التي عقدها مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني مؤخراً مع الجهات الحكومية، معرباً عن أمله في أن تسهم هذه الشراكة في تحقيق نتائج إيجابية في مجال عمل مجلس الشورى الرقابي وبما يخدم مصالح الوطن والمواطن.

تجدر الإشارة إلى أن مذكرة التفاهم التي وقعها في وقت سابق معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ومعالي الأمين العام لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الأستاذ فيصل بن عبدالرحمن المعمر تقضي بالتعاون بين المجلس والمركز في مجالات التدريب وعقد المؤتمرات ذات العلاقة باهتمامات المجلس والمواطن، وكذلك التعاون بين الجانبين في مجال إعداد البحوث والدراسات ودراسات استطلاع الرأي ذات العلاقة بأعمال مجلس الشورى والتي تهتم بقضايا المجتمع، وتقديم الدعم العلمي حسب الأنظمة المعمول بها في الجهتين.

وتنص مذكرة التفاهم على التعاون بين الجانبين لإيجاد آلية لتشجيع مشاركة أفراد المجتمع من خلال طرح القضايا التي تلامس همومهم ومشاركتهم بما يحقق مزيداً من التواصل بين مجلس الشورى والمجتمع، وكذلك على التعاون بين الجانبين لإنشاء قواعد معلومات مشتركة حول ثقافة قياس اتجاهات الرأي العام وتبادل النشرات العملية والإصدارات ونحوها .

شارك في الاجتماع أعضاء مجلس الشورى الدكتور هاني خاشقجي والدكتور غازي بن زقر والدكتور محمد الحيزان والدكتورة فوزية أبا الخيل ومساعد مدير عام مركز أبحاث الشورى الدكتور مطر الجميلي ومدير إدارة رصد الآراء الأستاذ سليمان الناصر وعدد من إداريي المجلس ومركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني.

مجلس الشورى يدشن بوابته الرقمية الجديدة

دشن معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان في مقر المجلس بالرياض البوابة الرقمية للمجلس بحلتها الجديدة والتي يسعى المجلس من خلالها إلى مواكبة التقنية والعمل ضمن مفاهيم التعاملات الإلكترونية الحكومية والبوابات الرقمية الحديثة.

وعبر معاليه خلال تدشينه الموقع عن شكره للجهود التي بذلتها الإدارة العامة لتقنية المعلومات في المجلس والإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي ومركز أبحاث الشورى التي أسهمت في انجاح مشروع البوابة الرقمية الجديدة للمجلس.

وأعرب عن أمله في أن تسهم البوابة الرقمية في زيادة التواصل مع المواطنين وتوثيق التواصل مع البرلمانات العالمية .

ودشن المجلس بوابته الرقمية الجديدة مراعياً في تصميمها سهولة التنقل والذي سيسهم في التقليل من تشتيت المستخدم في البحث عن المحتوى من خلال أيقونات واضحة ومختصرة في صفحة المقدمة تقدم أبرز ما يبحث عنه المستخدم .

وتتيح البوابة خدمة العرائض التي تتيح للمستفيدين من تقديم مقترحات من خلال نموذج يتيح لمقدم العريضة من تلخيص ما تشمل عليه العريضة من مقترحات.

كما تتيح البوابة للمستفيدين إمكانية تقديم استفساراتهم ومقترحاتهم إلى الوزراء وكبار المسؤولين الذين يستضيفهم مجلس الشورى تحت قبته إضافة إلى عدد من الخدمات التي هي في طور التنفيذ والإطلاق قريباً بمشيئة الله.

وتضع البوابة الجديدة للمجلس بين أيدي المستخدمين قائمة مرئية بجلسات مجلس الشورى للدورات الحالية والسابقة، والعديد من المحتويات الثرية التي تخدم الباحثين والمطلعين على كل ما يهم شأن الوطن والمواطن من خلال نافذة المجلس.

حضر تدشين البوابة الجديدة مساعد مدير عام مركز أبحاث الشورى الدكتور مطر الجميلي ومدير عام إدارة تقنية المعلومات المكلف الدكتور هاني الزيد والرئيس التنفيذي للشركة السعودية للحاسبات الإلكترونية عصام الشيحة.

نائبة رئيس البرلمان الأوكراني تتطلع إلى تطوير العلاقات مع المملكة

استقبلت معالي نائبة رئيس البرلمان في جمهورية أوكرانيا السيدة ايرينا غيراشينكو وفد مجلس الشورى خلال زيارته لأوكرانيا مؤخراً برئاسة عضو المجلس رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأوكرانية الدكتور فايز بن عبد الله الشهري وذلك في مقر البرلمان بالعاصمة كييف.

وفي بداية الاستقبال قدم الدكتور فايز الشهري شكره وتقديره للبرلمان الأوكراني على دعوة لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأوكرانية لزيارة أوكرانيا، والالتقاء بنظرائهم في البرلمان الأوكراني. كما ثمن لحكومة أوكرانيا مبادرتها بتقديم تسهيلات للحصول على تأشيرة الدخول للمواطنين السعوديين من مطار العاصمة كييف.

وأشار رئيس الوفد الدكتور فايز الشهري إلى الفرص والمجالات التي وفرتها رؤية المملكة ٢٠٣٠ للشعب السعودي في حاضره ومستقبله والتي تهدف بشكل رئيس إلى نقلة حضارية وصناعية وتنموية من خلال بناء القدرات الوطنية وتنويع الاستثمارات وتوفير الفرص للقطاع الخاص بالمشاركة مع الأصدقاء في العالم ضمن مشاركات نوعية متكافئة تحقق المنافع الجميع.

من جانبها أعربت نائبة رئيس البرلمان الأوكراني عن ترحيبها واعتزازها بالعلاقات المتنامية بين بلادها والمملكة العربية السعودية، مقدرة للمملكة

مواقفها الإيجابية مع جمهورية أوكرانيا، وعبرت عن تطلعها بأن يسهم البرلمان الأوكراني ومجلس الشورى في تدعيم العلاقات في مختلف المجالات.

وتناول البحث خلال اللقاء سبل تعزيز التعاون بين المملكة وجمهورية أوكرانيا خاصة في المجالات العلمية والزراعية والثقافية والسياحية.

في ذات السياق استقبل معالي نائب وزير الخارجية الأوكراني سيرجي كيسليتسا وفد مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس الدكتور فايز الشهري، وجرى خلال الاستقبال بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين .

حضر الاستقبالين سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية أوكرانيا الأستاذ جديع الهذال.

لجان الصداقة البرلمانية في المجلس تجتمع بعدد من السفراء

عقدت ثلاث لجان للصداقة البرلمانية في مجلس الشورى في مقر المجلس بالرياض اجتماعات مع عدد من السفراء المعتمدين لدى المملكة، حيث عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الألمانية برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور عبدالمحسن بن عبدالله آل الشيخ اجتماعاً مع السفير الألماني لدى المملكة السيد / ديتر فالتر هالر.

كما عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأسترالية برئاسة عضو المجلس نائب رئيس اللجنة الأستاذ خالد بن عبدالله العبداللطيف اجتماعاً مع السفير الأسترالي لدى المملكة الدكتور رالف كينج.

في ذات السياق عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية اليابانية برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة معالي المهندس عباس بن أحمد هادي اجتماعاً مع السفير الياباني لدى المملكة السيد / نوريهيرو اوكودا.

وجرى خلال الاجتماعات استعراض عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وكل من ألمانيا، وأستراليا، واليابان في مختلف المجالات وخاصة العلاقات البرلمانية، وتفعيل دور لجان الصداقة الصداقة البرلمانية بما يعزز التعاون الثنائي بين المملكة وتلك الدول في مختلف المجالات.

الأمير د. خالد آل سعود يشارك ببحث علمي في مؤتمر صيانة الهندسة المعمارية للمباني التراثية

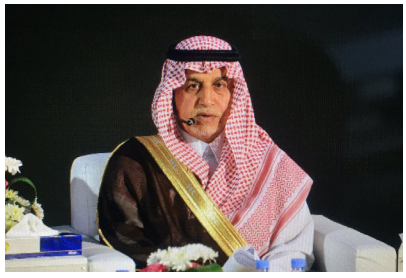

شارك عضو مجلس الشورى سمو الأمير الدكتور خالد بن عبدالله آل سعود في المؤتمر الدولي الخامس عشر حول الدراسات والإصلاح والصيانة للهندسة المعمارية للمباني التراثية الذي عقد في مملكة أسبانيا خلال المدة من ١٣-١٥ شعبان ١٤٣٨هـ الموافق ٩-١١ مايو ٢٠١٧م. وقدم سموه في أعمال المؤتمر ملخص بحث علمي في هذا المجال.

د. عبدالله المعطاني يحضر مؤتمرًا للغة العربية

حضر عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن سالم المعطاني أعمال المؤتمر الدولي الخامس للغة العربية الذي عقد يوم الاثنين الخامس من شهر شعبان ١٤٣٨هـ الموافق للأول من شهر مايو ٢٠١٧م في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بناءً على دعوة تلقاها الدكتور المعطاني من المجلس الدولي للغة العربية.

أ. لينه المعينا تشارك في مؤتمر آفاق وفرص جديدة في قطاع الرعاية الصحية

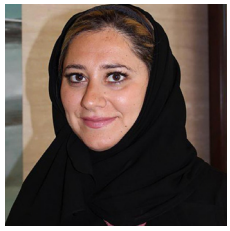

شاركت عضو مجلس الشورى الأستاذة لينه بنت خالد المعينا في المؤتمر الصحي الذي نظمه مجلس الأعمال السعودي الأمريكي في مدينة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية يوم الأربعاء ٧ شعبان ١٤٣٨هـ الموافق ٣ مايو ٢٠١٧م وذلك تحت عنوان « آفاق وفرص جديدة في قطاع الرعاية الصحية»

د. إبراهيم النحاس يحضر منتدى هيلسنكي

حضر عضو مجلس الشورى الدكتور إبراهيم بن محمود النحاس أعمال منتدى هليسنكي الذي عقد في العاصمة الفنلندية هيلسنكي خلال المدة من ٢٠-٢١ شعبان ١٤٣٨هـ الموافق ١٦-١٧ مايو ٢٠١٧م تحت شعار «طرح التحديات وعدم الاستقرار في أوروبا والخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

نوره الشعبان تحضر مؤتمر الريادة وأثرها على الاقتصاد

حضرت عضو مجلس الشورى الأستاذة نوره بنت فيصل الشعبان أعمال المؤتمر الاقتصادي التاسع الذي نظمه منتدى الفكر الاقتصادي والديموقراطي الأردني في مدينة عمان بالمملكة الأردنية خلال المدة من ٢٠-٢١ شعبان ١٤٣٨هـ الموافق ١٦-١٧ مايو ٢٠١٧م، تحت شعار « الريادة وأثرها على الاقتصاد».

د. عبدالله السيهمي يشارك ببحث علمي عن استخدام تقنيات النانو كمضادات للبكتيريا

لبى عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن غدران السهيمي الدعوة التي تلقاها من جامعة أداهو الأمريكية للمشاركة في تعاون بحثي بالجامعة خلال المدة من ١١-١٦ شعبان ١٤٣٨هـ الموافق ٧-١٢ مايو ٢٠١٧م .

كما شارك الدكتور عبدالله السهيمي في مؤتمر علمي عن استخدام تقنيات النانو كمضادات للبكتيريا الذي عقد في العاصمة الأمريكية واشنطن خلال المدة من ١٨-٢١ شعبان ١٤٣٨هـ الموافق ١٤-١٧ مايو ٢٠١٧م.

د. عبدالله الأنصاري يشارك في أعمال مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسا

شارك عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن فخري الأنصاري في أعمال وأنشطة الدورة الرئيسة السنوية الخامسة والثلاثين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي عقدت في قصر الأمم بمدينة جنيف في سويسرا خلال المدة من ١٠-٢٨ رمضان ١٤٣٨هـ الموافق ٥-٢٣ يونيو ٢٠١٧م.

مجلس الشورى
The Shura Council
@ShuraCouncil_SA
www.shura.gov.sa

وزير الخارجية يلتقي عددًا من أعضاء الشيوخ الأمريكي

أجرى معالي وزير الخارجية الأستاذ عادل بن أحمد الجبير، خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، عدداً من اللقاءات والاتصالات مع أعضاء في مجلس الشيوخ الأمريكي.

حيث التقى كلاً من رئيس لجنة الشؤون العسكرية السيناتور جون ماكين، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية السيناتور بوب كوركر، وعضوة لجنة الاستخبارات السيناتور دايان فاينستاين، ورئيس لجنة مخصصات الدفاع السيناتور لندزي جراهام، وعضو لجنة الاستخبارات السيناتور جو مانشين. وتم خلال اللقاءات والاتصالات بحث الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة.

مجلس النواب المصري يقر اتفاقية تعيين الحدود البحرية بين المملكة ومصر

أقر مجلس النواب المصري اتفاقية تعيين الحدود البحرية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية تتضمن نقل تبعية جزيرتي تيران وصنافير الواقعتين عند المدخل الجنوبي لخليج العقبة في البحر الأحمر إلى المملكة العربية السعودية.

وأعلن رئيس مجلس النواب علي عبد العال موافقة المجلس على الاتفاقية بعد التصويت عليها في الجلسة العامة التي عقدها البرلمان يوم الخميس ١٥ يونيو ٢٠١٧م.

وتفتح موافقة البرلمان الباب للتصديق النهائي على الاتفاقية من قبل رئيس الجمهورية وبالتالي دخولها حيز التنفيذ.

وكانت لجنة الدفاع والأمن القومي بالبرلمان المصري قد وافقت في وقت سابق على الاتفاقية بالإجماع، وأحالت الاتفاقية للجلسة العامة للتصويت.

وقال كمال عامر، رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي بالبرلمان المصري، إن اللجنة وافقت بالإجماع على اتفاقية تعيين الحدود البحرية مع السعودية، مضيفاً للصحافيين في مبنى البرلمان أن اللجنة أحالت الاتفاقية للجلسة العامة للبرلمان للتصويت عليها.

وكانت اللجنة التشريعية بمجلس النواب وافقت على تمرير الاتفاقية التي تمنح المملكة حق السيادة على جزيرتي تيران وصنافير.

ووقعت مصر والسعودية في إبريل/نيسان ٢٠١٦ اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بينهما التي تحصل بموجبها السعودية على حق السيادة على جزيرتي تيران وصنافير الواقعتين في البحر الأحمر عند مضيق تيران المؤدي إلى خليج العقبة.

وكانت حكومة مصر قد أكدت أمام مجلس النواب أن جزيرتي تيران وصنافير سعوديتان، ولا سيادة لمصر عليهما. وقالت الحكومة في تقرير رسمي قدمته في اجتماع لجنة الشؤون التشريعية والدستورية بمجلس النواب إن الوضع المصري على تيران وصنافير كان إدارياً وبموجب اتفاق سابق بين مصر وشقيقتها المملكة العربية السعودية، ولأسباب سياسية، مضيفة أن هذا الاتفاق لا يعطي الحق في التمسك بالسيادة على الجزيرتين.

وقدمت الحكومة في تقريرها التفاصيل الخاصة بالجزيرتين والمدعومة بالأدلة والخرائط الموثقة، والجوانب الإجرائية والقانونية والجغرافية والتاريخية، المتعلقة بتوقيت التوقيع على الاتفاقية، والآثار المترتبة على نقل ملكية الجزيرتين للسعودية.

البرلمان العربي يطالب النواب الأمريكي برفع اسم السودان من قائمة رعاية الإرهاب

طالب رئيس البرلمان العربي الدكتور مشعل بن فهم السلمي، مجلس النواب الأمريكي برفع اسم جمهورية السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب ورفع كامل للعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، تقديرًا للجهد الكبير الذي تبذله السودان في محاربة الإرهاب وتحقيق الأمن والسلم في العالم العربي والإسلامي وأفريقيا.

وقال الدكتور مشعل بن فهم السلمي في رسالة خطية وجهها إلى رئيس مجلس النواب الأمريكي بول راين: إن البرلمان العربي إذ يثمن ما قامت به الإدارة الأمريكية السابقة من الرفع الجزئي للعقوبات الاقتصادية المفروضة على جمهورية السودان، فإنه يتطلع وبمناسبة مراجعة إدارة الرئيس دونالد ترامب للحالة في السودان أن يتم رفع اسمها من قائمة الدول الراعية للإرهاب ورفع كامل للعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

وأكد رئيس البرلمان العربي أن هذا المطلب يأتي نظرًا لأن السودان يعد اليوم من الدول المحورية في محاربة الإرهاب في العالمين العربي والإسلامي، فهي من أوائل الدول التي انضمت للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب الذي تقوده المملكة العربية السعودية، والتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن ومحاربة التنظيمات الإرهابية، كما تقوم بدور إيجابي وفاعل في تحقيق السلم والأمن في أفريقيا وخاصة في دولة جنوب السودان.

مسؤول أوروبي يطالب بريطانيا تسريع مفاوضاتها للخروج من الاتحاد الأوروبي

حث كبير المفاوضين الأوروبيين في عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ميشيل بارنييه السلطات البريطانية عل نجنب إهدار مزيد من الوقت والبدء بشكل سريع في المفاوضات. وأعرب في لقاء مع عدد من الصحف الأوروبية عن أسفه لعدم تسجيل أي تقدم منذ ثلاثة أشهر "تاريخ الموافقة الرسمية على عملية مغادرة بريطانيا".

وقال: إن انشغالي هو أن الوقت يمرُّ، فهو يمرُّ أسرع مما يعتقده أي شخص لأن المواضيع التي يجب أن نتعامل معها معقدة للغاية.. مضيفًا أنه لا يستطيع التفاوض مع نفسه .

وأكد أن الامر سيستغرق عدة أشهر لاستخلاص شروط الانسحاب المنظم.. لذلك علينا أن لا نضيع الوقت»

ومن المقرر أن تبدأ المفاوضات الرسمية بين بارنييه والوزير المكلف بملف انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي، ديفيد دافيس خلال يونيو إلا ان الجدول الزمني الفعلي لا يزال يثير العديد من الشكوك.

وقال مسؤول في الاتحاد الأوروبي إن بارنييه "عقد محادثات حول المفاوضات" مع المستشارة البريطانية في شؤون الاتحاد الاوروبي ليلي روبنس والسفير البريطاني في الاتحاد الاوروبي تيم بارو في بروكسل الا انهم لم يتفقوا على موعد لبدء المفاوضات.

وبين بارنييه أنه يريد انهاء اتفاق بريكسيت بحلول أكتوبر ٢٠١٨ حتى يتاح للبرلمانات الوطنية والبرلمان الأوروبي المصادقة عليه في الوقت المناسب وضمان رحيل بريطانيا بنهاية شهر مارس العام ٢٠١٩م.

تَعـلـيمُـنَـا.. بين (التَّكويمْ).. و (التَّعـويـمْ)!! ٢/٢

د. فاطمة القرني
عضو مجلس الشورى

تم مؤخراً إقرار توحيد جهات القياس والتقويم تحت مظلة واحدة وتسمية موجزة دالّة هي (هيئة تقويم التعليم)، وقد توقفتُ في الجزء الأول من هذه المقالة المنشور في العدد الماضي عند عددٍ من قضايا التعليم العالي التي تستحق - فيما أراه - أن توليها هذه الهيئة جُلّ اهتمامها، أو بتعبير أدق «معاودة النظر» فيما تم إقراره فيها مما بدا واقعاً أن له من السلبيات ما يستحق المعالجة والتصحيح، وهو الإجراء نفسه الذي آمل أن تُمارسه الهيئة في كثير مما يمور به تعليمنا العام من إشكالات في مراحله المختلفة، ولعل انعدام الاستقرار يتصدرها بلا منازع، إذْ يكفي أن يُجري أيٌّ منا بحثاً سريعاً بين يدي شيخنا (جوجل) مستفتياً منسوبي ومنسوبات هذا القطاع من خلاله عمّا استُهدفوا به من سيول منهمرة من القرارات والتعديلات وآليات التطوير والاستراتيجيات، و... و.. إلخ خلال السنوات العشر الأخيرة التي لا يكاد يستقر فيها مسؤول إلا وأعقبه آخر ومع كل تغيير قيادي تتغير الأوامر والقرارات ومطالبات التطوير والتغيير، يحدث هذا «العنفوان» التنظيري مع ركود الواقع الحقيقي، واقع المدارس... تَردّي حال المباني الحكومية لكثير منها، وكون أغلبها مبانٍ مستأجرة لا تتجاوز مساحة الفصل فيها أمتاراً محدودة من المحرج ذكرها هنا؛ ومع اتجاه ضم المدارس الأدنى عدداً إلى مدارس متورمة ابتداءً بحيث أصبح متوسط عدد طلاب المدارس يتجاوز ال (٥٠٠) طالب وطالبة وقد يتزايد أضعافاً مضاعفة في بعض المناطق ذات الكثافة السكانية العالية،... هنا نعود لخلق واختلاق عالم افتراضي وَهْمي تُستنزف فيه طاقة المعلمين والمعلمات في التدوين والتكديس الزائف، وتُستنزف جيوبهم في توفير كثير من مستلزمات تحقيق استراتيجيات المنظّرين، بل وفي تقديم جوائز التميز لطلاب مراحل الصفوف الأولية وصفوف المرحلة الابتدائية عموماً الذين قضى (التقويم المستمر) على مبدأ وتأثير التنافس المحفز لدافعية التعلُّم بينهم، وصَدَق فيه مَن وَصَفه بأنه آلية لِ «ترحيل الإخفاق»(١) من سنة دراسية إلى أخرى في المرحلة الابتدائية، ومن ثم لما يليها من مراحل، وحين اجتمعت هذه الآلية مع ما طال المقررات والمناهج من مراجعات و«قصقصة» وتحديثات لم تكن موفقة في كثير من نتائجها.. حين اجتمع الأمْرَان الأمَرّان كانت المحصلة ما نلمسه بوضوح الآن في تدني مستوى نسبة لا يُستهان بها من الطلاب والطالبات حين تتلقفهم المدارس المتوسطة لتُفاجأ بأنها مضطرة قسراً للعودة ببعضهم إلى مرحلة التهجئة والعدّ على الأصابع!.. ولعلي

لا أوصف بالتحيز إن قلت -من منطلق تخصصي: إن اللغة العربية بمختلف سُبُل تدريسها وتنمية قدرات الطلاب في إجادتها تُمثل الضحية الأبرز لما طال المناهج من تحديث منتكس، ولما هي عليه آلية التقويم المستمر من قصور فادح مهما تم فيها مؤخراً من محاولات تطوير، وهو ما يكاد يجمع عليه معظم من دَرّسوا ودرّسْن مادة (لغتي الجميلة) في المرحلة الابتدائية من المعلمين والمعلمات، وبناءً على ما انتهوا إليه.. لنَنْس إجادة الإملاء وجمال الخط، ولْنُقص جانباً القدرة على التعبير المكتوب المترابط، ولْنَتيقن من قبل هذا ومن بعده من استحالة أن نكتشف عقلاً فتياً ذا خيال خَلاّق مُجَنّح بين طوابير المجتازين لسنوات الدراسة الابتدائية التي يختلط فيها المحلّق بالمتسلق بالمجرور جَرّاً بيّنَ الكَسْر!!.

في «المرحلة الثانوية» يأتي الدور الأبرز لـ«هيئة تقويم التعليم» وهو المتعلق باختبارات قياس مستوى الطلاب المهيئة لهم للانتقال لمرحلة الدراسة الجامعية، والمتمثلة في اختبار القدرات، والاختبار التحصيلي، واختبار الكفاية و.. و...، ولست مع من يحصر تذمره منها في مدى أحقية أو مشروعية ما تُحصّله من رسوم متناسلة متكررة، ولا في كثرتها وإلزاميتها حتى في بعض التخصصات الجامعية التي لا تحتاج قياساً تقييمياً للطالب قبل الالتحاق بها، لكن ما يحتاج معاودة النظر بشأنها من قبل الهيئة هو مَنح الأولوية لها في اشتراطات القبول في كثير من التخصصات الجامعية، أعني اشتراط النسبة الأعْلَى فيها بحيث تصل إلى ٥٠ ٪ بل إلى ٨٠ ٪ أحياناً في حين تتضاءل النسبة المطلوبة من تحصيل الطالب في الثانوية العامة حتى بعد أن شملت السنتين الدراسيتين الثانية والثالثة ثانوي، إلى أن تتدنّى إلى ٢٠٪ من مجمل العلامة الموزونة التي يُحتكم إليها عند تقرير القبول!!، - أليس في هذا أيضاً تأكيدٌ على «ترحيل الإخفاق» مرحلةً تلو أخرى؟!.. ألم يُؤدّ هذا إلى إشاعة نوع الاستهانة وعدم الجدية في الدراسة في المرحلة الثانوية نتيجة الإحباط الذي وَلّدهُ اعتبار نتيجة اختبارات القياس هي المعوّل عليها أو المطمح الأهمّ للطالب؟!... إن هذا التقسيم غير المنصف للنسب وغير الدقيق أيضاً في عملية تقييم المستوى انعكس أيضاً على طبيعة علاقة الطلاب بالمقررات، بالانتظام في الدراسة، بالتواصل مع المعلمين والاستزادة منهم لتحسين قدراتهم فيما يتلقونه على أيديهم من علوم ومعارف، وهنا نعود ثانية وثالثة إلى أجواء «المَيْكَنة».. ميكنة التعليم.. تجميد مناخاته داخل مؤسسات التعليم... وسَوقها في المقابل إلى مُتواليات من العواصف الهوجاء في البيوت ما بين أولياء الأمور وأبنائهم وبناتهم في محاولات بائسة ويائسة لخلق التوازن المفتقَد وتحقيق النتائج القصية العصية!!.

أننتهي أخيراً إلى «المعلم».. الحلقة الأضعف في «تشكيلة» الفرق التعليمية.. هذا ال «المأكول.. المذموم» في آن.. الملاحَق بعصا الرقابة المستريبة والتقييم المجحف.. وأقول «مجحف» لأن برامج القياس والتقويم وآلياته الحالية تُغْفل - على مستوى التطبيق - قصور الإمكانات المتاحة له على مستوى المنشآت وأعداد الطلاب والصلاحيات.. إلخ حين تُقَيّم مستوى أدائه، تُطالبه بأداء «مثالي» في بيئة تعليمية «قاصرة» وبتأثير «تربوي» فاعل في ظل انعدام للصلاحيات المحققة أو المسهمة في تحقيق ذلك بما فيها منعه من فرض أية عقوبة تأديبية على الطالب في المواقف التي تستوجبها من مثل عدم الالتزام بتنفيذ الواجبات المنزلية الكفيلة بمتابعة مدى تقدم الطالب دراسياً، أو تلك المتعلقة بالتجاوزات السلوكية والأخلاقية، فكل ما يتصل بهذه المسألة موكول حالياً لـ «قائد» أو «قائدة» المدرسة، أي المدير أو المديرة، حتى عبارات التأنيب اليسيرة تُعَدّ مخالَفَة يُحاسَب عليها المعلم، هذا الذي يعمل عمل المربية لطلاب الصفوف الأولية، يَربت على رأس هذا، ينظف آخر، يتابع ثالث في دورات المياه – أعزكم الله -، يداوم في درجات حرارة تقارب الخمسين صيفاً وتتدنى تحت الصفر بدرجات شتاءً، يُنفذ حصص التربية البدنية في هذه الأجواء في «أحواش» ضيقة، أو شوارع مغلقة مقابلة لمبنى المدرسة / العمارة المتهالكة، يُجاهد جهاداً «حقيقياً» على امتداد ساعات ودقائق وثواني اليوم الدراسي، ماذا عنه؟!..ماذا عن تقديره حَقّ قدره؟!..... بل ماذا عن حمايته من تصريح يصفه بأنه مجرد رقم زائد في ركام من «فائض المعلمين» أو أنه كينونة هلامية متطفلة على واقع التعليم «الحقيقي»؟!

- من يحميه من مثل هذه التصريحات المحبطة والمثبِّطة؟!

وأختم هنا بما ختمتُ به مداخلتي في مجلس الشورى حول هذا الموضوع مخاطبةً (هيئة تقويم التعليم) والأعلى والأقدر منها سُلطةً وصلاحيات: (مَن يقيس ويُقيّم ويُقَوّم أداء قيادات التعليم حين تَغْفَل أو تَزِلّ أو يخونها التعبير والتدبير؟!).

#ليّن_قلبك

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

بمبلغ **300** ريال

تكفل يتيماً

أتى إلى النبي رجل يشكو قسوة قلبه فقال صلى الله عليه وسلم: (أتحب أن يلين قلبك وتدرك حاجتك؟ ارحم اليتيم وامسح رأسه وأطعمه من طعامك يلن قلبك وتدرك حاجتك).

صححه الألباني في صحيح الجامع

أرقام حسابات الجمعية	
مصرف الراجحي	1646080100000190
بنك الرياض	2011693049901
بنك البلاد	999333311110005
البنك العربي الوطني	0108011740000015
البنك السعودي الهولندي	033178100005
مصرف الإنماء	68220002000000
البنك الأهلي التجاري	22319000000200
بنك ساب	020099990472
مجموعة سامبا المالية	9907004758
البنك السعودي الفرنسي	77964000163
البنك السعودي للاستثمار	0101310000001
بنك الجزيرة	0036231111001
بنك الإمارات	1016029464001

ensan.org.sa | ensanorg | chensan2011 | ensanorg | ensanorg

للتبرع والاستفسار 92 000 11 33

www.ensan.org.sa

إفشاء أسرار العمل، خيانة شرعية وقانونية..
والانشغال بالشائعات وكثرة القيل والقال مؤداه ضعف الإنتاج
كمًّا ونوعاً، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كفى بالمرء
كذباً أن يُحدث بكل ما سمع».. رواه مسلم

nazaha.gov.sa
رقم السنترال الموحد 012644444
رقم الفاكس الموحد 012645555
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
National Anti-Corruption Commission

للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات
19991

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa
twitter twitter.com/nazaha_gov_sa